الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية

الأثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية لفيروس كورونا COVID - 19

الوضع الحالي، والتصور لما بعد الكورونا

تقديـــــم

انطلاقاً من دور جامعة الدول العربية الذي يمثل حياة المواطن العربي وضمان عيشه بصحة وأمن ووئام مجتمعي، وفي ظل ما تشهده دول العالم من تداعيات لجائحة كورونا، والتي أثرت بشكل مباشر على الأوضاع الصحية للمواطنين العرب، وما خلفه ذلك ولايزال من ضغوط على الإمكانيات الصحية ونظم الحماية الاجتماعية في الدول العربية، وادراكاً للأزمة الاقتصادية التي خلفها الفيروس وتأثيرها على زيادة معدلات الفقر بمختلف أبعاده والبطالة وما يتطلبه ذلك من تحرك سريع.

جاء تقرير جامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي)، ليقوم بتحليل للأوضاع الصحية والاجتماعية الناجمة عن هذه الجائحة، واثارها على كافة فئات المجتمع ولاسيما الفئات الضعيفة والأكثر احتياجاً، وبالاستفادة بما قامت به الدول العربية منفردة لمواجهة هذا الفيروس، وما شكله ذلك من ضغوطات على الإمكانيات والاستعدادات الصحية، وكذلك على الخدمات الاجتماعية وجراء التحديات الاقتصادية الناشئة عن التدابير التي اتخذتها الدول على المستوى الوطني.

بناءً على ذلك يضع هذا التقرير وملخصه التنفيذي، تصوراً للتحرك السريع المطلوب في إطار من التعاون الوثيق بين الدول العربية والشركاء وفي مقدمتهم الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وبما يُعزز دور الشباب والمرأة في هذا المجال الهام.

نأمل أن يُشكل هذا التقرير وتوصياته دعماً لمتخذي القرار في الدول العربية، وبما يُمكن من الاستفادة من كافة آليات جامعة الدول العربية وشراكاتها الواسعة، وبما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي وصحته وحياته الاجتماعية.

السفيرة د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

لجامعة الدول العربية

فهـــرس

تقديم i

أ- الملخص التنفيذي والتوصيات 1

ب- التقرير..... 14

مقدمة 15

البند الاول: فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) وتداعياته الصحية 21

أولا: ما هو فيروس كوفيد 19؟ 21

ثانياً: تفشي فيروس كوفيد19 في المنطقة العربية 22

ثالثاً: اثار انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على التمريض والقبالة 22

رابعاً: اثار انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على الامراض غير السارية (غير المعدية) 23

خامسا: اثار انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على الخدمات الصحية المقدمة وتأثيره على خدمات نقل الدم 24

سادساً: تأثير فيروس كورونا على الصحة والبيئة 25

سابعاً: اثر كورونا على الصحة النفسية 26

ثامناً: فيروس كورونا والتبغ 27

تاسعاً: دور جامعة الدول العربية واجراءاتها المتخذة لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كوفيد19 29

- إجراءات على مستوى الدول العربية الأعضاء 29
- إجراءات على مستوى العاملين بمقر الامانة العامة وملحقاتها وبعثاتها في الخارج 31

عاشراً: مقترحات لتعزيز النظم الصحية لمواجهة كوفيد 19 32

البند الثاني: جائحة كورونا والعوامل الديموغرافية 34

البند الثالث: التعليم في الوطن العربي في ظل تفشي وباء كورونا وما بعده 40
أولاً: الآثار السلبية لتفشي فيروس كورونا على منظومة التعليم في الوطن العربي. 41
ثانياً: الاثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا على التعليم في الوطن العربي 42
ثالثاً: رؤية التعليم العربي في ظل وباء كورونا وما بعده 42
البند الرابع: الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ظروف جائحة الكورونا 46
1- التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة 46
2- وصول أقل لوسائل التوعية والحماية 46
3- خطورة مؤسسات الرعاية الداخلية للأشخاص ذوي الإعاقة 47
4- تعرض أكبر للإصابة والوفاة 47
5- انقطاع الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة 47
6- الضغط النفسي وغياب الدعم النفسي 47
7- تأثر أكبر بالآثار الاقتصادية والاجتماعية 48
8- صعوبة توصيل التعليم 48
9- اللاجئين من ذوي الإعاقة 48
10- جهود منظمات المجتمع المدني المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة للاستجابة لجائحة الكورونا 48
11- الصكوك الإقليمية والدولية الأخرى 49
12- التحالف الدولي للإعاقة 49
13- الإجراءات الحكومية المتخذة لحماية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة 50
البند الخامس: كبار السن وفيروس كورونا 51
البند السادس: آثار انتشار فيروس كورونا على المرأة في المنطقة العربية 53
أولاً: التأثيرات السلبية على المرأة بشكل عام..... 53
ثانيا: "العنف ضد امرأة" أحد الآثار الرئيسية لأزمة وباء فيروس كورونا المستجد 56
ثالثا: آثار جائحة كورونا على النساء في مناطق النزاع ومناطق اللجوء والنزوح 57

البند السابع: الآثار النفسية والاجتماعية على الأسرة العربية في ظل تفشي وباء "كورونا" وفترات الحظر 61

- تأثير فيروس كورونا على وضع الأسرة العربية 61

البند الثامن: آثار وباء فيروس كورونا على الأطفال في الوطن العربي 63

مقترحات لتعزيز وحماية الأسرة العربية بمكوناتها (المرأة والطفل) من التأثيرات السلبية لتفشي وباء كورونا 66

أولاً: تعزيز الدعم المجتمعي والأسري (للمرأة والطفل) 66

ثانياً: إيلاء الاعتبارات النفسية والاجتماعية الأهمية القصوى 67

ثالثاً: دور المراكز المتخصصة والمتخصصين في حماية وتعزيز التماسك الأسري 68

البند التاسع: تأثير فيروس كورونا على الشباب العربي 69

- دور الشباب العربي في مواجهة فيروس كورونا 70
- ماذا بعد انتهاء فيروس كورونا.. الحكومات العربية والشباب العربي 72

البند العاشر: أثار انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) على أوضاع المهاجرين واللاجئين 75

- أوضاع اللاجئين والنازحين في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا 75
- التداعيات المحتملة من فيروس كورونا على اوضاع المهاجرين واللاجئين 76
- استجابات لحماية اللاجئين من فيروس الكورونا 78
- الرؤية وتوصيات للاستجابة 80

البند الحادي عشر: أثر فيروس كورونا على الحياة الثقافية 82

- الثقافة ما بعد الكورونا 82

البند الثاني عشر: المجتمع المدني وفيروس كورونا المستجد 84

- مراحل إدارة الأزمة ودور منظمات المجتمع المدني 85
- توصيات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات مستقبلًا .. 85

البنـد الثالـث عشـر: مبـادئ حقـوق الإنسـان علـى المحـك فـي مواجهـة جائحـة كورونا – كوفيد 19 87

البند الرابع عشر: جهود الحكومات العربية للتخفيف من الأثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا 90

الملخص التنفيذي والتوصيات

تواجه دول العالم ومن ضمنها الدول العربية، أزمة صحية عالمية لامثيل لها في التاريخ، ألا وهي فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، الذي يقتل الناس وينشر المعاناة ويقوض حياتهم وهو أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، إذ أنه يهاجم المجتمعات في صميمها، وبالنسبة للدول العربية، لاتزال نُظمها الصحية تواجه تحديات كبيرة من حيث صعوبة توفير المعدات والمستلزمات الطبية المختلفة للحد من الانتشار السريع لهذا الفيروس الوبائي، وهو الأمر الذي يتطلب تعزيز جهودها الرامية إلى منع انتقال العدوى والحد ومن الخسائر البشرية باتخاذ مزيد من التدابير الصحيحة على وجه السرعة.

شهد العالم تحولاً منذ بدأ ظهور فيروس كورونا (COVID-19)، في شهر ديسمبر / كانون الأول2019 ، في الصين ومع انتشار هذه الجائحة تغيرت الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن الارتباط بين هذه العناصر الثلاثة أدى إلى ظهور أولويات جديدة، وتأجيل أو الغاء أولويات كان يعتقد العالم بأولوياتها، وإدراكاً لهذا التحول المثير والذي حتى لحظة كتابة هذا الإطار العام يوم 15 إبريل / نيسان2020 ، لا يعلم العالم دواء يشفيه أو لقاحاً يقي منه، وتأكيداً على دور جامعة الدول العربية، كمنظمة إقليمية يمثل الانسان العربي وضمان أن عيشه بصحة وأمن ووئام مجتمعي هدفها الرئيسي، يأتي هذا التقرير للقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية، الذي يقوم بمهام الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة العاملة في كافة المجالات الاجتماعية، وفي مقدمتها مجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة والسكان والتنمية، فضلاً عن اللجان المتخصصة للمرأة والأسرة والطفولة وحقوق الانسان، بالإضافة إلى ملفات الهجرة واللاجئين والثقافة وحوار الحضارات والتعليم والبحث العلمي، والمجتمع المدني.

كما تُشكل خصوصية المنطقة العربية فيما تشهده من نزاعات وصراعات مسلحة وموجات إرهاب، أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين والنازحين في الدول العربية، واللذين ساءت أوضاعهم مع انتشار هذه الجائحة، فضلاً عن الأوضاع الصعبة جداً للشعب الفلسطيني، الذي لايزال يرزح تحت أخر احتلال في العالم وممارسات غير إنسانية، وهي الأمور التي تتطلب مبادرة خاصة لهذه الدول بالإضافة إلى الدول الأقل نمواً، واخذاً في الاعتبار التفاوت في الإمكانيات بين الدول العربية، بل وكذلك بين الحضر والريف، في ضوء ما تقدم جاء هذا التقرير ليسلط الضوء على الأثار الاجتماعية لهذه الجائحة على كافة فئات المجتمع العربي، والتي بناء عليها سيبني مقترح السياسات والبرامج الصحية والاجتماعية اللازمة، وبقراءة ديموغرافية لإصابات بفيروس كورونا المستجد، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية[1] وحتي يوم 29 أبريل / نيسان 2020، بلغ إجمالي عدد المصابين بفيروس كورونا المستجد بالدول العربية 71050 حالة بنسبة 2.371% من إجمالي عدد المصابين عالمياً، وأيضاً بنسبة 0.0167% من إجمالي عدد السكان

1) https://covid19.who.int/

في الدول العربية والبالغ عددهم 423 مليون نسمة[2]، كما بلغ إجمالي عدد الوفيات عربياً جراء الاصابة بهذا الفيروس 1473 شخص أي ما يمثل نسبة 0.7185% من إجمالي عدد الوفيات عالمياً، في حين بلغت إجمالي عدد حالات التعافي عربياً 13619 حالة، وربما يعود السبب في ذلك ان اغلب مجتمعاتها فتية أي من فئة الشباب دون سن الأربعين عام، وفي ضوء ذلك ووفقا لدائرة الاحصاء بالأمم المتحدة UNSD، فإن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد ستؤثر على المراحل المختلفة لتعداد السكان والمساكن المقرر اجرائه خلال العام، 2020 في عدد من دول العالم ومنها عدد من الدول العربية[3].

نبه التقرير إلى أن انتشار الوباء اثر سلبا على العديد من القطاعات ولاسيما قطاع الخدمات نتيجة ممارسات التباعد الاجتماعي، وشكل عبأً ضخماً على الخدمات الصحية والاجتماعية، كما أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية وبعض المستلزمات الطبية الوقائية، وذلك رغم جهود الحكومات الحثيثة لمواجهة تلك الأثار، وبالطبع أدى ذلك وسيؤدي إلى زيادة في نسب الفقر بمختلف أبعاده، حيث توقع إصدار للاسكوا تحت عنوان "استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا"، أنه يمكن أن تخسر المنطقة العربية في حدود 1,7 مليون وظيفة في 2020، وانه سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1,2 نقطة مئوية، كما شكل خلل في بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، وفي ضوء ذلك من المتوقع أن الطبقة المتوسطة قد تتقلص في المنطقة، مما قد يدفع أكثر من 8 مليون شخص إضافي إلى الدخول ضمن دائرة الفقر، وخاصة في القطاع غير النظامي، ولاسيما الذين لا يشملون في أنظمة الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة.

استعرض التقرير تفصيلاً تاريخ جائحة فيروس كورونا منذ يوم 31 ديسمبر / كانون أول 2019، حين أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروفه، تم اكتشافها في مدينة ووهان بإقليم هوبي في جمهورية الصين الشعبية، وفي 7 يناير / كانون ثان 2020، حددت السلطات الصينية الفيروس التاجي (COVID-2019)، على أنه الفيروس المسبب لهذه الحالات، وقد عرف على أنه فيروس تنفسي من سلالات الفيروس التاجية، وأنه ينتقل من الشخص المصاب لأخر سليم عبر الرذاذ الملوث أو الأيدي الملوثة وأنه قد تمتد فترة حضانته 14 يوماً، وغير ذلك من أعراض وتحديات واجهت ولازالت تواجه النظم الصحية في دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

استعرض التقرير تفشي الفيروس في المنطقة العربية وعلى التمريض والقبالة، ثم استعرض اثاره على الأمراض غير السارية (غير المعديه)، مثل مرض السكري والأمراض القلبية والسرطان وضغط الدم، موضحاً انتشار الفيروس في إطار الخدمات الصحية المقدمة وتأثيرها على خدمات نقل الدم،

2) https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf
3) https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/COVID-19/

موضحاً أنه من المتوقع بعد انتهاء هذه الأزمة قد يظهر في صورة فيروس جديد، مشيراً إلى تأثيره على صحة المواطن والمنشآت الصحية الحكومية، وعلى أجهزة التنفس الصناعي بشكل خاص والمستلزمات الطبية بشكل عام.

ركز التقرير على أهمية التجارب الناجحة والرائدة التي يستلزم الاستفادة منها وضرورة التركيز على الابتكار والبحث العلمي، وصناعة أجهزة التنفس الصناعي ذات تكلفة منخفضة وجودة عالية، فضلاً عن تعزيز تشجيع انتاج اللقاحات والأمصال وانتاج المستلزمات الطبية، كما أوضح تأثير الفيروس على الصحة والبيئة جراء فرض قيود صارمة على حركة السفر والتنقلات، والبقاء في المنازل وما إلى ذلك من اجراءات موضحاً اثار تفشي هذا الوباء على توليد العديد من انواع النفايات الطبية الخطرة، وحتمية الالتزام بالإدارة السليمة لهذه النفايات لما قد تشكله من أثر غير متوقعه على صحة الانسان والبيئة، مشيراً إلى بعض الطرق الواجب اتخاذها في هذا الشأن.

استعرض التقرير جهود جامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي)، والاجراءات التي اتخذها لتعزيز الجهود العربية الرامية إلى احتواء هذا الفيروس، وما قامت به إدارة الصحة والمساعدات الانسانية بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب، بجهود هامة في هذا المجال وبالتشاور مع الخبراء الصينين، عبر اجتماع تم بالوسائل الافتراضية، موضحاً كذلك الاجراءات التي تم اتخاذها على مستوى العاملين بمقر جامعة الدول العربية وغيرها من اجراءات.

نوه التقرير الى جائحة كورونا والعوامل الديموغرافية بما في ذلك متوسط عمر السكان وتوزيعهم في المنطقة العربية، والفئات الأكثر هشاشة والسياقات الانسانية، واللاجئين والنازحين والأسرى في السجون والعمالة الوافدة، والأثر على الروابط الاجتماعية والتواصل الاجتماعي بين الأجيال المختلفة، وغيرها من الأثر والعواقب الديمغرافية لجائحة كورونا ولاسيما فيما يتعلق بتأخير تحقيق العائد الديموغرافي.

أوضح التقرير اثار جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر ومشاريع الاسر المنتجة والعاملين في القطاع الغير رسمي وقطاع السياحة، فضلاً عن التأثير على الخدمات الصحية والاجتماعية مثل تنظيم الأسرة والصحة الانجابية وبرامج الدعم النقدي للفقراء، وغيرها من البرامج الاجتماعية في هذا المجال.

تعرض التقرير ايضاً إلى التعليم في الوطن العربي في ظل تفشي الوباء، ولاسيما فيما يتعلق بالتعليم النظامي المدرسي المعتاد المتبع في كل دول العالم بما فيها الدول العربية، والتوجه نحو التعليم غير النظامي (NON– Formal)، وهو البديل التعليمي الالكتروني الذي لجأت له العديد من النظم

التعليمية، وهو الأمر الذي أعطى الفرصة بشكل موسع لهذا النظام التعليمي المرن والذي يتطلب بالطبع امكانات تكنولوجية حديثة بداية من وجود شبكات انترنت قوية ووسائل تقنية حديثة لدى الطلبة بما يمكنهم من الاستفادة من هذا النظام التعليمي، وهو الأمر الذي قد لا يتوفر بالنسبة للشرائح الفقيرة أو الطلبة اللذين لديهم إعاقات سمعية وبصرية، ثم أوضح التقرير الأثار السلبية لتفشي الفيروس على منظومة التعليم في الوطن العربي، وبما في ذلك الأثار الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير على أنظمة التغذية المدرسية في المناطق الفقيرة، والعزلة الاجتماعية والحالة النفسية للطلبة جراء اضطراهم إلى البقاء في المنازل، وتطرق التقرير في هذا المجال إلى بعض المقترحات، مشيراً إلى التحديات التي تواجه الحكومات والوزارات المعنية بمنظومة التعليم عن بعد، مؤكداً في هذا المجال على أهمية إيلاء اولوية للبحث العلمي.

أوضح التقرير أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل جائحة كورونا والصعوبات التي واجهتهم ولازالت، بما في ذلك التمييز الاجتماعي وعدم تمكنهم من الوصول بالشكل المطلوب إلى وسائل التوعية والحماية وربما الاشكاليات التي تواجههم في الحجر الصحي أو العزل الذاتي، خاصة بالنسبة لمن يحتاج منهم المساعدة من الأشخاص الأخرين، كما أوضح خطورة مؤسسات الرعاية الداخلية للأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية تعرضهم بشكل أكبر للإصابة والوفاه، ذلك فضلاً عن انقطاع الخدمات الاجتماعية للبعض منهم، اثر اتباع نظم البعد الاجتماعي، وما شكله ذلك من ضغط نفسي إضافي على تلك الفئة الهامة وتأثرهم بشكل أكبر بالآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة وصعوبة توصيل التعليم لهم، كما تطرق التقرير أيضاً إلى اللاجئين من ذوي الإعاقة والاشكاليات التي تواجههم في المخيمات وتأثير ذلك على الخدمات الأساسية المقدمة لهم، وكذلك بالنسبة للدول التي تواجه صراعات وتحديات داخلية في الداخل مثل سوريا واليمن والصومال، وعدم وصول المياه والصرف الصحي والرعاية الطبية، واسترجع التقرير في هذا المجال تحركات بعض الحكومات لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزام مؤكداً على ضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية، استعرض التقرير أيضا اثار الجائحة على كبار السن، والتحديات التي تواجه شريحة كبيرة منهم جراء سياسات التباعد الاجتماعي التي زادت من عزلتهم.

استعرض التقرير اثار انتشار فيروس كورونا على المرأة في المنطقة العربية، والتأثيرات السلبية عليها بشكل عام بما في ذلك تضاعف اعباء أعمال الرعاية المنزلية، وتحمل النساء العاملات في قطاع الرعاية الصحية للعبء الأكبر، بالإضافة إلى صعوبة وصول الأمهات والحوامل إلى الخدمات الصحية والانجابية، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفقر بين النساء وخاصة العاملات في القطاع غير النظامي وزيادة تهميش بعضهن في منظومة الحماية الاجتماعية، كما اشار إلى العنف ضد المرأة لاسيما جراء اتخاذ اجراءات العزل الصحي وحظر التجوال والتباعد الاجتماعي مما أدى إلى تزايد حالات العنف المنزلي وكذلك بالنسبة للنساء في مناطق اللجوء والنزوح.

كما استعرض التقرير الاثار النفسية والاجتماعية على الأسرة العربية في ظل تفشي الوباء وفترات حظر التجوال، فضلاً عن اثر الوباء على الأطفال في الوطن العربي.

اشار التقرير إلى تأثير فيروس كورونا على الشباب العربي، لاسيما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي وما سببه ذلك من اضرار للشباب وفي ظل ازدياد معدلات البطالة، مشيراً إلى أهمية تعزيز دور الشباب، لمواجهة الفيروس من خلال قيادة حملات التوعية والوقاية من الفيروس ودورهم في الحد من انتشار الإشاعات والمعلومات المغلوطة في المجتمع وغير ذلك من الجهود الهامة التي يستلزم تنظيمها بالشكل المطلوب لتحقق النتائج المرجوة، واقتراح تصوراً فيما يتعلق بتعزيز دور الشباب فيما بعد الكورونا.

اوضح التقرير اثار انتشار الفيروس على أوضاع المهاجرين واللاجئين والنازحين، وبما في ذلك توقف اليد العاملة المهاجرة وإغلاق الباب امام المهاجرين واللاجئين جراء تشديد قيود السفر وتزايد انتشار الهجرة غير النظامية، فضلاً عن هشاشة أوضاعهم، والتأثير على حجم الاستجابة الانسانية للاجئين والنازحين.

فيما يتعلق بأثار الجائحة على الحياة الثقافية، أوضح التقرير الصعوبة البالغة في ممارسة الأنشطة الثقافية جراء فرض الحظر ونظام التباعد الاجتماعي، وإغلاق المسارح ودور السينما والمكتبات وإلغاء كافة المهرجانات والمعارض المحلية والدولية، مما أثر سلبا على ممارسة الحياة الثقافية واشار إلى بعض المبادرات باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وتحقيق قدر من الاستفادة الثقافية في ظل هذه الأزمة، كما وضع التقرير مقترحاً لبعض الاجراءات في هذا المجال بعد احتواء الفيروس، لاسيما فيما يتعلق بالتوسع في نشر الثقافة عن طريق الوسائل الالكترونية والرقمية، في مثل هذه الأزمات.

تحدث التقرير أيضا عن دور المجتمع المدني وفيروس كورونا، في العمل الميداني وزيادة الوعي وكذلك دورهم الرقابي ويشمل ذلك مرحلة الأزمة وما بعدها واقتراح عدد من التوصيات في هذا المجال.

نبه التقرير إلى مبادئ حقوق الإنسان التي أصبحت على المحك، مثل المساواة وعدم التميز، والحق في السكن اللائق، والحقوق الصحية للسجناء، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في التعليم، وغيرها من الحقوق التي تتأثر سلبا جراء انتشار جائحة كورونا.

افرد التقرير فصلاً لاستعراض جهود الحكومات العربية للتخفيف من الاثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وبما في ذلك المبادرات التي أعلنتها عدة دول في المنطقة لدعم المواطنين وتعزيز قدرة الشركات لمواجهة التراجع الحاد في نشاطها، بالإضافة إلى

الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد ودعم المياه والكهرباء والحزم التحفيزية للنشاط التجاري والصناعي، وزيادة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك فضلاً عن الإعانات النقدية السريعة للفئات الفقيرة والعمالة غير المنتظمة وغيرها من الاجراءات الهامة، والتي شكلت اعباء كبيرة على الموازنات الحكومية.

في ضوء التحليل الذي قام به التقرير لكافة الاثار الصحية والاجتماعية والثقافية، جراء انتشار جائحة كورونا، واستعراضه لجهود الدول العربية في هذا المجال، وانطلاقاً من مسؤولية جامعة الدول العربية، لتعزيز جهود دولها الأعضاء الرامية إلى انهاء هذه الازمة، اقترح التقرير عدد من التوصيات في مختلف المجالات ذات الصلة، والتي حال تنفيذها ستسهم بشكل فاعل في احتواء هذه الجائحة والتخفيف من آثارها الاجتماعية وفيما يلي هذه التوصيات:

أولاً: ضرورة انعقاد مجلس وزراء الصحة العرب بشكل دائم بكافة الوسائل المتاحة من أجل:

- وضع خطة طوارئ عربية استراتيجية لمواجهة التداعيات الصحية المحتملة والاستفادة من خبرات وتجارب الدول السابقة في هذا المجال.
- تعزيز التواصل بين الدول العربية الأعضاء وتبادل المعلومات لتنسيق كافة الجهود العربية للتصدي لفيروس كورونا المستجد والإجراءات والتدابير الوقائية التي تتخذها الدول للحد من انتشار هذا الوباء الفيروسي.
- تنسيق العمل العربي المشترك المبني على منهجية واضحة في التعامل مع هذا المرض وتطبيق الإجراءات والتدابير الوقائية التي من شانها تقليل نسب الإصابة من خلال العمل على ان تكون المستلزمات الاغاثية والمستحضرات الدوائية متاحة بشكل كافي وخاصة للدول الاكثر تضرراً.
- تخفيض ضريبة القيمة المضافة والمبيعات على المستلزمات الطبية والاغاثية والمستحضرات والدوائية بشتى انواعها واستثناء بعضها من ضريبة الجمرك وخاصة في حالة ايصال الشحنات الاغاثية والدوائية للدول الاكثر تضرراً.
- مشاركة دول مجلس وزراء الصحة العرب للجهود الدولية الهادفة الى التوصل لعلاج ناجع لفيروس كورونا المستجد (كوفيد19) بما تمتلك من خبرات ومختبرات مؤهلة للقيام بتجارب سريرية في هذا المجال والعمل على توفيرها للدول العربية المتضررة بأسرع وقت ممكن وبتكلفة بسيطة وبما يتناسب مع امكانات كل دولة.
- العمل على ضمان الحصول على الإمدادات الاغاثية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية بأسعار معقولة، وعلى أساس عادل، حيث تشتد الحاجة إليها في تلك الظروف، وبأسرع ما يمكن، من خلال تشجيع الإنتاج الإضافي وإطلاق الحوافز وضخ مزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

- تقديم الدعم الكافي للعاملين في القطاع الصحي وخاصة كوادر الخطوط الامامية في مستشفيات العزل والمنشئات الاخرى الذين يتعاملون بشكل مباشر مع المصاب أو المشتبه بإصابتهم بهذا الفيروس من خلال تحفيزهم مادياً ومعنوياً وتوفير اقصى درجات الحماية اللازمة لهم من خلال تزويدهم بكمامات واقنعة واقية وقفازات ومعدات وقائية اخرى وبجودة عالية.
- التنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بما يعزز التعاون العربي المشترك من خلال الاسترشاد بخبراتهم في مجال الامراض المعدية وكيفية الحد من انتشارها وسبل الوقاية والرعاية والنظم الصحية الملائمة لكل بلد على حد سواء.
- دعوة منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حماية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خطر انتشار وباء كورونا المستجد.
- تشكيل لجنة طوارئ برئاسة الامين العام لجامعة الدول العربية وعضوية المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب مهمتها متابعة وتقييم الاوضاع على الارض وكيفية تطبيق بنود مجلس وزراء الصحة المجلس اعلاه.
- مخاطبة وزارتي الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي او ما بحكمهما في الدول العربية لاقتراح امكانية بحث ادراج منهاجي، "الاوبئة والتعامل مع الازمات الصحية"، ضمن المقررات الدراسية لطلبة كليات الطب والعلوم التطبيقية والتمريض والمعاهد الصحية بفروعها العلمية والمهنية لتمكينهم من تطبيق هذه المناهج عملياً والاستفادة القصوى من خبراتهم المكتسبة في هذا المجال خاصة في الظروف الوبائية الاستثنائية التي تواجه مجتمعاتنا العربية.

ثانياً: من أجل مواجهة عواقب وتداعيات وباء كورونا على قطاع السكان، ندعو المؤسسات الرسمية المعنية بمتابعة التداعيات الحالية لجائحة كورونا من خلال العمل على:

- أن تشمل اجراءات الحماية الاجتماعية جميع السكان بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي الذين يمثلون نسبة كبيرة من العمالة في العالم العربي وأصحاب المشاريع الصغيرة.
- توجيه السياسات للاستثمار في المواطن ومستوى الرفاه الخاص به.
- تعزيز اجراءات تحفيزية تستهدف بشكل رئيسي الفئات الهشة والمستضعفة (اللاجئين– الفقراء – العمالة الغير نظامية) التي تأثرت بانتشار الوباء.
- تضافر الجهود بين الدول العربية للتشارك في تحمل تداعيات الازمة لتخفيف الاعباء.
- تعزيز الاستثمارات في القطاع الصحي والعمل على رفع مستوى الوعي الصحي للسكان بشأن الفيروسات وسبل الوقاية منها.
- تعزيز الشراكة مع الوكالات الأممية لضمان حصول الجميع على خدمات تنظيم الاسرة والصحة الانجابية، خاصة الخدمات الطارئة في الاوضاع الانسانية.

- العمل على خلق فرص عمل للشباب سعياً لجني ثمار العائد الديموغرافي، وتفعيل التأمين ضد البطالة.
- تحديث التعدادات السكانية الوطنية وفقا لأخر المستجدات والقيام بدراسات ومسوحات لدراسة أثر انتشار الوباء على التركيبة السكانية.
- تحديث البيانات الإحصائية الخاصة بكبار السن والسياسات الخاصة بهم.

ثالثاً: تعزيز دور مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتنفيذ البرامج الاجتماعية والإنسانية العاجلة في الدول الأعضاء، بناءً على طلبها وبالتركيز على الدول الأقل نمواً والدول المستضيفة للاجئين / النازحين، لتنفيذ مهامه:

- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ووصولها إلى الفئات الأكثر احتياجاً وبالسرعة المطلوبة، وتحسين جودة البيانات الاجتماعية، بما يمكن من تنفيذ برامج وسياسات الاستهداف الاجتماعي العاجلة وبالتعاون مع المراكز الوطنية والعربية ذات الصلة.
- وصول النصائح والإرشادات للأشخاص ذوي الإعاقة بالطرق الميسرة وفقاً لأنواع الإعاقات المختلفة، مع استخدام كافة الوسائل الحديثة والتكنولوجية التي تدعم ذلك.
- ضمان وتسهيل حصول كبار السن على الرعاية والخدمات الطبية والاجتماعية، وبما يسهم في منع العدوى وتقليل النتائج السلبية، وتيسير وصولهم إلى المعقمات والمطهرات خاصة في المناطق التي تعاني من شُح المياه.

رابعاً: لمواجهة التغيير المفاجئ في العملية التعليمية التي شكل تحدياً كبيراً وافرز تداعيات اجتماعية واقتصادية لم تكن العديد من الدول جاهزة للتعامل معها خلال الازمات، ندعو المؤسسات التعليمية الى العمل على:

- تجهيز منصات رقمية تحتوي على المناهج الدراسية لطلاب المدارس والجامعات، والمكتبات الرقمية لخدمة الطلاب والباحثين، وتدريب المدرسين المتخصصين والطلاب على هذه التقنية، مع السعي الى تطوير مناهج ابتكارية وبرامج دراسية ومسارات تعليمية بديلة وطرق التعليم العالي، عبر الإنترنت والتعليم بما يعزز عملية التعليم عن بُعد.
- إيلاء أولوية متقدمة للبحث العلمي، ورفع نسبة الاعتمادات المخصصة سنوياً للإنفاق عليه في الموازنات العامة للدول الأعضاء، وبما يمكن من الارتقاء بمستوى البحث العلمي، والطلب من قطاع الشؤون الاجتماعية بحث إمكانية إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بهدف تطوير المشاريع والبرامج البحثية، وبما يحفز الباحثين والمبتكرين العرب لخدمة التنمية في بلدانهم، وندعو القطاع الخاص الصناعي للاستثمار في البحث العلمي ودعم إنشاء هذا

الصندوق، وبما يمكن من تمويل المشاريع البحثية الهادفة إلى حل المشكلات الفنية التي تواجهها المؤسسات والشركات الصناعية العربية.

- عقد مؤتمر سنوي يطلق عليه "الأسبوع العربي للبحث العلمي" بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية بهدف تحقيق التكامل بين المنظمات والاتحادات والهيئات التابعة لجامعة الدول العربية لدعم البحث العلمي.
- تعزيز التعاون مع الهيئات العربية والمنظمات العالمية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يخدم التنمية، وعرض إنجازات المؤسسات المتخصصة في مجال البحث العلمي، ومنح الجوائز للمؤسسات المتميزة والمبتكرين في الوطن العربي.

خامساً: تعزيز وحماية الأسرة العربية بمكوناتها من التأثيرات السلبية لتفشي وباء كورونا من خلال دعوة وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والوزارات وآليات النهوض بالمرأة والاسرة والطفل الى العمل على ما يلي:

- تعزيز الدعم المجتمعي والأسري من خلال تطوير قدرات الوالدين لبناء القدرات والتدريب لمواجهة هذا الوضع غير الاعتيادي.
- تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة والحماية للنساء العاملات في خدمات الرعاية الطبية في المستشفيات وخاصة التمريض والمتواجدات في الصف الأول لمكافحة جائحة الكورونا.
- دعم النساء العاملات في القطاع غير المنظم من خلال إشراكهن في شبكات الحماية الاجتماعية.
- حماية النساء والفتيات من العنف المنزلي خلال فترة العزل الصحي من خلال توفير خطوط طوارئ مجانية خاصة بهن.
- تطوير مهارات أساسية ومتقدمة للمرأة والاسرة للتعرف على الحالات واكتشافها وتقيميها من خلال البرامج التلفزيونية ووسائل الاتصال الاخرى.
- إيلاء الاعتبارات النفسية والاجتماعية الأهمية القصوى من خلال تقديم حقائق دقيقة ومناسبة لعمر الطفل حول الوقاية من فيروس كورونا من خلال استخدام التطبيقات الالكترونية الموجهة للأطفال.
- دعم جهود المرأة خلال وبعد فترة الحجر الصحي لتحقيق توازن بين العمل والأسرة والقدرة على تحقيق الالتزامات العائلية مما يعزز من مستوى الثقة بالنفس
- ايلاء الاهتمام بالأحوال المعيشية للنساء في مخيمات اللاجئين واللاتي يمثلن فيها النسبة الأكبر من العدد الإجمالي للاجئين.

سادساً: تعزيز دور مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب لتنفيذ الخطط والبرامج الرامية إلى زيادة تمكين الشباب وإثقالهم بالخبرات والإمكانات اللازمة لدعم جهود الدول العربية في مواجهة والحد من انتشار فيروس كورونا من خلال العمل على ما يلي:

- إطلاق وقيادة الحملات التوعوية حول فيروس كورونا وطرق الوقاية منه من خلال استخدام أساليب غير تقليدية واستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، ودعوة وزارات ومؤسسات الشباب إلى تكوين فرق العمل من الشباب في القرى والمدن للإبلاغ عن الحالات المصابة وشن حملات التعقيم للمنشئات والمراكز والمنازل، بما يسهم في ارتفاع نسب الشفاء واحتواء الفيروس.
- تشجيع الشباب على التطوع لمساعدة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على احتياجاتهم دون الخروج من المنزل وباعتبارهم أكثر الفئات عُرضة للإصابة لجائحة كورونا.

سابعاً: تأكيداً على حماية اللاجئين / النازحين من جائحة كورونا:

- تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء لضمان توفير سبل توفير الرعاية للاجئين/ والنازحين والمهجرين، وخاصة الذين يعيشون منهم في مخيمات اللجوء، وعدم إهمال هذه الفئات من السكان الذين قد يكونون أكثر هشاشة من غيرهم بسبب الظروف التي مروا بها ونتج عنها أضرار صحية (جسدية ونفسية)، وبما يتماشى مع المواثيق والاتفاقيات والخطط العالمية وفي مقدمتها خطة التنمية المستدامة 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الأمنة والمنظمة النظامية، والاتفاق العالمي للاجئين.
- مراعاة خصوصية وضع الدول العربية المستضيفة للاجئين / النازحين، والوضع في الاعتبار الضغوط والأعباء المضاعفة الواقعة على كاهل النظم الصحية لهذه الدول، مؤكدين على أهمية عدم تأثير إعادة توجيه الموارد المالية لدى الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من أجل مكافحة هذا الوباء على الاستجابات الإنسانية لأزمات النزوح واحتياجات اللاجئين / النازحين.
- العمل على تقليل آثار الازمة على المهاجرين واللاجئين / النازحين، من خلال تعزيز التعاون والحوار بين الأطراف ذات الصلة – وعلى رأسها دول المنشأ ودول المقصد – وقيام المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بلعب دور فعال في التنسيق بين الدول والتوعية بالمخاطر التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون والنازحون وضمان الاسترشاد بالمواثيق والاتفاقات والخطط العالمية ذات الصلة.
- توفير المنصات الإقليمية لتبادل الخبرات بين الدول التي تستضيف أعداد كبيرة من اللاجئين / النازحين حول كيفية احتواء الأزمة والاستجابة لاحتياجاتهم، ودعوة الدول العربية إلى

الاسترشاد بالاستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء / النزوح في المنطقة العربية، في تناول انتشار فيروس كورونا.

ثامناً: تأكيداً على دور منظمات المجتمع المدني كشريك لدعم الجهود الرامية إلى احتواء جائحة كورونا في الدول العربية:

- ندعو إلى إنشاء اتحاد نوعي للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إدارة الطوارئ، مع حصر وتصنيف إمكانيات تلك المنظمات لتسهيل المناورة لتلك الإمكانيات في الحالات الطارئة.
- تفعيل دور ممثلين منظمات المجتمع المدني في عضوية اللجان القومية لإدارة الأزمات، وإشراكهم في برامج التدريب والدورات التي تنظمها المراكز المتخصصة في إدارة الأزمات.
- تدشين موقع إلكتروني خاص بمنظمات المجتمع المدني لتوثيق تجارب وخبرات والدروس المستفادة لمواجهة هذه الجائحة، وما قد يطرأ بعدها، وبما يسهم في تعزيز دور هذه المنظمات بالقيام بدورها لمواجهة الآثار الناجمة عن تلك الجائحة.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة العمل التطوعي بين الشباب وانخراطهم في الأعمال الخيرية والتطوعية.

تاسعاً: العمل على تطوير المنظومة الثقافية في الدول العربية، أخذاً في الاعتبار ما فرضه فيروس كورونا من إجراءات تتعلق بأماكن التجمعات والزيارات الثقافية والدينية، من خلال:

- إعادة تهيئة الأماكن الثقافية كالمسارح والسينمات وغيرها، بشكل يحافظ على الحد الأدنى من المساحة الاجتماعية التي تقى الناس من انتقال الأمراض والأوبئة.
- قيام وزارات الثقافة بالدول العربية والمؤسسات الثقافية المتخصصة بإنشاء منصة إلكترونية تضم المتاحف الوطنية العامة أو المتخصصة في الدول العربية، مع توفير شرح كافي لمعروضات هذه المتاحف باللغات المعتمدة.
- إنشاء المتاحف الافتراضية والتي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية السمعية والمرئية، مثل متحف "أكتشف الفن الإسلامي" أكبر متحف افتراضي في العالم.
- توفير دروس لتعلم الحرف اليدوية العربية (اونلاين)، بالتعاون مع الاتحادات والتعاونيات العربية، لإتاحة الفرصة لاحتراف هذه الحرف والابتكار فيها، وتفعيل دور التكنولوجيا لتسويق هذه المنتجات الحرفية باعتبارها مصدر للدخل وتحقيق التنمية.
- توفير منصات إلكترونية لتعليم ونشر اللغة العربية لغير الناطقين بها في حال نجاح فكرة التعلم عن بعد والدليل على انه أعطى نتائج إيجابية في ظل هذه الأزمة واعتماده في العديد من الدول.

- قيام الجهات المعنية بالثقافة في الدول العربية من خلالها مواقعها الإلكترونية ببث انشطتها الفنية والابداعية والفكرية وربط هذه المواقع ببعضها لسهولة الاطلاع عليها.

عاشراً: إعمالاً لمبادئ حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا وما قد يطرأ لاحقاً، ندعو المؤسسات المعنية إلى العمل على:

- أن يكون العلاج متاحا للجميع، دون أي تمييز قائم على أساس الفئة العمرية أو الحالة المرضية أو الوضع الاجتماعي أو الإعاقة أو غيره.
- أن يتم استخدام سلطات الطوارئ لتحقيق أهداف الصحة العامة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص المهمشين والمشردين والذين هم أكثر عرضة لخطر الضياع أو الاستبعاد.

الأثار والتداعيات الصحية والاجتماعية التنموية
لفيروس كورونا Covid-19
"الوضع الحالي، والتصور لما بعد الكورونا"

مقدمـــــة:

شهد العالم تحولاً منذ بدأ ظهور فيروس كورونا(Covid 19) ، في شهر ديسمبر / كانون الأول 2019، في الصين ومع انتشار هذه الجائحة تغيرت الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن الارتباط بين هذه العناصر الثلاثة أدى إلى ظهور أولويات جديدة، وتأجيل أو الغاء أولويات كان يعتقد العالم بأولوياتها، وإدراكاً لهذا التحول المثير والذي حتى لحظة كتابة هذا الإطار العام) يوم 29 إبريل / نيسان 2020، لا يعلم العالم دواء يشفيه منه أو لقاحاً يقي منه، وتأكيدا على دور جامعة الدول العربية، كمنظمة إقليمية يمثل الانسان العربي وضمان أن عيشه بصحة وأمن ووئام مجتمعي هدفها الرئيسي، تأتي هذه الورقة للقطاع الاجتماعي لجامعة الدول العربية، الذي يقوم بمهام الأمانات الفنية للمجالس الوزارية المتخصصة العاملة في كافة المجالات الاجتماعية، وفي مقدمتها مجالس وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة والسكان والتنمية، فضلاً عن اللجان المتخصصة للمرأة والأسرة والطفولة وحقوق الانسان، بالإضافة إلى ملفات الهجرة واللاجئين والثقافة وحوار الحضارات والتعليم والبحث العلمي، والمجتمع المدني.

انطلاقاً مما تقدم واخذاً في الاعتبار الترابط والتشابك بين كافة هذه العناصر وتداخلها مع بعضها البعض، فلا شك أن الصحة الجيدة تؤدي إلى الالمام بالتعليم بالشكل المطلوب، وإعداد الكوادر الشبابية القادرة على القيادة، وأنه لابد وأن يأتي ذلك في إطار من السياسات الاجتماعية التنموية التي تزيد من تمكين المرأة والأسرة، وتعظم دورهما مع الشباب، وتزيد من تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقدر كبار السن لضمان حياة أفضل للجميع.

كما تشكل خصوصية المنطقة العربية فيما تشهده من نزاعات وصراعات مسلحة وموجات إرهاب، أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين والنازحين في الدول العربية، واللذين زادت أوضاعهم هشاشة مع انتشار هذه الجائحة، فضلاً عن الأوضاع الصعبة جداً للشعب الفلسطيني الذي لايزال يرزح تحت أخر احتلال في العالم وممارسات غير إنسانية، وهي الأمور التي تتطلب مبادرة خاصة لهذه الدول بالإضافة إلى الدول الأقل نمواً، واخذاً في الاعتبار التفاوت في الإمكانيات بين الدول العربية بل وكذلك بين الحضر والريف.

ويتطلب الأمر قبل تسليط الضوء على بعض الأثار الاجتماعية لهذه الجائحة على فئات المجتمع المختلفة، والتي بناء عليها سينبني مقترح السياسات والبرامج الصحية والاجتماعية اللازمة، القيام **بقراءة ديموغرافية لإصابات بفيروس كورونا المستجد**، فوفقا لمنظمة الصحة العالمية:

- يبلغ عدد المصابين عالمياً بفيروس كورونا المستجد 2995758 حالة؛ بنسبة 0.0389% من إجمالي عدد سكان العالم، ففي خلال 24 ساعة فقط سجل العالم 76324 حالة إصابة جديدة[4]، بزيادة قدرها +2413 عن ما تم تسجيله من حالات إصابة عالمياً يوم 2020/4/23 والتي بلغت حينها 73911، أي ما يمثل نسبة زيادة قدرها 3.264% من إجمالي عدد الاصابات العالمية.

- يوضح الرسم البياني التالي جائحة كورونا بالدول العربية من حيث الإصابات وحالات الوفاة وحالات التعافي حتى يوم 2020/4/29:

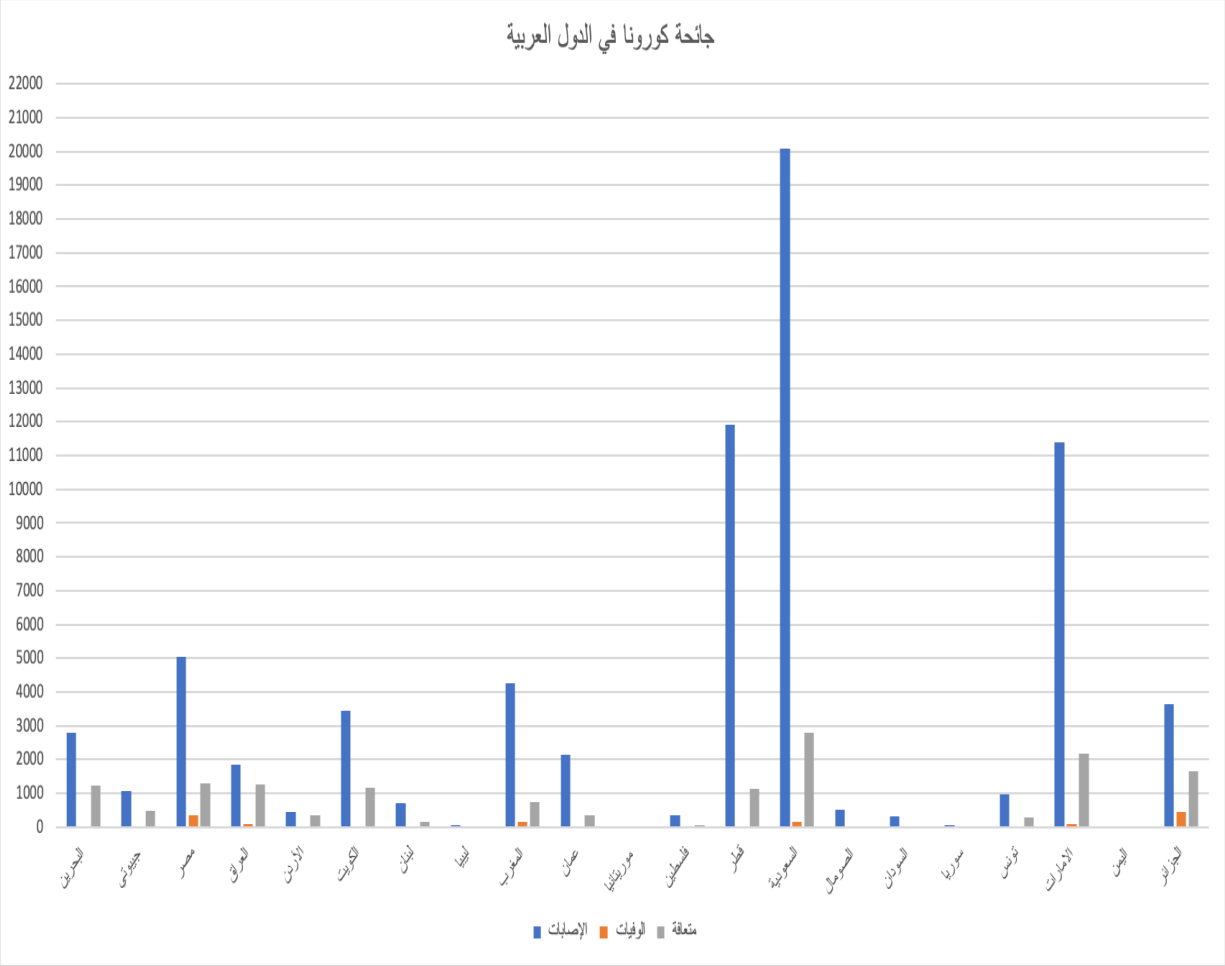

- ونلاحظ مما سبق أن إجمالي عدد المصابين بفيروس كورونا المستجد بالدول العربية 71050 حالة بنسبة 2.371% من إجمالي عدد المصابين عالمياً، وأيضاً بنسبة 0.0167% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية والبالغ عددهم 423 مليون نسمة[5].

4) https://covid19.who.int/
5) https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf

- كما يبلغ إجمالي عدد الوفيات عربياً جراء الإصابة بهذا الفيروس 1473 شخص أي ما يمثل نسبة 0.7185% من إجمالي عدد الوفيات عالمياً، في حين بلغت إجمالي عدد حالات التعافي عربياً 15276 حالة.
- لم تسجل أي إصابات بفيروس كورونا المستجد بدولة "جزر القمر المتحدة".
- لم تسجل اليمن أي حالات وفاة بالرغم من تسجيل إصابة لديها بفيروس كورونا المستجد.

- ويوضح الشكل التالي معدلات الإصابة بالدول العربية حتى يوم 2020/4/29:

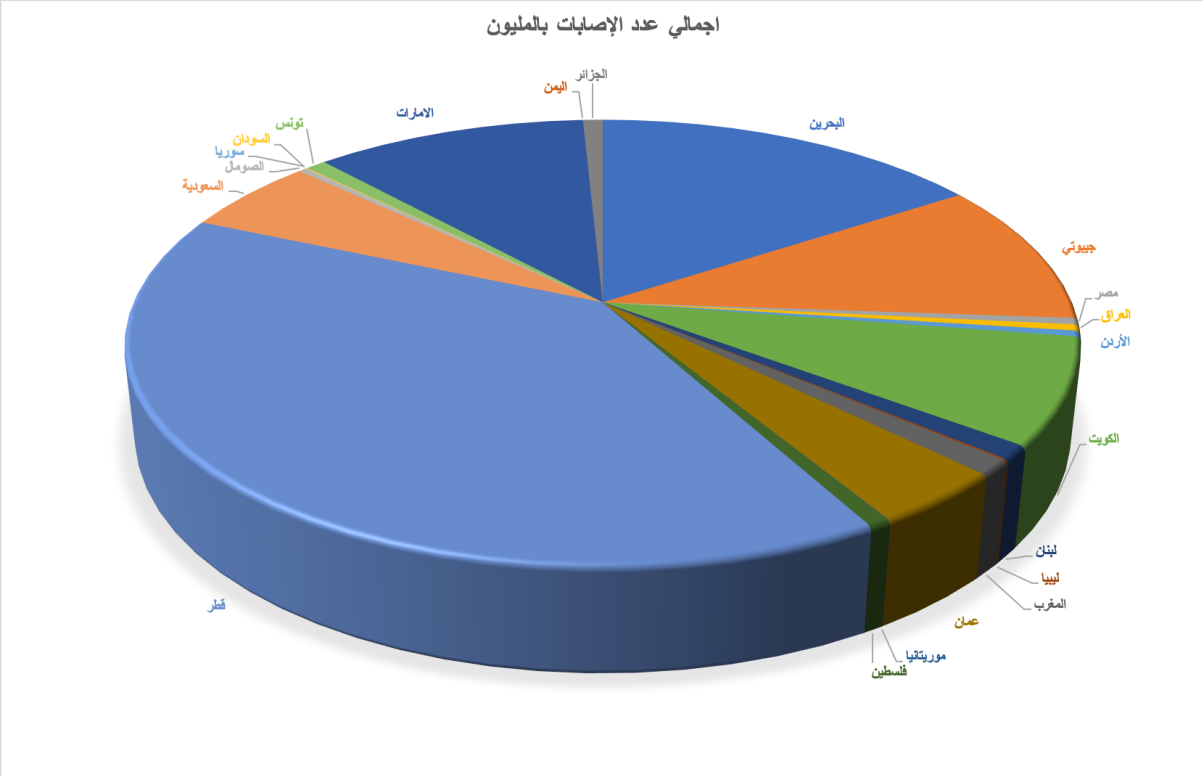

- وتعد الدول الثلاث التالية على التوالي من أعلى الدول من حيث معدلات الإصابة بفيروس كورونا المستجد، وهي قطر بعدد اصابات 11921 حالة بنسبة تصل 4137.713% لكل مليون نسمة، تليها البحرين بعدد إصابات 2810 حالة بنسبة تصل 1651.404% لكل مليون نسمة، وأخيراً الإمارات بعدد اصابات يبلغ 11380 بنسبة تصل 1150.610% لكل مليون نسمة.

- وتعد الدول الثلاث التالية على التوالي من اقل الدول من حيث معدلات الاصابة بفيروس كورونا المستجد، وهي: اليمن بإصابة واحدة بنسبة تصل 0.03352% لكل مليون نسمة، تليها موريتانيا بعدد إصابات 8 حالة بنسبة تصل 1.7205% لكل مليون نسمة، تليها سوريا بعدد إصابات 43 حالات بنسبة تصل 2.45705% لكل مليون نسمة.

- ويوضح الشكل البياني التالي الوفيات بالدول العربية جراء الاصابة بهذا الفيروس حتى يوم 2020/4/29:

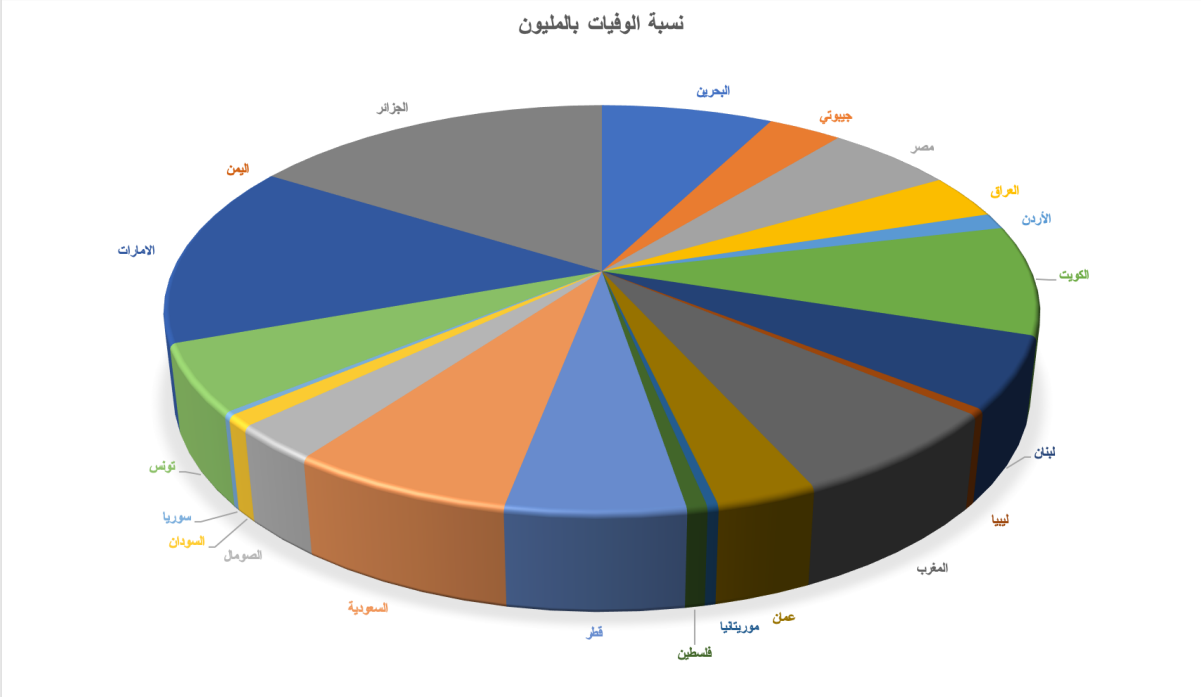

- تعد الدول الثلاث التالية على التوالي من أعلى الدول من حيث معدلات الوفيات الناتجة عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد، وهي: الجزائر بعدد وفيات 437 شخص بنسبة تصل 9.965% لكل مليون نسمة، تليها الإمارات بعدد وفيات 89 حالة بنسبة بلغت 8.998% لكل مليون نسمة، واخيراً الكويت بعدد وفيات 23 شخص بنسبة تصل 5.385% لكل مليون نسمة.

- وتعد الدول الثلاثة التالية على التوالي من أقل الدول من حيث معدلات الوفاة الناتجة عن الإصابة بفيروس كورونا المستجد، وهي: اليمن حيث لم تسجل أي حالات وفاة، تليها موريتانيا بوفاة شخص واحد وبنسبة تصل 0.2150% لكل مليون نسمة، وأخيراً ليبيا بعدد حالتي وفاة بنسبة تصل 0.2910% لكل مليون نسمة.
- تعد الدول الثلاثة التالية على التوالي من الدول الأعلى من حيث نسب التعافي من الفيروس، وهي: الأردن بعدد 348 حالة بنسبة تصل إلى 77.5055%، تليها موريتانيا بعدد 6 حالات بنسبة تصل إلي 75%، وأخيراً العراق بعدد 1263حالة بنسبة تصل الى 68.3811%.

- تعد الدول الثلاثة التالية على التوالي من الدول الأقل في نسب الشفاء من الفيروس، وهي: الصومال بعدد 19 حالة بنسبة تصل إلى 3.598%، تليها قطر بعدد 1134 حالة بنسبة تصل إلى 9.5126%، وأخيراً السودان بعدد 31 حالة بنسبة تصل الى 9.7484%.

الجدير بالذكر ان هذه المقارنة ليست كافية لإعطاء فكرة عن المنحى الذي سوف يتخذه الوباء في الدول العربية وذلك للنقص في البيانات وخاصة فيما يتعلق بتوزيعها حسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي داخل الدولة نفسها.

وفقا لدائرة الاحصاء بالأمم المتحدة UNSD، فان انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد ستؤثر على المراحل المختلفة لتعداد السكان والمساكن المقرر اجرائه خلال العام 2020 في عدد من دول العالم ومنها عدد من العربية وهي: البحرين، قطر، والامارات؛ كما لم يتم رصد اي تحديث فيما يخص الاثر المتوقع لانتشار الجائحة على المراحل المختلفة لإجراء التعداد السكاني بكلا من السعودية، والكويت. في حين اوضحت عمان انها في مرحلة متقدمة من انجاز تعدادها وانها متفائلة بقدرتها على اتمامه في الموعد المقرر له وهو 12 ديسمبر 2020[6].

وفقا لإصدار للاسكوا في شهر إبريل 2020، فمن المتوقع أن تخسر المنطقة العربية في حدود 1,7 مليون وظيفة في 2020، وانه سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1,2 نقطة مئوية، وقد شهدنا أن انتشار الوباء اثر سلبا العديد من القطاعات ولاسيما قطاع الخدمات نتيجة ممارسات التباعد الاجتماعي، وشكل عبء ضخم على الخدمات الصحية والاجتماعية، كما أدى ارتفاع أسعار الأغذية، وبعض المستلزمات الطبية الوقائية، وذلك رغم جهود الحكومات الحثيثة لمواجهة تلك الأثار، وبالطبع أدى ذلك وسيؤدي إلى زيادة في نسب الفقر متعدد الأبعاد، كما شكل خلل في بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، في ضوء ذلك من المتوقع أن الطبقة المتوسطة قد تتقلص في المنطقة، مما قد يدفع أكثر من 8 مليون شخص إضافي إلى الدخول ضمن دائرة الفقر، وخاصة في القطاع غير النظامي، ولاسيما الذين لا يشملون في أنظمة الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة.

6) https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/COVID-19/

البند الأول
فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) وتداعياته الصحية

تواجه دول العالم ومن ضمنها الدول العربية أزمة صحية عالمية لا مثيل لها في التاريخ الا وهي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) الذي يقتل الناس وينشر المعاناة، ويقوض حياتهم وهو أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، إنه يهاجم المجتمعات في صميمها.

وبالنسبة لبلداننا العربية، لا تزال نُظُمها الصحية تواجه تحديات كبيرة من حيث صعوبة توفير المعدات والمستلزمات الطبية المختلفة للحد من انتشار فيروس كورونا الوبائي السريع التطور، وهو ما يتطلب مساعدتها على منع انتقال العدوى والحد من الخسائر البشرية باتخاذ التدابير الصحيحة وعلى وجه السرعة وخاصة في البلدان الاقل نمواً التي تعاني أنظمتها الصحية من قلة الامكانات.

وبالعودة الى تاريخ هذه الجائحة علينا ان نتعرف على ماهية الفيروس وكيفية تفشيه وتداعياته المختلفة.

<u>أولا: ما هو فيروس كوفيد 19؟</u>

- في 31 ديسمبر 2019، أُبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تم اكتشافها في مدينة ووهان باقليم هوبي في جمهورية الصين الشعبية، وفي 7 يناير 2020 حددت السلطات الصينية الفيروس التاجي (COVID-2019) على أنه الفيروس المسبب لهذه الحالات.
- يعرف فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) على انه فيروس تنفسي من سلالة الفيروسات التّاجيّة التي تمّ اكتشافها للمرّة الأولى في مدينة جدّة في المملكة العربيّة السّعوديّة، وتحديداً في 2012/9/24، وهذا الفيروس ينتقل من الشخص المصاب لآخر سليم عبر الرذاذ الملوث (من خلال السعال أو العطس) أو الأيدي الملوثة أو عن طريق ملامسة الأسطح الملوثة وقد تمتد فترة حضانة المرض من يوم إلى 14 يوماً (يقصد بها الفترة الزمنية من الإصابة بالعدوى إلى وقت ظهور الأعراض) اما اعراض المرض فهي : الحمى، صعوبة في التنفس، السعال، الصداع، ألم في الحلق ولا يوجد في الوقت الحالي لقاح ناجع لهذا الفيروس.
- في 31 يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) ان مرض فيروس كوفيد 19 أصبح يمثل "حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقًا دوليًا".

- وبسبب هذا الفيروس الوبائي، يعيش العالم الان تحديات جديدة وغير مسبوقة لنظام الرعاية الصحية الاولية حيث انه في الوقت الحالي، يعيش ثلث سكان العالم في "وضع الإغلاق" لفيروس كورونا كجزء من الحجر الصحي الجماعي الأكثر ضخامة وتقييدًا في العالم، ووفقًا للوائح الصحة الدولية فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية ان الفيروس الوبائي قد تفشي إلى اكثر من 66 دولة حول العالم.

ثانياً: تفشي فيروس كوفيد19 في المنطقة العربية:

- أُبلغ عن الحالات الأولى المشتبه بها في 31 ديسمبر 2019 في سوق للحيوانات البرية في مدينة ووهان الصينية وتم فحص أكثر من 700 شخصاً، بما في ذلك أكثر من 400 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، والذين كانوا على اتصالٍ وثيق مع الحالات المشتبه بها وبعد ذلك تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) تباعا الى الدول العربية الأخرى.

ثالثاً: اثار انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على التمريض والقبالة:

- تشكل كوادر التمريض اكثر من نصف العاملين في مجال الصحة حول العالم فيلعب التمريض دور محوري في اي فريق صحي وقد ظهرت اهمية هذا الدور بوضوح في الفترة الاخيرة فمع الاعلان عن جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 تأكد الدور الحيوي الذي يضطلع به جميع العاملين الصحيين ولاسيما دور التمريض.
- فمنذ ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) فان التمريض يعتبر خط الدفاع الاول للتعامل مع المرضى وبالأخص المصابين بفيروس كورونا المستجد لأنه لا يمكن تقديم خدمة صحية شاملة بدون الخدمة التمريضية، ولأنها هي اذرع التنفيذ العملي لخطة الهيئات الطبية لذا برز دور الممرضين والممرضات في مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا حول العالم، وهذه الفترة تشكل ضغطاً نفسياً كبيرا يتعرض له طاقم التمريض لتواصله بشكل مباشر مع المرضى بهذا المرض شديد العدوى.
- وقد اختارت منظمة الصحة العالمية العام الجاري 2020 ليكون عام الممرضات والقابلات تحت شعار (دعم الممرضات والقابلات) وذلك اعترافاً منها بالدور الحيوي لهذه المهنة والمخاطر المرتبطة بنقص كوادر التمريض فهم ركيزة اي نظام صحي في العالم واليوم يقفوا في الخطوط الامامية لمواجهه فيروس كورونا (كوفيد 19).

- **وفي هذا الصدد يقترح لتعزيز دور التمريض منها:**

1- اهمية تكريس الدعم الذي يحتاجه افراد هذا الكادر.

2- لتفادي العجز العالمي في كادر التمريض لابد من زيادة عدد خريجي التمريض، وحتى تتمكن جميع البلدان من تحقيق الهدف الثالث من اهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة والرفاهية تقدر منظمة الصحة العالمية ان العالم سيكون في حاجة الى تسعة ملايين اخري من العامليين في محالي التمريض والقبالة.

3- دعوة الحكومات الى الاستثمار في مهنة التمريض.

4- من الضروري ان نسلح جهاز التمريض الحاليين والجدد بالمهارة والتدريب والتعليم المستمر وتحسين ظروف عملهم.

5- فسح المجال لتلك الكوادر بإكمال دراساتها العليا.

6- استخدام اسلوب التدوير الحقيقي للكوادر لكسب الخبرة والمهارة.

- وتجدر الإشارة الى انه سيتم اعادة تفعيل عمل اللجنة الفنية الاستشارية العربية للتمريض والقبالة خلال العام الجاري بعقد اجتماع لمناقشة جائزة أفضل عمل مميز في مجالي التمريض والقبالة في الدول العربية، تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (9) الصادر عن اجتماع مجلس وزراء الصحة العرب الذي عقد بتاريخ 27 فبراير 2020 بمقر الامانة العامة.

رابعاً: اثار انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على الامراض غير السارية (غير المعدية) مثل (مرض السكري والامراض القلبية والسرطان وضغط الدم):

- تعرف منظمة الصحة العالمية الأمراض غير السارية المعروفة أيضاً باسم الأمراض المزمنة، لا تنتقل بين البشر وهي أمراض تدوم فترات طويلة وتتطوّر ببطء عموماً. وتنقسم هذه الأمراض إلى أنماط رئيسية أربعة وهي الأمراض القلبية الوعائية (مثل النوبات القلبية والسكتة الدماغية) والسرطانات، والأمراض التنفسية المزمنة (مثل مرض الرئة الانسدادي المزمن والربو) والسكري.
- اشارت التقارير الصادرة من منظمة الصحة العالمية الى ان بعض الاشخاص هم أكثر عرضة لمضاعفات صحية خطيرة بسبب فيروس كورونا وهم من يعانون من تلك الامراض المزمنة.
- وكان من تداعيات انتشار هذا الوباء وانشغال العالم والاطقم الطبية والباحثين به تراجع الاهتمام بالأمراض غير السارية (غير المعدية)، كذلك الترصد واكتشاف الحالات بل اكثر حالات مرضى الامراض الغير السارية اصبحوا يتابعوا حالاتهم الصحية من خلال التواصل التليفوني تخوفاً من العدوى.

- وقد وجهت منظمة الصحة العالمية تحذيرات اضافية لمن يعانون من بعض الامراض المزمنة من تعريض أنفسهم لمخاطر الاصابة بفيروس كورونا المستجد مما قد يجعل حالتهم الصحية في وضع صعب وطلبت من المرضى المداومة على تناول ادويتهم بانتظام.
- ومع اتساع رقعة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، حول العالم وتزايد الاعداد اليومية للاصابات والوفيات كان له اثراً مباشراً في الكشف عن العجز في الاطقم الطبية والكوادر البشرية المؤهلة لمواجهه مثل هذه الاوبئة حتى في اكثر الدول تقدماً، خاصةً مع الانتشار السريع والمتزايد والغير متوقع لهذا الوباء، واستنادًا إلى الوضع الراهن وفي ظل هذا الوباء وتداعياته ينبغى دومًا وجوب تأهيل الموارد البشرية وزيادة اعداد الكوادر المؤهلة لمواجهه مثل هذا الوباء ورصد الموازنات المالية لتحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، لضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

خامسا: اثار انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على الخدمات الصحية المقدمة وتاثيره على خدمات نقل الدم:

- بعد انتهاء هذه الأزمة من المتوقع أن يعود مرة أخرى من جديد في صورته أو متحورا إلى فيروس جديد، وبالفعل أثر فيروس كورونا المستجد، (كوفيد 19) على صحة المواطن العربي وعلى المنشآت الصحية الحكومية وعلى أجهزة التنفس الصناعي بشكل خاص والمستلزمات الطبية بشكل عام وعليه ومن خلال التجارب الناجحة والرائدة علينا في الفترة القادمة التركيز عل الابتكار والبحث العلمي للتشجيع على ابتكار اجهزة تنفس صناعي ذات تكلفة منخفضة وجودة عالية وايضا تشجيع انتاج اللقاحات والأمصال وانتاج المستلزمات الطبية وتكون جائزة الطبيب العربي مركز في هذه المجالات.
- كما أن هذه الفيروس قد أثر بالفعل على أداء المستشفيات في معالجة المرضى وتأجيل العديد من العمليات لفترات طويلة، كما أن ذلك قد أثر بشكل كبير على التبرع الطوعي بالدم، الأمر الذي سيمثل أزمة في توفير أكياس الدم بكافة فصائلها، إذا ما استمرت هذه الأزمة لفترة طويلة، وأن هذه الأزمة سوف تحدث عجزا ماليا كبيرة في ميزانيات الدول وخاصة وزارات الصحة مما سيؤثر على المنظومة الصحية مستقبلا، وتحتاج اعادة بناءها إلى تحفيز كافة الدول العربية لتعزيز التعاون من خلال مجلس وزراء الصحة العرب، وسيكون للهيئة العربية لخدمات نقل الدم دورا كبيرا في اول اجتماع لها بعد انتهاء هذه الأزمة لدعم مراكز خدمات نقل الدم في الدول الأقل نموا وتكثيف حملات التبرع بالدم خلال الاحتفال باليوم العالمي للتبرع بالدم.

- كما اقترح أن يكون دور الطبيب العربي والتمريض محورا رئيسيا لمجلس وزراء الصحة العرب في دورته القادمة، والجائزة التي تقدم في هذا المحال، وكذلك التجارب الناجحة أيضا لتسلط الضوء على جهود الأطباء والتمريض في الأزمات والطواري والكوراث والأوبئة.

سادساً: تأثير فيروس كورونا على الصحة والبيئة:

- إن تفشى فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، يفرض حظرًا عامًا على الناس في مختلف دول العالم، حيث طبقت الحكومات الحجر الصحي الكامل، وفرضت قيودا صارمة على حركة السفر والتنقلات، وأجبرت سكانها على البقاء في المنازل حيث قلت الكثافات في الشوارع، وذلك لما يعيشه المواطنون في أغلب دول العالم من عزل منزلي تجنبًا لاستمرار تفشى هذا الفيروس، ورغم أن البشر متضررون بشكل بالغ بسبب هذه الأزمة.
- نجد ان المستفيد الاول من فيروس كورونا هو البيئة من جانب تلوث الهواء أي ان فيروس كورونا المستجد اثر بشكل إيجابي على انخفاض مستويات تلوث الهواء، وهذا نتيجة للإجراءات التي تم اتخاذها لمكافحة انتشار هذا الفيروس، نتيجة للإغلاقات المفروضة للحد من انتشاره، حيث أن الكثير من الدول قيدت النقل على الطرق، الذى يعد أكبر مصدر للتلوث، فحدث انخفاض مفاجئ في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري تزامنا مع إغلاق المصانع وشبكات النقل، فالأشخاص الذين يعيشون في مدن ملوثة ربما يكونون أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) لأن التعرض لفترة طويلة لهواء ملوث يمكن أن يضعف الجهاز المناعي، مما يزيد صعوبة مكافحة العدوى، كذلك قد يتسبب تلوث الهواء في حدوث أو تفاقم الإصابة بسرطان الرئة والأمراض الرئوية والسكتات الدماغية، فنجد التراجع في تلوث الهواء يقلل من المشاكل الصحية.
- **ومن جانب اخر** نجد ان هناك اثار من تفشى هذا الوباء وهى توليد العديد من انواع النفايات الطبية الخطرة بما في ذلك الاقنعة الملوثة والقفازات وغيرها من معدات الحماية، ويمكن ان تتسبب الادارة غير السليمة لهذه النفايات في إحداث آثار غير متوقعة على صحة الإنسان والبيئة، وبالتالي فإن المعالجة الآمنة والتخلص النهائي من هذه النفايات عنصر حيوي في الاستجابة لحالات الطوارئ الفعالة.
- وتتطلب الإدارة الفعالة للنفايات الطبية ونفايات الرعاية الصحية تحديدها وجمعها وفصلها وتخزينها ونقلها ومعالجتها والتخلص منها بشكل مناسب، بالاضافة الى ذلك التطهير وحماية الموظفين والتدريب.

- وتجدر الاشارة الى ان اتفاقية بازل تتضمن المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبية الحيوية والنفايات الصحية، من اجل تقليل المخاطر على صحة الإنسان والبيئة.
- إن هذا الفيروس يتطلب استجابة بيئية سليمة، فعلى المنظمات الدولية والعربية المتخصصة العمل على دعم الدول الأعضاء في توفير الخبرة الفنية بشأن المواد الكيميائية وإدارة النفايات الخطرة لمعالجة الزيادة في النفايات التي تتطلبها الاستجابة الطبية لهذه الأزمة، فالنشاط البشري تقريباً غيَر كل ركن من أركان كوكب الأرض وبينما تعمل المنظمات الدولية والعربية على مواجهة التعدي على الطبيعة وتدهور النظم البيئية، فإننا نعرض صحة الإنسان للخطر، ففي الواقع نجد أن خمسة وسبعون في المئة من جميع الأمراض المعدية الناشئة هي أمراض حيوانية المنشأ، أي الفيروسات التي تنشأ من انتقال الحيوانات سواء المستأنسة أو البرية إلى البشر. (وفقا لما تضمنه بيان برنامج الأمم المتحدة للبيئة).
- وبالنسبة لمرحلة ما بعد أزمة كوفيد 19، يشير البيان الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنه لا بد من العمل على دعم الدول الأعضاء من اجل إعادة البناء بشكل أفضل من خلال الاستثمارات الخضراء، مثل الطاقة المتجددة، والإسكان الذكي، وفقا لمبادئ ومعايير الإنتاج والاستهلاك المستدامين، حيث أن الانتقال إلى مستقبل خالٍ من الكربون، سيكون عاملاً أساسياً لمستقبل مستدام وبلوغنا أهداف التنمية المستدامة.
- وفى هذا الاطار، سيتم عقد اجتماع على مستوى الخبراء بين وزارات الصحة والبيئة العرب لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة واطار عملها (2017–2030) بالتعاون مع المركز الاقليمي لصحة البيئة بمنظمة الصحة العالمية، والمكتب الاقليمي للأمم المتحدة لغرب اسيا للبيئة، حيث تتضمن هذه الاستراتيجية تسعة أولويات وهى :المياه والإصحاح، وتلوث الهواء، والسلامة الغذائية، والسلامة الكيميائية، وإدارة النفايات وخدمات صحة البيئة، وإدارة صحة البيئة في الطوارئ والأزمات، والتغير المناخي، والتنمية المستدامة، الصحة والسلامة المهنية.

<u>سابعاً: اثر كورونا على الصحة النفسية:</u>

- يقصد بالصحة النفسية هي حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي التي يستطيع الفرد من خلالها ان يحقق اهدافه طبقا لإمكانياته الشخصية ليتمكن من التعامل مع الضغوط الحياتية كما يستطيع ان يعمل وينتج ويساهم في المجتمع الذي يعيش فيه.
- اما الاضطراب النفسي هو الاضطراب في التفكير أو المزاج أو السلوك أو الادراك او الذاكرة والقدرات العقلية الاخرى بعضها او كلها، على ان يؤدى ذلك الى خلل في الوظائف

الاجتماعية للشخص او الوظيفية او التعليمية او معاناة نفسية وتصنف هذه الاضطرابات وفقا لتصنيفات الطب النفسي المعترف بها من المنظمات والهيئات الدولية المختصة.

- إن الحجر الصحي المفروض على أكثر من مليار شخص حول العالم بسبب جائحة فيروس كورونا، ليس أمرا سهلا ولا موضوعا يستهان به، إذ أنه إجراء استثنائي وغير مسبوق يقيد الحريات الفردية حتى في الدول الديمقراطية، وهذا الوضع يتسبب بمشاكل نفسية للعديد من الأشخاص، خاصة بالنسبة للذين لا يتعاملون بشكل إيجابي مع هذا الظرف،
- أن الإحساس بالضغوطات النفسية والعصبية يزداد بشكل طبيعي خلال الازمات التي تواجه الافراد والمجتمعات، لا سيما في وقت الحروب، أو انتشار الامراض الوبائية، كما انها تزداد بشكل يستدعي الاهتمام لدى الأشخاص الذين يعانون بالأساس من مشكلات نفسية أو لديهم شخصيات مضطربة، كما أثر فيروس كورونا بشكل خطير على الصحة النفسية للإنسان على المدى القصير كما سيؤثر على المدى البعيد خاصة للذين تم عزلهم او عملوا في ظروف عالية الخطورة، حيث ان من الخطوات التي تم اتخاذها لمواجهة هذا الفيروس هو العزل والتباعد الاجتماعي والخروج للضرورة، وهذا سيساهم في تقليص الاصابات بفيروس كورونا، ولكن بالطبع يؤثر سلبا على الصحة النفسية للأطفال وكبار السن بسبب تقييد حريتهم بعدم خروجهم من المنازل لكنه الاجراء الاهم في هذه الازمة لحماية الجميع من مخاطر العدوى بهذا الفيروس، كما أن من أكثر المتأثرين نفسياً بالفيروس، الناس الذين فقدوا وظائفهم بسبب هذه الجائحة، نتيجة فقدانهم هوياتهم، وروتينهم اليومي، والكثير من روابطهم الاجتماعية، كما يوجد من يعيشون بمفردهم، والذين كانوا يعتمدون على أصدقائهم، أو كانوا يقضون الكثير من الوقت في الخارج، فهذه الجائحة رفعت نسب العنف المنزلي، بسبب خوف الناس على أمنهم وصحتهم ودخلهم،
- وفى هذا الصدد، تجدر الاشارة الى انه سيتم عرض مشروع القانون الاسترشادى بشأن حماية حقوق المرضى النفسيين والاشخاص الذين اقلعوا والذين لديهم الرغبة في الاقلاع عن تعاطى المواد المخدرة على الدورة القادمة لمجلس وزراء الصحة العرب لاعتماده واتخاذ القرار المناسب بشأنه.، حيث أنه لا بد من العمل على توفير الرعاية الصحية اللازمة للمريض النفسي وفقا لأفضل المعايير المعمول بها في هذا المجال.

ثامناً: فيروس كورونا والتبغ:

- ان فيروس كورونا المستجد يصيب الجهاز التنفسي، والتدخين يجعل الفيروس اكثر سوءا خصوصا أن المرض يهاجم الرئتين على وجه التحديد، فنجد ان التدخين يقلل من قدرة الجسم على مقاومة الامراض المعدية حيث ان المدخنين هم اكثر عرضة لخطر الاصابة بمشاكل

تنفسية، والاشخاص الذين يعانون من حالات مرضية كامنة من الممكن ان تتفاقم بسبب التدخين وهم الفئة الاكثر عرضة للإصابة بهذا الفيروس الوبائي، فالتدخين بكل أنواعه، سواء كان سجائر أو أرجيلة، يزيد من فرص إصابة المدخن بفيروس كورونا ونقل العدوى للآخرين، كما أن وضع اليد على الفم خلال التدخين من الممكن أن يؤدي إلى نقل الفيروس داخل الجسم، و أن تبادل السجائر يمكن أن ينقل المرض أيضا بين المدخنين، فالتبغ يقتل نصف من يتعاطونه تقريبا، إذ يودي بحياة أكثر من 8 ملايين نسمة سنويا، منهم أكثر من 7 ملايين ممن يتعاطونه مباشرة، ونحو 1.2 مليون "مدخن سلبي" ممن يتعرضون لدخان غير مباشر.

- ان فيروس كورونا المستجد ينتمي إلى عائلة فيروسات كورونا نفسها المسببة لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس)، وكلاهما مرتبط بإحداث ضرر بالقلب والأوعية الدموية، فمرضى كوفيد-19 المصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية أكثر عرضة لخطر الإصابة بأعراض أشد، فهذه العلاقة بين هذا المرض وصحة القلب والأوعية الدموية هي علاقة مهمة نظراً لأن تعاطي التبغ والتعرض للدخان غير المباشر هي أسباب رئيسية لأمراض القلب والأوعية الدموية على مستوى العالم، فعلى المدخنين الإقلاع عن عادة التدخين وعلى شركات صناعة السجائر التوقف عن إنتاج وبيع وتسويق منتجات التبغ وذلك للمساعدة في تقليص المخاطر الناجمة عن فيروس كورونا المستجد، فهناك قلق شديد بشأن تأثير كوفيد-19 على مدخني العالم، وخاصة من يعيشون منهم في الدول الأشد فقراً حيث تعاني الأنظمة الصحية من ثقل الأعباء.
- وفى هذا الإطار، لا بد من الاشارة الى المبادئ التوجيهية للمادة 5.3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية لمكافحة التبغ التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف، والمتضمنة كيفية مواجهة حيل وتكتيكات شركات صناعة التبغ التي تغير استراتيجياتها بشكل جذري من أجل الاستمرار في التأثير على سياسات مكافحة التبغ وتعزيز مصالحها في العالم من خلال ممارساتها في التسويق ونشر المعلومات الخاطئة التي تدفع الشباب الى استخدام المنتجات الجديدة.
- وتجدر الاشارة الى ان مجلس وزراء الصحة العرب اعتمد في دورته التي انعقدت في جنيف 2018، الدليل الاسترشادى الخاص بمكافحة التدخين والتبغ ومنتجاته، كما أكد على حظر تدخين التبغ بكافة أشكاله في الأماكن العامة المغلقة ودعا الدول العربية الأعضاء للاسترشاد به عند إعداد التشريعات الوطنية لكل دولة، كما تم اقرار هذا الدليل من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في فبراير 2019.
- كما اتخذ المجلس قرارا يدعو من خلاله الدول العربية الأعضاء للعمل على تحديث استراتيجياتها الوطنية لتنسجم مع تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، والاستفادة من تجارب

الدول العربية الأعضاء في هذا الشأن"، وذلك تماشياً مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030 الخاص بالصحة والذي تضمنت احدى غاياته: تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

تاسعاً: دور جامعة الدول العربية واجراءاتها المتخذة لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كوفيد19:

- تتمثل الخطوة الأولى للتصدي لهذه الجائحة في إقامة أقوى استجابة صحية من خلال زيادة الإنفاق على النظام الصحي لتلبية الاحتياجات الملحة كاجراء الاختبارات، وتوفير مرافق العلاج الموسعة، والإمدادات الطبية الكافية والمزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية وهو ما دعت اليه الجامعة العربية منذ الايام الاولى لهذا الوباء مؤكدة على ضرورة العمل على الإستجابة الصحية الفورية المطلوبة لمنع انتقال الفيروس وصولاً لإنهاء الوباء؛ ومعالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية العديدة لهذه الأزمة ووجوب التعاون مع الدول العربية لتوفير أقصى دعم مالي وتقني لأشد الناس والبلدان فقراً وضعفاً، الذين سيكونون الأكثر تضرراً.
- وفي معرض رسالته التي هنأ فيها الأمة العربية بالعيد الماسي للجامعة ومرور خمسة وسبعين عاماً على تأسيسها، أكد معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، "ان المنظمة قطعت رحلة طويلة من التحديات، ومن الإنجازات والإخفاقات، وأنها عبّرت عن صوت العرب الجماعي، مؤكداً على أن الدولة الوطنية العربية تواجه اليوم تحدياتٍ غير مسبوقة في حدتها وخطورتها، تحدياتٌ لن تستطيع الدول العربية مواجهتها فُرادىً وإن هذه الأوضاع الإنسانية الخطيرة هي عرضٌ للمرض الأصلي وهو استمرار النزاعات، خاصة وأن الوضع العالمي في مواجهة جائحة "كورونا" يجعل من استمرار مثل هذه النزاعات نوعاً من العبث"، مضيفاً أن هذه الأزمة التي تواجه العالم ستضغط على جميع الموارد المتاحة، وستحتل مواجهة الجائحة الأولوية المطلقة بين برامج المساعدات، بما يُرتب معاناة أكبر على الجماعات التي تُعاني بالفعل من أزماتٍ إنسانية، واللاجئين والنازحين والفئات الأضعف".
- وفي ضوء ذلك، نرى ان الجهود والخطوات الاستباقية التي اتخذتها جامعة الدول العربية في مجالات التأهب والاستجابة والتصدي لفيروس كورونا المستجد والحد من انتشاره وتطبيق الإجراءات والتدابير الوقائية وتحديد أولويات المنطقة العربية كان من شانه تقليل نسب الإصابة بهذا الفيروس، ومن هذه الاجراءات نذكر منها مايلي:-

- **إجراءات على مستوى الدول العربية الأعضاء:**

1. قامت الأمانة العامة – قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية بوضع موضوع فيروس كورونا المستجد على جدول اعمال الدورة العادية (53) لمجلس وزراء الصحة العرب التي عقدت يوم الخميس الموافق 2020/2/27

بمقر الأمانة العامة ضمن بند ما يستجد من اعمال وتم اصدار القرار رقم **(21)** بشأن " **وباء فيروس كورونا المستجد (COVID-19)** " الذي تبنى بموجبه البيان الصادر عن المجلس بشأن هذا الموضوع والذي أشاد فيه بالإنجازات التي تحققها جمهورية الصين الشعبية في مواجهة تداعيات إنتشار فيروس كورونا المستجد، كما أكد المجلس على تضامن مجلس وزراء الصحة العرب مع جمهورية الصين حكومة وشعبا ودعمه للجهود المبذولة من قبل الحكومة الصينية لمكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد وتثمين موقف الصين المنفتح في التعاون والشفافية بشأن مكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) والاستمرار في تنفيذ الإجراءات الوقائية والتأهب حسب إرشادات منظمة الصحة العالمية وبما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية وتعزيز التواصل بين الدول العربية الأعضاء وتبادل المعلومات والتنسيق المستمر بين الهيئات الصحية والقطاعات ذات العلاقة في الدول العربية.

2. **أكد مجلس وزراء الصحة العرب على** الدعوة لعقد اجتماع طارئ استثنائي على مستوى الخبراء لدى وزارات الصحة العربية، لمراجعة خطط الاستعداد والترصد وتبادل الخبرات، **وتأسيساً على ذلك**، نظمت جامعة الدول العربية جلسة حوارية عبر تقنية (**video conference**) برئاسة سعادة السفيرة د. هيفاء ابو غزالة – الامين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية، شارك فيها عدد من الخبراء بوزارات الصحة من 12 دولة عربية بالإضافة الى الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب وخبراء صينيين متخصصين يمثلون أكاديمية العلوم الصينية والمركز الصيني للوقاية والسيطرة على الأمراض ومستشفى بكين الجامعي، فضلاً عن سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة ومبعوث منظمة الصحة العالمية لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، يوم الخميس الموافق 9 ابريل / نيسان 2020، للتداول بشأن اخر مستجدات فيروس كوفيد19، حيث شهدت الجلسة مناقشات مستفيضة تناولت تداعيات هذا الفيروس الوبائي وتاثيراته الصحية والاقتصادية والاجتماعية على دول العالم وبروتوكولات العلاج المتبعة، فضلاً عن مسالة تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية واهميته باتجاه دعم الدول العربية المتضررة في حربها ضد هذا الفيروس الوبائي وتقديم المشورة والاستشارات الفنية وطرق علاجه والوقاية منه للقضاء على هذا الوباء في هذه المعركة التي تقتضي تعاوناً دولياً لوصول الجميع الى بر الامان.

- **إجراءات على مستوى العاملين بمقر الامانة العامة وملحقاتها وبعثاتها في الخارج:**

- في إطار الحرص على اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحفاظ على سلامة العاملين بالأمانة العامة وللحد من انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19)، من خلال رصد اي اعراض محتملة بشكل دقيق وسريع، **قامت الأمانة العامة وبتوجيه من معالي السيد الأمين العام بالإجراءات التالية:**

1. العمل ب 15% من قوة العمل العادية بالتناوب اليومي.
2. تأجيل كافة مواعيد الاجتماعات التي تنعقد في مقر الأمانة العامة وخارجها خلال شهري مارس وابريل.
3. تعديل مواعيد العمل لتكون من الساعة العاشرة صباحاً الى الواحدة ظهراً.
4. وقف العمل بنظام بصمة اليد على ان يتم استبداله بنظام التوقيع على الكشوف للحضور والانصراف.
5. تعقيم مبنى الأمانة العامة بالتنسيق مع وزارة الصحة المصرية واستخدام وسائل تنظيف اليدين المعتمدة من الوزارة وتوزيعها على جميع الأماكن بالمبنى.
6. اصدار تحديثات يومية بشأن عدد حالات الإصابة والوفاة المؤكدة لمرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.
7. وضع جهاز تعقيم على مدخل الجامعة.
8. العمل على إجراء فحوص لجميع العاملين في المبنى كإجراء إحترازي.

- ولا بد من التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لاحتواء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) وإنقاذ الأرواح، مما يتطلب من الحكومات التخطيط لتدابير أقوى وأكثر تنسيقا لاستيعاب التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة مع العرض ان اتخاذ إجراءات الاحتواء الصارمة اللازمة للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) ستؤدي بالضرورة إلى نقص المستلزمات الصحية الضرورية مما يعني استنزاف مجتمعاتنا ماديًا وصحياً وتكاليف اضافية باهضه ستتحملها الحكومات ولاسيما الاقل نمواً. ومع ذلك نعتقد إن التكاليف الباهظة التي تفرضها تدابير الصحة العامة اليوم ضرورية لتجنب عواقب مأساوية وإبطاء هذا الوباء وإنقاذ الأرواح البشرية.

عاشراً: مقترحات لتعزيز النظم الصحية لمواجهة كوفيد 19:

1. أن يكون مجلس وزراء الصحة العرب في حالة انعقاد دائم.
2. وضع خطة عربية عاجلة للطوارئ الطبية والإغاثة والأزمات الإنسانية لمواجهة التداعيات الصحية المحتملة لتقديم الدعم العاجل والفوري للدول العربية المتضررة يكون لمجلس وزراء الصحة العرب ومكتبه التنفيذي دورًا رئيسيا فيها.
3. مساعدة الأفراد والمجتمعات في التواصل للتوعية حول كيفية الحد من مخاطر الإصابة بعدوى فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.
4. دعوة منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حماية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من خطر انتشار وباء كورونا المستجد.
5. تعزيز الأنظمة الصحية مع اعطاء الأولوية لدعم البلدان ذات نظم صحية ضعيفة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك البلدان العربية التي تعاني من أزمات إنسانية، وتقوية التضامن في الاستجابة لسد الاحتياجات في الموارد والامدادات اللازمة لاحتواء الجائحة.
6. توفير مستلزمات الحماية الشخصية للعاملين بالصحة في الخطوط الأمامية وذلك يشمل الأقنعة والمطهرات والقفازات.
7. توفير الرعاية الصحية للأشخاص الأكثر ضعفًا بما في ذلك النساء والأطفال والمراهقات وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمصابين بالأمراض المزمنة.
8. ضمان وصول العلاج للأشخاص المتضررين بكوفيد-19 وكافة الخدمات الصحية الضرورية كالولادة الامنة، والأمراض المزمنة.
9. بحث إمكانية ضمان شراء وتسليم الإمدادات الطبية الضرورية دون انقطاع سواء محليا او عبر الأسواق العالمية.
10. التفكير في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 لتعزيز مناعة وجاهزية النظم الصحية والتعاون بين الدول العربية لأي طارئ مستقبلي.
11. توسيع التغطية الصحية الشاملة لإدراج الفئات الهشة.
12. تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية في مجال الصحة والتنسيق فيما بينها لحماية الأمن الصحي العربي من خلال تعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك متعدد القطاعات في مجال الصحة للتصدي لفيروس كورونا المستجد كوفيد-19، وتشكيل لجنه عليا لإدارة الجائحة على مستوي الدول العربية من مهامها تبادل المعلومات والخبرات والموارد وتطوير تدابير الاستجابة المبني على الدليل حسب السياقين العربي والوطني.

13. إعفاء المستلزمات الطبية الأساسية والدوائية من الضرائب بشتى أنواعها في حالة تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للدول المتضررة أثناء حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية.
14. تشجيع وتطوير البحوث العلمية في مجالات الصحة وكذلك البحوث المعملية والسريرية وعلم الوبائيات، من خلال تعزيز القدرات البحثية والإكلينيكية والمعملية للدول العربية لتوفير المعلومات اللازمة لمحاولة التوصل إلى لقاح وعلاجات تساعد في علاج المرض.
15. تعزيز إطار عربي موحد ومتسق للاستعداد والاستجابة لمواجهه جائحه كوفيد-19 مع وضع اليه تنسيق عربية لتنسيق الاستجابة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول العربية الأعضاء وبين الهيئات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية لمواجهة الجائحة وتعزيز القدرة للعمل الجماعي لتنسيق الجهود والعمل على سد الفجوات ومساعدة الدول الاكثر عرضة للمخاطر لضعف الموارد او لعدم الاستقرار وحماية الفئات الهشة للتغلب على الاثار المترتبة في المدى القصير والمتوسط وطويل الاجل.
16. العمل لإبقاء خطوط الإمدادات الطبية مفتوحة بين الدول العربية.
17. انشاء صندوق دعم عربي لمجابهة الجائحة لتوفير الضمان المالي لتمويل احتواء الجائحة وحماية الدول والمجتمعات وخاصة الدول الاكثر تضرراً وتأثرا بتداعيات الاستجابة.
18. توسيع القدرة التصنيعية للدول العربية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للإمدادات الطبية واتاحتها وتوزيعها بالسرعة اللازمة إلى الدول المتضررة.
19. تعزيز قدرة النظم الصحية والبنية التحتية للمؤسسات الصحية على احتواء الجائحة بما تشمل الفترة القصيرة والمتوسطة والانتقالية واثناء التعافي لضمان الاستدامة.
20. تعزيز نظم المعلومات للسماح برصد بيانات ثابتة عن تطور العدوى وتبادل البيانات الوبائية لدعم تطوير الاستجابة الإقليمية والاستعداد لأي جائحات مستقبلية.
21. التنسيق مع منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي والوكالات الأممية ذات الصلة لتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية كوفيد-19 بالتنسيق مع الدول المستضيفة للاجئين والتي تعاني من ازمات النزوح الداخلي، وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفير الاستجابة السريعة للاجئين والنازحين في المنطقة العربية.

البند الثاني
جائحة كورونا والعوامل الديموغرافية

الترابط بين العوامل الديموغرافية وانتشار الفيروس: أثر التركيبة السكانية على حدة انتشار الوباء بين السكان:

نتج عن جائحة كورونا تحديات صحية واجتماعية واقتصادية خطيرة، يرتبط العديد منها مباشرة بالعوامل الديموغرافية والترابط القوي بين الديموغرافيا ومعدل الوفيات فيما يتعلق COVID-19 (وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي). لا تتوقف خطورة الوباء فقط على النظام الصحي للدولة والتدابير السياسية، بل تعتمد أيضًا على العديد من العوامل الديمغرافية مثل التركيبة العمرية، التوزيع الإقليمي، والسلوك الاجتماعي للسكان.

متوسط عمر السكان:

وفقاً لصندوق الأمم المتحدة يبلغ عدد سكان العالم حوالي 7.7 مليار نسمة، من ضمنهم 423 مليون نسمة عدد سكان الدول العربية. ووفقاً لتقرير "التوقعات السكانية للعام 2019: أبرز النتائج" – "World Population Prospects 2019: Highligts" الصادر عن دائرة السكان بالأمم المتحدة UNDESA؛ سيستمر عدد سكان العالم في الازدياد بالرغم من اختلاف معدلات النمو السكاني بشكل كبير بين اقاليم العالم وبعضها البعض، وستسجل 9 دول ومن ضمنها جمهورية مصر العربية أكثر من نصف معدل النمو السكاني العالمي المتوقع للفترة من 2019 – 2050، ومن المتوقع ان يخلق النمو السكاني زيادة الفئة العمرية في عمر العمل (25 – 64 سنة) طفرة اقتصادية في بعض الدول، كما ستشهد العديد من الدول انخفاض نسب الكثافة السكانية لديها حيث ستنخفض بنسبة 1% أو اكثر في حوالي 55 دولة بحلول 2050، مما سيجعل الهجرة عنصر رئيسي من عناصر التغير السكاني في بعض الدول[7].

وفقا للتوقعات السكانية لعام 2019، يبلغ عدد المسنين أكثر من 700 مليون شخص فوق سن الستين عام، وكان من المتوقع ان يبلغ عددهم 2 بليون نسمة بحلول عام 2050، أي أكثر من 20% من سكان العالم وكان من المتوقع ان يصل عدد كبار السن في الفئة العمرية 80 سنة فيما فوق الى 426 مليون نسمة عام 2050 ومقارنة ب 143 مليون نسمة عام 2019.

7) https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_Highlights.pdf

تلعب الكثافة السكانية دورا مساعدا في انتشار الفيروس وخاصة بارتباطها مع التركيبة السكانية ونسبة كبار السن التي تؤثر في ارتفاع نسبة الوفيات ونقص المناعة، حيث أظهرت التحليلات الوبائية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض أن معدل الوفيات الإجمالي يعتمد دائما على التركيبة السكانية، فالأشخاص الأكثر عرضة للإصابة والوفاة بفيروس كورونا المستجد COVID-19 ينتمون إلى المجموعات المستضعفة متضمنة كبار السن وذوي الأمراض المزمنة ومن يعانون من نقص المناعة مثل الأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب والسكري وامراض الجهاز التنفسي، نظرًا لأن كبار السن لديهم جهاز مناعة أضعف ويعانون من الامراض المزمنة مما يجعلهم اكثر عرضة للفيروسات بشكل عام، وتشير الدراسات إلى وجود ارتباط بين تركيبة سكان قارة أوروبا وارتفاع عدد المسنين فيها وبين الصعود الحاد الذي تسجله بعض الدول الأوروبية في عدد الإصابات بفيروس كورونا، وهو ما يفسر ارتفاع نسب الاصابة والوفاة بين الدول الاوروبية مقارنة بالدول العربية، فيشكل المسنون (من تخطوا ال65 عام) خمس اجمالي عدد السكان في الاتحاد الاوروبي 19.7 مليون من اجمالي 513 مليون نسمة. وتتصدر ايطاليا دول القارة الاوروبية من حيث عدد المسنين 22.6 % من السكان فوق الستين عام، فوجود الكثير من الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة في منطقة واحدة، يمكن أن يربك النظام الطبي، هذا ما وقع على الأرجح، في مدينة ووهان الصينية، منشأ تفشي فيروس كورونا والمكان الذي شهد غالبية حالات الإصابة في الصين.

<u>توزيع السكان في المنطقة العربية:</u>

تتميز دول المنطقة العربية بأغلبها بانها مجتمعات فتية، تضم فئة الشباب النسبة الأكبر من سكانها، مما يمكن ان يساهم بالحد من الوفيات من جراء والوباء من جهة ولكن يكون له تداعيات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى.

ونلاحظ على سبيل المثال وليس الحصر بأن الفئة العمرية 0-14 عاماً في لبنان قد بلغت 24% من مجمل المقيمين، في حين أن نسبة كبار السّن من عمر 65 سنة وما فوق قد شكّلت 11%، مؤدية بالتالي إلى معدل إعالة عمرية بنسبة 541.%. اما في المملكة العربية السعودية فلقد شكلت نسبة الفئة العمرية ٦٠ عاما وما فوق ٥,٤٨ ٪ بحسب إحصاءات 2019، وتشكل فئة معدل الاعانة العمرية نسبة 70%.

ويظهر التركيب العمري للسكان الفلسطينيين أنه مجتمع فتي، إذ قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14 سنة) في فلسطين منتصف عام 2019 بنحو 38.5% من مجمل السكان، بواقع (36.4% في الضفة الغربية و41.4% في قطاع غزة). كما قدرت نسبة الأفراد (65 سنة فأكثر) في

منتصف عام 2019 في فلسطين بنحو 3.3% من مجمل السكان، بواقع 3.6% في الضفة الغربية و2.9% في قطاع غزة.

اما في العراق فتشكل الفئة العمرية 60 وما فوق 7.8 بالمئة بينما تشكل قوة العمل 56.8 بالمئة ويشكل فئة السكان (0–14) 38 ٪.

الفئات الاكثر هشاشة والسياقات الإنسانية:

1- اللاجئين والنازحين:

- إن خصوصية المنطقة العربية في السياقات الانسانية والهشة التي تشهدها بعض الدول بسبب الصراعات والنزاعات في المنطقة، وما ينتج عنها من وجود مخيمات اللاجئين والنازحين يجعل من هذه الاماكن الاكثر هشاشة بؤرة ينتشر بها المرض بسرعة فائقة، حيث يفتقر الناس إلى الموارد ويعيشون في تجمعات كبيرة ونظام صرف صحي متواضع وظروف سكنية ومعيشية مكتظة يجعل من التباعد الجسدي والحجر الذاتي تحديًا كبير يساهم في تداعيات الفيروس التي يمكن أن تكون مدمرة.

2- الاسري في السجون:

- تناشد بعض المنظمات الدولية بضرورة تفادي خطر تفشي الوباء في السجون وبين الاسرى، خاصة مع غياب الاطباء المتخصصين، والاجهزة الطبية داخل السجون فضلا عن افتقار اماكن الاحتجاز للتهوية الجيدة، مع وجود نقص في مواد التنظيف وغيرها من المواد الضرورية.
- في هذا السياق، وجه السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة إلى الصليب الأحمر بشأن اوضاع الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية في ظل انتشار وباء كورونا. وذلك بسبب خطورة الاوضاع التي يتعرض لها نحو 5 الاف اسير فلسطيني في السجون الاسرائيلية في ظل تفشي الوباء في اسرائيل، علما ان من بين هؤلاء عددا كبيرا من كبار السن والمرضى وهي أكثر الفئات عرضة للإصابة بالمرض.

الروابط الاجتماعية والتواصل الاجتماعي بين الاجيال المختلفة:

ان التقاليد والعادات في المجتمعات العربية ممكن ان تلعب دورا أساسيا في تفشي المرض، حيث تعد العائلة الكبيرة من دعائم المجتمع، وينخرط الجدود في الاعمال اليومية بشكل كبير ويقومون بالتواصل المباشر مع الابناء والاحفاد مما يعرضهم بشكل خطير للعدوى.

تداعيات الوباء على السكان: الاثار والعواقب الديموغرافية لجائحة كورونا:

خسائر بشرية:

ان اهم تداعيات وعواقب وباء كورونا المستجد هي الخسائر البشرية المتمثلة في عدد الوفيات في كل دولة التي سبق ذكرها في الجزء الثاني.

وبالمقارنة بالدول الاوروبية وامريكا، فإن عدد الوفيات في الدول العربية يعتبر قليل نسبيا نظرا لانخفاض نسبة تفشي المرض وارتفاع نسب الشباب ولن يكن له اثرا كبيرا على التركيبة السكانية مثل ما هو متوقع في اوروبا وامريكا من تحولات جذرية في التركيبة السكانية بسبب وفاة اعداد كبيرة من كبار السن، بانتظار ان يتم الإعلان عن الوفيات بحسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي لكي يتم دراستها بشكل ادق.

الفئات الاكثر تضررا:

من المتوقع ان تكون فئات من المجتمع أكثر تضررا دون غيرها، وعلى رأسهم:

- أصحاب المشاريع الصغيرة، بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي الذين يمثلون نسبة كبيرة من العمالة في العالم العربي، نتيجة فرض حظر التجول، وإغلاق المحال التجارية وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والخدماتي، وهو ما يؤثر على مستوى معيشة شرائح سكانية كبيرة من العمالة اليومية المنخرطة في أعمال كفافية أو غير رسمية، علما ان هؤلاء الافراد لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة.
- العاملون في قطاع السياحة نتيجة القيود على السفر خاصة في دول مثل المغرب وتونس، اللذان يعتمد اقتصادهما على السياحة، بالاضافة إلى الإمارات أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة.
- العاملون بقطاع الطيران والضيافة، خاصة شركات الطيران الخليجية الثلاثة الكبرى، طيران الإمارات والاتحاد للطيران والخطوط الجوية القطرية.

تأخر تحقيق العائد الديموغرافي:

ان العائد الديمغرافي هو النمو الاقتصادي الذي ينشأ عن تحولات في التركيبة العمرية للسكان تبلغ فيه نسبة السكان في سنّ العمل (15 – 64 سنة) ذروتها مقابل انخفاض كبير في نسب السكان المعالين (الأطفال – كبار السن).

ويمر التحول الديمغرافي عامة بثلاث مراحل رئيسية هي:

- مرحلة ما قبل الانتقال الديموغرافي (العراق، وموريتانيا، والسودان، وجزر القمر).
- مرحلة مبكرة من الانتقال الديموغرافي (مصر وفلسطين والأردن والجزائر وسوريا وليبيا واليمن وجيبوتي والبحرين والمملكة العربية السعودية).
- المرحلة الاخيرة من التحول الديموغرافي (قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وتونس والمغرب ولبنان وعمان).

وفقا لدراسة اجرتها اليونيسف، خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ستنتقل نسبة كبيرة وغير مسبوقة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى فترة سنواتهم الأكثر إنتاجية في حياتهم، مما يهيئ فرصة تحقيق عائد ديموغرافي. وستكون الفترة مواتية للمنطقة ككل بين عام 2018 وعام 2040، حيث من المتوقع أن تشهد المنطقة أدنى نسبة إعالة فيها، ونظرا لان الدول العربية لديها عدد السكان الشباب متزايد، مما يمنحها فرصة اكبر لتحقيق عائد ديمغرافي.

سيكون لانتشار وباء كورونا تداعيات مباشرة على تحقيق العائد الديموغرافي في الدول العربية نتيجة العواقب الاقتصادية وتأثيرها على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، خاصة انه لجني ثمار العائد الديموغرافي يجب ان تتوافر عدة شروط اهمها خفض نسب البطالة لدى الشباب، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تباطؤ جني ثمار الفرصة السكانية خاصة في الدول التي نجحت في الوصول إلى مراحل تالية من التحول الديموغرافي وبذلك ستأخذ فرصة الاستفادة من العائد الديموغرافي في الانحسار.

<u>خدمات تنظيم الاسرة والصحة الإنجابية:</u>

أحد تداعيات انتشار الوباء هو تأثر امدادات المنتجات والمستلزمات الحديثة المتعلقة بوسائل تنظيم الأسرة والنظافة الشخصية نتيجة لإغلاق الحدود، والتي تعد أساسية بين النساء والفتيات خاصة وقت انتشار الوباء، ويمكن أن يكون لذلك عواقب تؤثر على خدمات تنظيم الاسرة والصحة الجنسية والإنجابية.

كما وقد تواجه النساء المشكلات في الحصول على خدمات الصحة الانجابية والجنسية في حال قيام الحكومات بتوجيه كافة الخدمات والموارد الطبية لمواجهة تفشي الوباء. فمن المتوقع ان يتم تجاهل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في أوقات الأزمات وقد تضطر بعض الدول بالفعل إلى توجيه القطاعات الصحية وتخصيص الموظفين والموارد لخدمات الرعاية الحرجة بعيدا عن مجالات الرعاية الأخرى، ومع الضغط المطول على النظم الصحية في الدول العربية لمواجهة الوباء، يجب معالجة

انقطاع تقديم الخدمات والمعلومات الاعتيادية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة، خاصة بين الفئات المستضعفة من اللاجئين، والأشخاص ذوي الاعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والذين يعيشون في فقر.

وفي هذا الاطار قدم صندوق الامم المتحدة للسكان عدد من التوصيات المتعلقة بتنظيم الاسرة وخدمات الصحة الانجابية في ظل تفشي الوباء؛ اهمها مضاعفة الجهود لضمان توفير بشكل مناسب لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة، مستلزمات صحة الأم والوليد، ومضادات فيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك مجموعات الصحة الإنجابية الطارئة في الأوضاع الإنسانية، وتعزيز الشراكة مع مقدمي الرعاية الصحية والخدمات الاستشارية خاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة باستخدام الهواتف المحمولة في البلدان التي لديها عبء عال من فيروس كورونا لتخفيف الضغط على أنظمة الصحة العامة.

الاثار النفسية:

هناك ارتباط وثيق بين الصحة النفسية والجسدية وجهاز المناعة، وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة النفسية في حالات الطوارئ فإنه من المرجح ان يعاني غالبية الاشخاص المعرضين لحالات الطوارئ، إن لم يكن كلهم، من اثار نفسية، وتزداد فرص التعرض للازمات النفسية بين السكان مع ظروف العزل المنزلي والعزلة الاجتماعية. وتختلف ردود أفعال واستجابة الأفراد تجاه الكوارث والأزمات وفقاً لثقافتهم، وخلفياتهم، ومجتمعاتهم وبيئاتهم، إلا أن الكل ينال من الأثر النفسي للكارثة أو الأزمة جانبا يحدده مدى القدرة على التوازن والتأقلم.

البند الثالث

التعليم في الوطن العربي في ظل تفشي وباء كورونا وما بعده

فيروس "كورونا أو كوفيد-19"، وضع حدا للجدال القائم بين الممسكين بتلابيب التعليم النظامي المدرسي Formal هو اساس التعليم في كل دول العالم، والداعين للتطوير المطالبين باعتماد منظومة التعليم غير النظامي Non-Formal "التعليم عن بعد" وهو بديل تعليمي الكتروني يقدم لمن تمنعهم ظروفهم من الانتظام في المدارس لمواصلة تعليم الطلاب الذين اضطرتهم جائحة "كورونا" إلى الانقطاع عن المؤسسات التعليمية حول العالم والذين بلغ عددهم بليون و344 مليون و914 ألف طالب وطالبة في 138 دولة حول العالم بنسبة 82.2 % من الطلاب المقيدين بالمدارس حول العالم، منهم نحو 83 مليون طالب مدرسي في الدول العربية (بالإضافة إلى أعداد المتسربين من التعليم والمتوقفين عنه بفعل الحروب والصراعات في عدد كبير من الدول لاسيما الدول العربية، وذلك طبقاً لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو".

ان تفشي وباء كورونا على هذا النطاق الواسع اثبت للجميع ان النظريات التربوية القديمة القائمة على التعليم المحصور داخل جدران الفصول الدراسية (تصميما وتدريساً وتقويماً) لم يعد قادراً على تحقيق اهداف التعلم المرجوة في نظم تعليم المستقبل وبات اكثر وضوحا من اي وقت مضى ان "التعلم " المحصور في علاقة الطالب "الافتراضية" بمصادر التعلم التي توفرها التكنولوجيا الحديثة وهو داخل غرفته لن ينجح كذلك في اعداد الطالب واكسابه مهارات القرن 21 التي سيحتاجها بكل تأكيد عندما يترك غرفته وعالمه الافتراضي الى واقع عملي يختلف تماما عما كان يظن، فعندما يخرج هؤلاء الطلاب لسوق العمل او للمجتمع الحقيقي(وليس العالم المصطنع داخل الفصول الدراسية او فضاء الانترنت) تجدهم لم يتدربوا أو يتعلموا يوما اي شي من المهارات المطلوب اكتسابها، لكن لا يمكن اغفال اهمية التعليم عن بعد بكل ما يمتلكه من وسائل تحول التعليم من أسلوب "التلقين" إلى أسلوب "تفاعلي" مصحوب بمؤثرات بصرية وسمعية ورسوم توضيحية تجعل من العملية التعليمية "الجامدة" عملية أكثر جذبًا، وتساعد الطلاب على الدخول إلى المحتوى دون التوقف عند عتبات التعليم التقليدي . وفي ظل تفشي الوباء سارعت العديد من دول العالم لاتخاذ قرار بتفعيل المدارس الافتراضية والتعليم عن بعد خلال فترة تعليق الدراسة التي يمر بها العالم، وذلك لضمان استمرار العملية التعليمية بفاعلية. وفي سبيل ذلك اعتمدت العديد من المدارس والجامعات منصات رقمية، للانتقال إلى اللقاءات التفاعلية والفصول الافتراضية الا ان تغيير العملية التعليمية المفاجئ يشكل تحدياً كبيراً وافرز تداعيات اجتماعية واقتصادية لم يكن العديد من الدول جاهز للتعامل معها خلال الازمات.

أولاً: الآثار السلبية لتفشي فيروس كورونا على منظومة التعليم في الوطن العربي:

1- أن انتشار فيروس كورونا سجل رقمًا قياسيًّا للأطفال والشباب الذي انقطعوا عن الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة، وهي سابقة لم تحدث على مدار التاريخ حتى في اوقات الحروب حيث بلغ عددهم بليون و344 مليون و914 ألف طالب وطالبة في 138 دولة حول العالم بنسبة 82.2 % من الطلاب المقيدين في مدارس. كما طال تأثير الإغلاق أكثر من 70% من المتعلمين في العالم حيث توفر المدرسة فرصة التعلم الأساسية، وعندما تُغلق المدارس، يُحرم الأطفال والشباب من فرص النمو والتطور.

2- عدم تكافؤ فرص الوصول إلى بوابات التعلم الرقمية حيث تعذُّر وصول الطلاب في المناطق الريفية أو الأسر الفقيرة إلى التكنولوجيا أو الإنترنت للحصول على التعليم الإلكتروني خارج المدرسة.

3- أدى إغلاق المدارس والجامعات إلى تقليص عدد ساعات التعليم والذي أثر سلباً في تحصيل الطلاب لدروسهم.

4- افتقار عدد من الدول العربية ببنية تحتية قادرة على التكيف مع متطلبات التعلم عن بعد.

5- عدم خبرة المعلم في توصيل المعلومة للطالب في ظل المناهج التقليدية التي تتعارض مع التعليم عن بعد لعدم تدريبه وتطويره مع متطلبات التكنولوجيا ولا نستطيع ان نغفل اهمية دور المعلم في عملية التعليم والتعلم باعتباره يمثل أحد الجوانب الاساسية للعملية التعليمية سواء فيما يتعلق بالشكل التقليدي الحالي للتعليم أو فيما يتعلق بالتعليم عن بعد، وخاصة في مراحل التعليم الأساسي عنه في مرحلة التعليم الجامعي.

6- أدى الانتقال من التعليم النظامي إلى التعلم عن بعد إلى زيادة الضغوط النفسية على المعلم، إذ يحتاج المعلم إلى الدعم النفسي والتقني ليتمكن من التعامل مع الطلاب عبر هذا النوع من التعليم.

7- احتمالية ارتفاع معدلات التسرب من التعليم نظراً لعدم ضمان التزام عدد من الطلاب باستخدام برامج التعلم عن بعد والتطبيقات والمنصات التعليمية الإلكترونية، كما يمثل ضمان عودة الأطفال والشباب والبقاء في المدرسة عند إعادة فتح المدارس بعد إغلاقها تحديًا، خاصة في حالات اذا تم الإغلاق بشكل مطول.

8- عدم تهيئة الطالب والأسرة للدراسة عن بعد، حيث تواجه الأسرة صعوبة في متابعة عملية التعليم مع الطالب في المنزل، خاصة إذا كانت أفراد الأسرة ذات تعليم محدود.

ثانياً: الاثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا على التعليم في الوطن العربي:

1- رعاية اولياء الامور للأطفال وإدارة التعلم عن بعد في أثناء وجود الأطفال خارج المدرسة، يجعلهم يواجهون صعوبة في أداء هذه المهمة، خاصة على الآباء ذوي التعليم والموارد المحدودة. كما أنه في غياب الخيارات البديلة، غالبًا ما يُترك أولياء الأمور من العاملين الأطفال وحدهم عند إغلاق المدارس، وقد يؤدي ذلك إلى سلوكيات محفوفة بالمخاطر.

2- ضعف التغذية: يعتمد العديد من الأطفال والشباب على وجبات مجانية أو مخفضة تقدم في المدارس من أجل ضمان التغذية الصحية، وعندما تُغلق المدارس، يشكل هذا خطرًا على تغذيتهم.

3- العزلة الاجتماعية حيث تُعد المدارس مراكز النشاط الاجتماعي والتفاعل البشري، فعندما تُغلق المدارس، يفتقر العديد من الأطفال والشباب إلى الاتصال الاجتماعي الضروري للتعلم والتطور.

4- ارتفاع التكاليف الاقتصادية من المرجح أن يترك العديد من أولياء الأمور من العاملين عملهم عندما تُغلق المدارس من أجل رعاية أطفالهم، ما سيؤدي إلى فقدان الأجور في كثير من الحالات والتأثير سلبًا في الإنتاجية.

5- زيادة الضغوط الاقتصادية على الأسرة نظراً لاحتياج التعلم عن بعد لكلفه عاليه، فقد يكون مناسباً للعائلات الميسورة الحال، وذلك على عكس الأسر المتوسطة والفقيرة، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص للطلاب للوصول إلى الانترنت.

6- نظام رعاية الاطفال غالبًا ما تقوم النساء بهذا الدور وفي ظل مزاولة العديد منهم للعمل، ومن المحتمل عدم تمكنهم من الانتظام في العمل بسبب التزامات رعاية الأطفال الناتجة عن إغلاق المدارس، مما سيكون له تأثير على وضعهم الاقتصادي.

ثالثاً: رؤية التعليم العربي في ظل وباء كورونا وما بعده:

ان ارتباك واضطراب منظومة التعليم خلال هذه الازمة يرجع لعدم وضوح رؤية للعملية التعليمية والمستقبل التعليمي خلال ازمة كورونا وما بعدها، بالإضافة الى الازمات والطوارئ المتوقعة في ظل التغيرات المناخية والاجتماعية والاقتصادية مما يستدعي الاستعداد لمواجهة هذه التغييرات والتهديدات والتدريب في التعامل معها على جميع المستويات بما فيهم صانعي القرار والمعنيين في وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي، في ظل عدم اليقين متى ستنتهي ازمة كورونا وما بعدها. فان الحلول المركزية لن تجدي نفعا في الظروف الحالية لتفاوت الامكانات والقدرات من دولة لأخرى، فلكل دولة ومجتمع داخل الدولة خصوصيته ولذلك يجب اشراك المدارس والمدرسين والطلاب واولياء الامور في طرح الحلول الاكثر مناسبة لظروفهم ولا يعني ذلك استبدال التعليم

الافتراضي بالتعليم النظامي، فالتعليم النظامي ضروري مع دمج التعليم عن بعد وادخال التكنولوجيا والرقمنة في النظم التعليمية لذا من الضروري اتاحة النوعين وتوظيفهما. فعلى الانظمة التعليمية الاستفادة من التجربة وتوظيفها لتحسين وتطوير مسار التعليم وزيادة المهارات الرقمية للطلاب والمعلمين وتحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لضمان حصول جميع الاطفال على فرص تعليم متساوية.

- **مستوى السياسات التعليمية:**

- اهمية قيام الدول العربية بوضع استراتيجية للتعليم خلال الطوارئ والازمات من خلال انشاء الية متطورة مرنة للتعليم العربي تراعى فيها الامكانات والقدرات المتفاوتة للدول بحيث تتناسب مع وضع كل دولة مع الاخذ بالاعتبار الدول التي تعاني من صراعات ونزاعات مسلحة وطرح كافة البدائل والحلول التي تتماشى مع هذه الازمة وغيرها من الازمات التي قد تطرأ من كوارث بيئية او صحية واقتصادية.. الخ.
- اضطرار الدول الى اللجوء الى "التعليم عن بعد" المستند على الانترنت كوسيلة لاستمرار العملية التعليمية ليس الحل الانجع والمناسب للاغلبية نظراً لتفاوت الفرص والاوضاع في كل من البلدان متوسطة الدخل والافقر واذا لم توضع الاستراتيجية التعليمية المناسبة سيؤدي ذلك لانعدام تكافؤ الفرص، فالعديد من الاطفال لا يملكون حواسيب محمولة ويجدون صعوبة بالاتصال بالانترنت وهناك دول معرضة لاي كارثة طبيعية قد تسبب تعطيل البنية التحتية لن تمكنها من استخدام الانترنت ولذلك من الاهمية البحث عن بدائل وحلول اخرى مع استخدام كافة الوسائل الممكنة من مقاطع فيديو ودروس تعليمية مسجلة وتوظيف الاذاعة والتلفزيون وغيرها ....الخ، بحيث لا يقتصر التعليم عن بعد على استخدام الانترنت فقط كبدائل متاحة لتفادي هذه الفوارق وتجنباً لازدياد الاثار السلبية على تعلم الاطفال من الفقراء والذي سيؤدي بدوره لزيادة الاثار السلبية للازمة وارتفاع معدلات نسب الامية.

- **التحديات التي تواجه الحكومات والوزارات المعنية بمنظومة التعليم عن بعد:**

1- ضرورة تجهيز منصات رقمية تحتوي على المناهج الدراسية لطلاب المدارس والجامعات، ومكتبات رقمية لخدمة الطلاب والباحثين، وتدريب المدرسين المتخصصين والطلاب على هذه التقنية التي يفتقر لها العديد من الطلبة والمدرسين على حد سواء.
2- توفير قنوات فضائية لمعالجة الفجوة الرقمية وهوة الإمكانات التي تتفاوت بين الدول وداخل الدولة نفسها بين مناطق تتوافر فيها خدمة الانترنت ومناطق تفتقر اليها. لذلك يجب ان تتمتع الأنظمة التعليمة بالمرونة بحيث تستوعب الطلبة الموجودين في المناطق عالية

التقنية والمنخفضة التقنية والمعدومة التقنية ويجب ان تدعم الحكومات التعلم المرن والمفتوح، والذي يتيح للطلبة العديد من الفرص التعليمية للاختيار منها، ولا يقتصر الامر على القوالب الجامدة للنظم التعليمية المتعارف عليها، ويتحول دور المعلم الى دور الميسر للعملية التعليمية.

3- لازال التعليم الافتراضي غير معتمد من اغلب وزارات التعليم العالي رغم انه عدد من الطلاب يدرسون من خلال التعليم عن بعد ويحصلون على شهادات غير معتمدة بالتالي سوق العمل لا يثق بحملة هذه الشهادات.

4- يجب ان يحصل المعلومون والمتعلمون على الدورات التدريبية التي تساعدهم على تطوير مهارات الإدارة الذاتية وكيفية التعليم والتعلم عن بعد.

5- السعي الى تطوير مناهج ابتكارية وبرامج دراسية ومسارات تعليمية بديلة وطرق التعليم العالي، وكل ذلك يمكن تيسيره عبر الإنترنت والتعليم عن بُعد والدورات القصيرة القائمة على المهارات.

- **<u>ايلاء اولوية للبحث العلمي</u>**، فقد أظهرت ازمة فيروس كورونا ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي لحماية العالم من خطر هذا الفيروس الذي وقف العالم امامه عاجزاً، وتسبب في شلل اعتى الاقتصادات في العالم على الرغم من اعتماد الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار من القمة العربية بموجب القرار رقم 700 المتخذ في الدورة العادية 28 المنعقدة بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2017/3/29، ووضع الخطة التنفيذية لها، والتي اوصت بإقامة الشراكات بين الكتل الثلاث المعنية بالبحث العلمي (الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات الإنتاج) بما يكفل تنمية البحث والتطوير والابتكار، وبناء عليه يجب التغلب على العوائق امام النهوض بالبحث العلمي كما يلي:

1- رفع نسبة الاعتمادات المخصصة سنويا لنفقات البحث العلمي في الموازنة العامة للدول العربية للارتقاء بمستوى البحث العلمي.

2- إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بهدف تمويل المشاريع والبرامج البحثية لتحفيز الباحثين والمبتكرين العرب لخدمة التنمية في بلدانهم وتفادي هجرتهم إلى دول أجنبية.

3- إقناع القطاع الخاص الصناعي للاستثمار في البحث العلمي من خلال الثقة في مردوديته.

4- تمويل المشاريع البحثية الهادفة إلى حل المشكلات الفنية التي تواجهها المؤسسات والشركات الصناعية لتمكينها من تحسين قدراتها التنافسية.

5- دعم توظيف العلوم والمعارف في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إضافة إلى تسويق نتائج البحوث العلمية.
6- دعم التعاون مع الهيئات العربية والمنظمات العالمية والدولية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يخدم التنمية.
7- عقد مؤتمر سنوي يطلق عليه "الأسبوع العربي للبحث العلمي" بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، يشارك فيه رؤساء مؤسسات العمل العربي المشترك والجامعات والمراكز البحثية العربية، إضافة الى ممثلي مؤسسات القطاع الخاص وبعض مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام العربية المختلفة بهدف توحيد الجهود المبذولة بشأن الدفع بمنظومة البحث العلمي نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول العربية وتحقيق التكامل بين المنظمات والاتحادات والهيئات التابعة لجامعة الدول العربية لدعم البحث العلمي.
8- عرض إنجازات المؤسسات المتخصصة في مجال البحث العلمي ومنح الجوائز للمؤسسات المتميزة والافراد المبتكرين في الوطن العربي.

- **اهمية استخدام منظومة التعليم عن بعد** للعاملين في مؤسسات وهيئات مجال محو الامية وتعليم الكبار علماً ان ادارة التربية والتعليم بالأمانة العامة بادرت بإطلاق مشروع تحويل المنهج الورقي التقليدي لمحو الامية الى منهج رقمي يمكن وضعه على منصات البرامج بحيث يسهل تحميلة على أجهزة الموبايل والتابلت والكمبيوتر والاستفادة منه في التعليم ومحو الامية في جميع انحاء الوطن العربي.

البند الرابع
الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ظروف جائحة الكورونا

وفقا لمنظمة الصحة العالمية يتعايش الآن ما يقدر بمليار شخص مع شكل ما من أشكال الإعاقة (أي حوالي 15% من سكان العالم). ويعد الأشخاص ذوي الإعاقة والحالات الصحية المزمنة، من الفئات الأكثر ضعفاً خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، كما تعمق إجراءات الحجر الصحي معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين بات وضعهم اليوم أشد تعقيدا، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة من الفئات الأكثر تهميشا وتعرضا للوصم في العالم، حتى في الظروف العادية، وهو الأمر الذي يستلزم إلقاء الضوء على أثر فيروس كورونا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال ممارسة حياتهم اليومية مع هذا الوباء من عدة جوانب أساسية في حياتهم والتي تعكس التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال فترة الأزمة والأوبئة:

1- <u>التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة:</u>

إن الإعاقة في حد ذاتها لا تعرضهم لخطر الإصابة، ولكنهم في خطر بسبب التمييز والعوائق التي تحول دون حصولهم على المعلومات، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والإدماج الاجتماعي، والتعليم.

2- <u>وصول أقل لوسائل التوعية والحماية:</u>

نقص المعلومات والمبادئ التوجيهية للأشخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة كورونا سريعة التطور، يعد إشكالية كبيرة لهذه الفئة الهامة، حيث يعتبر وصول المعلومات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة ضرورية جداً لتساعدهم على اتخاذ قرارات سريعة حول كيفية حماية أنفسهم والحصول على الضروريات والخدمات أثناء الحجر الصحي والعزل الذاتي، ولضمان عدم حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من المعلومات المنقذة للحياة، يجب أن تتضمن استراتيجيات التواصل ترجمة بلغة الإشارة للتصريحات المتلفزة، والمواقع الإلكترونية، بما يسهل الاطلاع عليها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقات، بالإضافة إلى توفير الخدمات الهاتفية ذات الخيارات النصية للأشخاص الصم أو ذوي صعوبات السمع، ويستوجب أن يستخدم التواصل لغة واضحة لزيادة الفهم، مثل المكفوفين الذين يعزلون نفسهم في بيوتهم ويواجهون عقبات في الوصول إلى معلومات من وزارة الصحة، حيث إن المعلومات عبر الإنترنت حول الحفاظ على الصحة أثناء تفشي الفيروس لم تكن متوافقة مع تقنية قراءة الشاشة أو التكبير الذين يعتمدون عليها.

3- خطورة مؤسسات الرعاية الداخلية للأشخاص ذوي الإعاقة:

ينتشر فيروس كورونا بسرعة، وشكل خطورة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون قرب الآخرين في أماكن مغلقة، حيث يعيش الكثيرين من البالغين والأطفال ذوي الإعاقة في بيئات سكنية منفصلة عن باقي المجتمع وغالبا ما تكون مكتظة، حيث يمكن أن يواجهوا الإهمال، وسوء المعاملة، ونقص الرعاية الصحية، ذلك فضلاً عن الخوف الذي قد يسيطر على القائمين في الرعاية وقد يمنعهم من ان يستمروا في التعامل معهم وجها لوجه، ووقف الخدمات لأجل التباعد الاجتماعي، وقد يحدث ذلك بشكل كلي جزئي.

4- تعرض أكبر للإصابة والوفاة:

لأن الأشخاص ذوي الإعاقة معرضين أكثر لتعامل مع الآخرين لا يقدروا يعزلوا اجتماعيا ولا يقدروا أن يستغنوا عن الدعم الشخصي الذي تقدمه الاسرة أو مقدمي الخدمات لهم، ومنهم من يحتاج مساعد شخصي لمساعدته على ارتداء ملابسه او الأكل، وأيضا بسبب كثرة الأمية في بعض صفوف مقدمي الرعاية لذوي الإعاقة، فبالتالي هما معرضين للتفاعل البشري ولذلك فهم عرضه أكثر للإصابة، فمنظمة الصحة العالمية صنفت أعلى الفئات التي ركز عليها الإعلام هم كبار السن بشكل أكثر من الأشخاص ذوي الإعاقة.

5- انقطاع الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة:

تتضمن الإجراءات الهادفة إلى منع العدوى الإبعاد الاجتماعي، فيُنصح بارتداء الأقنعة الطبية لمن يُشتبه بحملهم للفيروس وللأشخاص الذين يعتنون بهم، وغالبا ما يعتمد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في منازلهم على الخدمات الاجتماعية التي يؤمنها المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية، بما في ذلك وجبات الطعام والنظافة، وهناك مخاوف حقيقية بين مجموعات حقوق ذوي الإعاقة حول انقطاع هذه الخدمات، فمقدمو الدعم ليست لديهم معدات حماية شخصية لتقليل التعرض للعدوى أو نشرها، أو قد يصابون هم انفسهم ويحتاجون إلى الحجر الصحي.

6- الضغط النفسي وغياب الدعم النفسي:

قد يعاني المصابون من تأزم نفسي بسبب الحجر الصحي وتقييد السفر والآثار الجانبية للعلاج والخوف من الإصابة بحد ذاتها. من أجل مواجهة هذه المخاوف، مع السياسات التي تتطلب عزلا اجتماعيا لوقف انتشار فيروس كورونا، قد يمر الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية–الاجتماعية ببعض الآثار، مثل القلق أو الاكتئاب، بضيق كبير، وقد يحتاجون بشكل أكبر خدمات دعم الصحة النفسية، بالفعل يكون العزل الذاتي والحجر الصحي محبطا لمعظم الناس بشكل عام وبشكل خاص لذوي الإعاقة، ومن الضروري إيجاد الدعم النفسي من خلال أن تكون برامج استشارات الأزمات متاحة للجميع.

7- تأثر أكبر بالآثار الاقتصادية والاجتماعية:

تضرر كثيرا دخل معيلي الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب كورونا، بسبب حظر التجوال وإغلاق المحلات التجارية وتعطيل عدد من الأنشطة الاقتصادية والخدمات، وبدأ بعض الأشخاص ذوي الاعاقة التي أصبح معيلهم عاطلا عن العمل في طلب المساعدة من الاخرين وذلك في ضوء صعوبة حالتهم المادية، كما أن هناك عوائل بها أكثر من معاق وتوجد فئة أخرى تعاني من المرض منذ سنوات وأغلبهم ملازمين الفراش وأوضاعهم المعيشية صعبة جدا وهم بحاجة ماسة للرعاية من مستلزمات طبية ودواء وملبس وغذاء.

8- صعوبة توصيل التعليم:

أصدر البنك الدولي واليونيسف مؤخراً تقريرا مشترك عن التعليم، أعلنوا فيه أن٨٠٪ من أطفال العالم لم يوصلوا التعليم والتزموا منازلهم بسبب الأزمة، ولما كانت قوة التعليم ١٠٠٪ كان هناك صعوبة في توصيل التعليم للأطفال ذوي الإعاقة، ومنها الحصول على البرنامج الحديثة التي تم استحداثها بعد غلق المدارس، ولم يتم تضمين هذه البرنامج للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل التعليم عن بعد والبرامج الحديثة، ويزيد ذلك من استبعاد الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة إذا لم يكن التعليم عبر الإنترنت متاحا لهم، بما في ذلك من خلال المواد التعليمية واستراتيجيات التواصل المكيّفة والمتاحة. وللأسف تعليم الدروس وتوزيعها عبر الإنترنت غير متاحَين بشكل عام للطلاب المكفوفين أو ضعاف البصر.

9- اللاجئين من ذوي الإعاقة:

يمكن أن يكون فيروس كورونا كارثيا في بعض البيئات الغير صديقة للاجئين / النازحين، حيث يعيش الناس في تقارب شديد وغالبا ما يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، ويواجه اللاجئين من ذوي الإعاقة في أماكن مثل هذه صعوبات كبيرة مثل المأوى، والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الطبية، وفي هذا الاطار أعربت "هيومن رايتس ووتش" إن فيروس "كورونا "الجديد، المسبب لمرض "كوفيد-19"، يشكل مخاطر لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة حول العالم. وأنه على الحكومات أن تبذل جهودا إضافية لحماية حقوقهم في الاستجابة للجائحة، ومن أهم الأشياء التي يمكن للحكومات القيام بها لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة فيروس كورونا، التشاور معهم بانتظام لضمان أن تلبي السياسات احتياجاتهم.

10- جهود منظمات المجتمع المدني المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة للاستجابة لجائحة الكورونا:

في إطار السعي لمساندة جهود الحكومات المبذولة في مجال الإعاقة للاستجابة لجائحة الكورونا، أصدرت المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة بيان بشأن مواجهة تفشي فيروس كورونا، الذي طالبت فيه بعدة خطوات سريعة من شأنها كفالة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من مخاطر فيروس

كورونا، كما توجد أيضا بجانب المبادرات الحكومية عدد من مبادرات لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية الوطنية والمحلية، في تطبيق خطة الاستجابة الفعالة والمؤثرة لتفشي فايروس كورونا.

11- <u>الصكوك الإقليمية والدولية الأخرى:</u>

صدر بيان خاص من رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نيابة عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الإعاقة وإمكانية الوصول، حول الأشخاص ذوي الإعاقة وCOVID-19، وأكد البيان على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنها معاهدة دولية لحقوق الإنسان يوفر إطارها للدول هيكلاً قانونياً ملزماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتضمن تدابير لضمان حماية حياة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب في مواجهة جائحة COVID-19.

وتجدر الإشارة هنا إلى نص المادة 11 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تضمن أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة الوطنية لحالات الخطر والطوارئ الإنسانية. وهذا يشمل تدابير في جميع مجالات حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حماية وصولهم إلى الخدمات الصحية بكافة مستوياتها دون تمييز، والرفاهية العامة والوقاية من الأمراض المعدية، وتدابير لضمان الحماية من المواقف السلبية والعزلة والوصم التي قد تنشأ في خضم الأزمة.

12- <u>التحالف الدولي للإعاقة:</u>

أطلق التحالف الدولي للإعاقة، إلى جانب عدد من الشركاء، جهاز مراقبة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة COVID-19 ودعا الحكومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لإكمال دراسة استقصائية لإلقاء الضوء على القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في خضم جائحة.COVID19 وذلك من خلال استبيان تم اتاحته بلغات متعددة، وجاء ذلك، بتأييد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الصحة، ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يقوم التحالف مع ست منظمات معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بإطلاق مبادرة دولية كبرى بعنوان " COVID-19 Disability Rights Monitor" لإجراء مراقبة مستقلة سريعة لتدابير الدولة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

تتم هذه المبادرة العالمية من خلال إطلاق استبيان لطلب معلومات رسمية من الحكومات وطلب شهادات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وتهدف الدراسات الاستقصائية إلى جمع معلومات حول ما تقوم به الدول لحماية الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة بما في ذلك الحق في الحياة والحصول على الخدمات الصحية والخدمات الأساسية.

وأعربت السيدة ليندسي ليي – المسؤولة الفنية لمنظمة الصحة العالمية المعنية بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، عن قلقها الشديد مما أسمته "بالحواجز الموجودة أصلا" التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، مشيرة إلى تجربتها الشخصية باعتبارها من ذوي الأشخاص ذوي الإعاقة.

وأعلنت السيدة كاتالينا ديفانداس أغيلار، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن "الأشخاص ذوي الإعاقة يشعرون بأنهم قد تُركوا خلف الركب". وحذرت من أنه لم يتم القيام بما يكفي حتى الآن لتوفير التوجيه والدعم لهذه الشريحة الاجتماعية من السكان.

كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى أخذ حقوق الأشخاص المصابين بالتوحد في الاعتبار عند صياغة جميع الاستجابات لمرض فيروس كورونا.

13- <u>الإجراءات الحكومية المتخذة لحماية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة:</u>

تحركت عدد من الحكومات سريعا لإدراج ذوي الإعاقة في استجابتها لفيروس كورونا، وتم إطلاق مبادرات وطنية واستراتيجيات وخطط الطواري للأشخاص ذوي الإعاقة في أزمة كورونا المستجد (كوفيد 19)، وخاصة بالنسبة للمصابين بطيف اضطراب التوحد والإعاقات الذهنية المختلفة، من خلال السعي لرفع الوعي وتوفير التدابير الوقائية، والمساعدة فيما يواجهون من تحديات في مثل هذا الظرف العصيب، وقد قامت بعض الدول باستحداث خطوط جديدة بتقنية الفيديو لذوي الإعاقة البصرية إلى جانب خط ساخن آخر للاحتياجات الأخرى، وتم إطلاق عدد من الحملات التوعوية والإرشادية لتسهيل وصول المعلومات والإجراءات الإرشادية الصحية من قبل وزارات الصحة إلي الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل أيضا منصة إلكترونية موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم للمساهمة في دعم جهود التعبئة الوطنية من خلال التعريف بالإجراءات الصحية والوقائية التي يجب إتباعها لسلامة وصحة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم إصدار مجموعة من الفيديوهات باللغة العربية مترجمة إلي لغة الإشارة يتم فيها توضيح أعراض فيروس كورونا وكيفية الحماية منه وطرق التعامل مع حالات الاشتباه في الإصابة، كما صدرت عدة قرارات خاصة خلال هذه الفترة بمنح الأشخاص ذوي الإعاقة إجازة مدفوعة الأجر لتأمين الاحتياجات اللازمة للحياة المعيشية، بالإضافة إلى مواصلة الاهتمام بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة المقيمين في دور الإقامة لكونهم معرضين بشكل أكبر للعدوى، والاحتياج للمتابعة بشكل دوري وفقاً للمستجدات الصحية الطارئة.

البند الخامس

كبار السن وفيروس كورونا

يعتبر كبار السن من أهم الفئات الأكثر عرضة إلى الوفاة جراء انتشار فيروس كورونا، وهذا ما أكدته الإحصاءات المتوفرة في أغلب دول العالم (التقارير الدورية لمنظمة الصحة العالمية)، فتوضح الإحصاءات التي تخص الصين، والتي تُعد أول دولة أبلغت عن وجود حالات إصابة بالفيروس، أن حسب مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية (CDC) ما يقرب من 80 % من الوفيات تخص الأشخاص الذين يفوق سنهم 60 سنة، والأمر نفسه بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر من أكثر المناطق التي ينتشر فيها الوباء بحدة كبيرة، كما أن المنطقة العربية تعرف بدورها ارتفاعا للوفيات بين كبار السن.

إن هذا الواقع يعود بالأساس إلى أن كبار السن هم الفئة العمرية التي تعاني من مشاكل صحية في العادة، بالإضافة إلى أن هناك سلوك تمييزي على أساس السن، ظهر في بعض الدول يعطي أولوية التكفل الصحي للمصابين بالفيروس إلى الشباب، خاصة وأن سياسات وإجراءات التباعد الاجتماعي التي اتخذتها أغلب الدول أثرت وسوف تستمر في التأثير على استفادة كبار السن من الرعاية الاجتماعية والصحية، سواء الذين يعيشون لوحدهم أو في مؤسسات الرعاية، كما أن استفادتهم بالتموين بالغذاء يصبح أحد التحديات باعتبار أنهم معرضون إلى سوء التغذية الذي يهدد حياتهم.

كما أن وسائل التواصل البديلة والتي تعتمد على التكنولوجيا، والتي تتيح التوعية في مواجهة الوباء، أو التواصل الاجتماعي والخدمي بصفة عامة، هي في الحقيقة غير متاحة بالشكل اللازم باعتبار أن هناك عدد كبيرا من كبار السن لا يتحكمون في هذه التكنولوجيا.

إن وضع كبار السن في ظل وباء كورونا يزداد سوءا بين اللاجئين، وفي الدول التي تعيش صراعات مسلحة وعدم استقرار والتي تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية من المستلزمات الطبية اللازمة للتكفل الصحي، وكذا الأغذية.

هذه المعطيات تؤكد حجم التحديات التي يواجهها كبار السن خلال هذه الأزمة العالمية والتي تؤثر على تمتعهم بحقوقهم في الاهتمام والرعاية الصحية كباقي أفراد المجتمع، مما يتطلب تحركا وتعاونا دوليا، بحيث أن كبار السن يحظون باهتمام خاص في أي خطط أو استراتيجيات إنسانية دولية أو إقليمية لمواجهة هذا الوباء، لاسيما وأن تقارير الامم المتحدة أكدت أكثر من مرة على أن الفئات الهشة في المجتمع هي الأكثر تأثرا بالأزمات الإنسانية.

إن أي تحرك يجب أن ينطلق من تحقيق مبدأ المساواة وعدم التمييز، فكبار السن يمتلكون الحق في تلقي الرعاية الصحية من حيث الوصول للمعلومات والرعاية والخدمات الطبية على قدر من المساواة بين الجميع، ويجب شجب الاتجاهات التي تسعى إلى التخلي عن كبار السن.

كما انه يجب التركيز على أهمية الوصول إلى كبار السن، من خلال التواصل المستمر معهم بما يسهم في منع العدوى وتقليل النتائج السلبية، مع مراعاة الفوارق الثقافية والتعليمية في مخاطبة كبار السن من خلال تقديم المعلومات باستخدام اللهجات المحلية والأدوات المناسبة لتلك الفئات، حيث يسهم ذلك في جسر الفجوة في إيصال المعلومة للعديد من كبار السن فيما يتعلق بمحو الأمية واللغة والإعاقة.

يجب تنفيذ تدابير محددة لدعم كبار السن أثناء تفشي المرض، بما يشمل سهولة الوصول إلى المعقمات اليدوية الكحولية في المناطق التي تعاني من شح المياه، والحصول على الدعم الاجتماعي والإمدادات الأساسية لكبار السن في الحجر الصحي أو العزل الذاتي.

كما أنه على الحكومات والمنظمات الدولية والإنسانية بذل جهود مضاعفة لمواجهة التحديات التي يعيشها اللاجئون والنازحون من كبار السن، وإعداد برامج استعجالية لمساعدتهم.

ويستوجب التنبيه إلى اهمية مراعاة كبار السن في تصميم خطط التمويل الإنساني الموجهة لمواجهة الوباء، بحيث يتم تحديد هذه الفئة بوضوح.

البند السادس

آثار انتشار فيروس كورونا على المرأة في المنطقة العربية

لا شك في أن تداعيات انتشار فيروس كورونا عالمياً هو وضع قلما يتكرر في تاريخ البشرية، وبالرغم أنه من الناحية الطبية تعد أعداد النساء المصابات بفيروس كورونا أقل من أعداد الرجال المصابين، إلا أن الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الفيروس والمصاحبة لعدد من التغيرات في شكل الحياة اليومية طالت النساء بشكل سلبي ويتفاقم يوميا، وهو ما أدى إلى تغير نمط الحياة اليومية.

وقد يرتبط انتشار الأوبئة بتضخم أوجه عدم المساواة بين الجنسين بشكل أكبر مما هو عليه الحال في الأوقات العادية، حيث تتفاقم حدة المشكلات في هذه الأوقات الاستثنائية و تتعمق الفجوة بين الجنسين، ويرجع ذلك نتيجة الآثار المترتبة على النساء وخاصة خلال الظروف الصعبة من حروب أو كوارث طبيعية التي يمر بها المجتمع لكونهن الحلقة الأكثر ضعفاً في المجتمع، فيصبحن أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية لانخراط عدد كبير من النساء في العمالة غير المنظمة، وازدياد معدل العنف المنزلي الموجه ضدهن، وتضاعف الأعباء المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن، كما تزداد صعوبة الأحوال المعيشية للنساء في مخيمات اللاجئين واللاتي يمثلن فيها النسبة الأكبر من العدد الإجمالي للاجئين.

أولاً: التأثيرات السلبية على المرأة بشكل عام:

بالرغم من الدور الحيوي والأساسي الذي تلعبه النساء في المجتمع أثناء أزمة تفشي وباء كورونا، إلا أنهن تتحملن العبء الأكبر من التأثيرات السلبية المترتبة على انتشار الوباء، ويمكن حصر بعض التأثيرات السلبية على المرأة كالتالي:

1- تضاعف أعباء أعمال الرعاية المنزلية:

- غالباً ما ترسخ الأعراف والتقاليد الاجتماعية أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتحدد الأدوار الاجتماعية للجنسين بشكل يفتقر إلى المساواة في الأحوال العادية، ناهيك عن وقت اندلاع الأزمات. ففي المنزل عادة ما تتولى النساء الأعمال المنزلية والرعاية لأفراد الأسرة بثلاث أمثال ما يتولاه الرجل على المستوى العالمي وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2019[8]. أما في المنطقة العربية فترتفع النسبة إلى 4.7[9] ضعف الأعمال التي يقوم بها

8) تقرير التنمية البشرية لعام http://hdr.undp.org/en/2019-report2019

9) دراسة "آثار جائحة كوفيد 19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/2000132_gpid_pb_ar_apr3.pdf?fbclid=IwAR1LAwTK_F11IHKSKxwpc0p6I91GzBnHS3WntmSH2lE1kHpZkIJM1LLHbbw

الرجل وهو أعلى معدل بين مناطق العالم. ومع انتشار فيروس كورونا وما ترتب عليه من إجراءات وقائية في العديد من الدول العربية من حجر صحي للأسر وإغلاق المدارس، تضاعفت الأعباء المنزلية بشكل غير مسبوق على النساء، فأصبحن مسؤولات عن الحفاظ على صحة أفراد الأسرة والحفاظ على نظافة المنزل وتعقيمه بشكل مستمر لمكافحة الفيروس، كما ازدادت أعباء رعاية الأطفال بسبب غلق المدارس والاتجاه إلى التعليم عن بعد، وكالعادة تصدرت النساء في تحمل هذه المسؤولية. ومن جهة أخرى زادت على عاتقها أعباء رعاية كبار السن كونهم من أكثر الفئات المعرضة لخطر الإصابة بالفيروس. كما اضطرت العديد من النساء الالتزام بالحجر الصحي مع أفراد عائلاتها المعرضين أو المصابين بالفيروس لرعايتهم في كلا الحالات، وبهذا أصبحت معظم النساء المعيلات للأسر مسؤولات عن توفير الرعاية والاحتياجات أيضاً، مما يعرضهن لخطر الإصابة بالفيروس بشكل مباشر أكثر من الرجال أو الأبناء. كل هذه المسؤوليات الإضافية وكلت إلى النساء بشكل تلقائي ومفاجئ في إطار الأدوار الاجتماعية غير المتكافئة التي فرضها المجتمع على النساء ووضعهن في الصفوف الأمامية لمكافحة الوباء.

2- تحمل النساء العاملات في قطاع الرعاية الصحية للعبء الأكبر:

- تمثل النساء 70%[10] من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية على مستوى العالم وفي المنطقة العربية. في مصر على سبيل المثال، يمثل عدد السيدات في طواقم التمريض عشرة أضعاف عدد الرجال، فكل عشرة ممرضات يقابلها رجل واحد، مما يعني أن 90% من أطقم التمريض ومقدمي خدمات الرعاية الطبية في المستشفيات من النساء، وهو ما يعنى أنهن متواجدات في الصف الأول لمكافحة هذا الوباء على الصعيد العملي أيضاً ويزيد من نسبة تعرضهن للإصابة بالفيروس، ويزيد من الأعباء النفسية والبدنية عليهن في ظل هذه الظروف التي تتطلب العمل لساعات أطول والتعامل مع الأعداد المتزايدة من المرضى إلى جانب تراكم أعباء الرعاية المنزلية ورعاية الأطفال وكبار السن من أفراد الأسرة المطلوبة منهن، والتي زادت حدتها نتيجة التغير في شكل الحياة اليومية، مع الأخذ في الاعتبار الفجوة في الأجور بينهن وبين زملائهم من الرجال في هذا المجال وغيره من المجالات الأخرى.

10) Gender Equity in the health workforce: Analysis of 104 countries
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/311314/WHO-HIS-HWF-Gender-WP1-2019.1-eng.pdf

3- صعوبة وصول الأمهات والحوامل إلى الخدمات الصحية والإنجابية:

- إن واقع عدم المساواة بين الجنسين في المجتمعات والتي غالباً لا تضع احتياجات النساء كأولوية خلال الأزمات قد يؤثر في كثير من الأحيان على كيفية تلقي النساء للعلاج وتلقيهن الرعاية الطبية اللازمة، فغالباً ما يتم تحويل الموارد المالية إلى مجالات أخرى تعتبر ذات أولوية، مما قد يحرم عدداً من النساء من تلقي خدمات الصحة الإنجابية وأثناء فترة الحمل، ما قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والمواليد.

4- ارتفاع نسبة الفقر بين النساء وخاصة العاملات في القطاع غير النظامي:

- إن الأوضاع الاقتصادية للنساء في المنطقة العربية تعد الأكثر هشاشة لعدة أسباب اجتماعية قد تمنع النساء من المشاركة في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل، حيث تصل مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة العربية إلى 21 % مقابل 70%للرجال، كما أن نسبة البطالة للنساء هي 19 % مقابل 8% للرجال. وفي ظل تفشي وباء كورونا، فمن المتوقع أن تتم خسارة حوالي 25 مليون وظيفة على مستوى العالم وفقاً لتصريحات منظمة العمل الدولية، منهم حوالي 1.7% مليون وظيفة في المنطقة العربية و700 ألف وظيفة تشغلها النساء وفقا لتصريحات الإسكوا[11]. وغالباً ما يكون أول من يفقد وظيفته هم العاملون في مهن العمالة اليومية والتسويق مثل موظفي المبيعات، وعمال المطاعم والمطابخ، وعمال التنظيف. ونظراً لأن النساء العاملات في المنطقة العربية معظمهن يعملن في القطاع غير النظامي بنسبة تصل إلى 61.8 %[12]، ونظراً لكونه من أول القطاعات المتوقع تأثرها بشكل مباشر بانتشار وباء كورونا، فهذا يعنى أن نسبة مرتفعة من النساء العاملات ستتضررن بشكل أكبر، كما أن العاملات في أعمال الرعاية المنزلية من المهاجرات ستضررن بشكل كبير، واللاتي تمثلن 8.5 مليون عاملة على مستوى العالم أغلبهن من المعيلات لأسرهن.

5- زيادة تهميش النساء في منظومة الحماية الاجتماعية:

- أدى التوجه السائد في السياسات الدولية في العقود الماضية إلى دعم نموذج الدولة الداعمة لاقتصاد السوق مما أدى إلى دفع دول العالم إلى هيكلة القطاع العام والتوجه نحو مفهوم "النمو الاقتصادي" عوضاً عن "التنمية الشاملة"، بالتالي، وفي إطار ترتيب الدول لأولياتها الاقتصادية لجأت الحكومات إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال اتخاذ عدد من

---

11) دراسة "آثار جائحة كوفيد 19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/2000132_gpid_pb_ar_apr3.pdf?fbclid=IwAR1LAwTK_F11IHKSKxwpc0p6I91GzBnHS3WntmSH2lE1kHpZkIJM1LLHbbw

12) ILO فيروس كورونا يكشف هشاشة اقتصاداتنا
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_739979/lang--ar/index.htm

الإجراءات، منها على سبيل المثال تقليص الإنفاق الاجتماعي وتحديدا في مجالات (الصحة، والتعليم والرعاية الاجتماعية). وحيث أن سياسات الحماية الاجتماعية في العديد من الدول العربية تركز على دعم القطاع العام، وأن معظم النساء العاملات ينخرطن في القطاع غير النظامي نتيجة لكون أعمال الرعاية المنزلية تمثل عبء عليهن وتدفعهن في كثير من الأحيان إلى الانخراط في هذا القطاع، فهذا يؤدى إلى تقليل فرص حصولهن على الحماية **الاجتماعية**، كما يوفر لهن وظائف منخفضة الدخل دون تغطية اجتماعية. بالإضافة إلى ما تعانيه النساء بشكل عام من سياسات عمل لا تراعي المساواة بين الجنسين تؤدى إلى خلق فجوة واضحة في تفاوت الأجور بين الرجل والمرأة، مما ينعكس على حصولهن على معاش نهاية الخدمة بشكل غير مكافئ للرجل، وأيضاً فإن واقع انخراط نسبة قليلة من النساء في سوق العمل الرسمية وتواجدهن بصورة أكبر في قطاعات العمل غير الرسمية مع نقص سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة إلى القطاع غير الرسمي والتي تشمل العاملين في القطاع الخاص والقطاع غير النظامي و كذلك العاملات من المهاجرين يؤدي إلى تضرر النساء بشكل مباشر بسبب عدم وجود تغطية اجتماعية (خاصة الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية) مما يقلل من قدراتهن وخاصة في تخطي أزمة مثل انتشار وباء كورونا.

ثانيا: "العنف ضد امرأة" أحد الآثار الرئيسية لأزمة وباء فيروس كورونا المستجد:

- أبى شهر مارس المعنون بـ "شهر المرأة" إلا أن يمر دون أن يوثق فصلا جديدا في سجل نضال المرأة الوطني، نضال من نوع خاص ليس من أجل التحرر أو نيل الحقوق، وإنما لمواجهة وضع استثنائي فرضته أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد في أكثر من 177 دولة على مستوى العالم، وتؤكد المشاهد العملية أن دور المرأة في هذه الأزمة يتناسب مع دورها التاريخي والمحوري الممتد عبر التاريخ للدفاع عن قضايا الوطن ويؤكد مشاركة المرأة دائما في خط الدفاع الأول لتكون أهلا للمسئولية الاجتماعية والأسرية التي تعاظمت ووقعت على عاتقها في ظل هذه الظروف الاستثنائية.
- تؤدي الأوبئة وتفشي الأمراض إلى تفاقم أشكال العنف ضد النساء، ويُعد فهم سبب حدوث ذلك أمرًا بالغ الأهمية حيث أدى العزل الصحي ومنع التجوال وما خلفه التباعد الاجتماعي من أضرار اقتصادية ونفسية إلى تزايد حالات العنف المنزلي في الدول العربية، وتشير الوقائع إلى ارتفاع معدل العنف ضد المرأة في وقت مبكر من تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث رأينا تقارير متتالية تحصر ارتفاع عنف الشريك وتربطه مع الأبحاث الحالية حول آثار الأوبئة وتفشي الأمراض وتزايد العنف ضد المرأة مع بداية جائحة فيروس كورونا المستجد.

- ودليلاً على أهمية وحساسية هذه القضية، نوه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إلى أن العنف لا يقتصر على ساحة المعركة، "فبالنسبة للعديد من النساء والفتيات، إن أكثر مكان يخيم فيه خطر العنف هو المكان الذي يُفترض به أن يكون واحة الأمان لهنّ: منزلهن"، وبناءً عليه دعا إلى ضرورة حماية النساء والفتيات من العنف المنزلي. حيث أفادت الأمم المتحدة بأن دولتي لبنان وماليزيا، على سبيل المثال، شهدتا تضاعف في عدد المكالمات على خطوط المساعدة المنزلية، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، كما تشهد محركات البحث مثل Google تفاقم عمليات البحث عن المساعدة فيما يتعلق بالعنف المنزلي في خلال السنوات الخمس الماضية والذى من المتوقع أن يزداد ويأخذ تحولاً أكثر تعقيداً نتيجة لانشغال قوات الشرطة والسلطات وتغير أولوياتها.
- وفيما يتعلق بمسببات تعرض المرأة للعنف فترجع لعدة خصائص، قد يجتمع عدد منها في الوقت نفسه وتتشابك، مما يؤدي إلى أذية المرأة بشكل أكبر وأعنف سواء من الناحية النفسيّة أو الجسديّة، وترجع أسباب العنف ضد المرأة إلى دوافع اجتماعية ونفسيّة واقتصاديّة والتي تظهر بقوة ووضوح في مثل هذه الآونة الاستثنائية المرتبطة بتفشي وباء الكورونا:

1- الدوافع الاجتماعيّة: وتشمل العوامل الاجتماعية تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين أفراد المجتمع، فمع تصاعد الضغوط في مثل هذه الآونة نتيجة للتباعد الاجتماعي الحالي تظهر آثارها على شكل سلوك عدائي على شخصيات مُرتكبي العنف ضد المرأة.

2- الدوافع النفسية: حيث إن انحصار الزوج والزوجة في إطار الحجر الصحي ومنعهم من الخروج من المنزل تحت الضغوط المتصلة بالخوف من المجهول وعدم القدرة على توق مدى زمنية محددة للحد من انتشار الوباء يشكل عاملاً هاماً في تفاقم ظاهرة العنف ضد النساء في المنطقة العربية.

3- الدوافع الاقتصادية: تُعدّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها عدة مجتمعات في وقتنا الحالي؛ والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الكبيرة على مُعيلي الأُسرة وما يرتبط من تفاقم الأوضاع في ظل انتشار الوباء والضغوط المتعلقة بانخفاض العائد اليومي الجزئي أو الكلى في بعد الأحيان لكثير من العائلات المعتمدة عليه.

<u>ثالثا: آثار جائحة كورونا على النساء في مناطق النزاع ومناطق اللجوء والنزوح:</u>

- تتأثر مناطق النزاع أكثر من غيرها بأي من الأحداث العالمية، فكان من الطبيعي أن تتأثر بشكل أكبر بجائحة كورونا. فإذا كان البقاء في المنزل وغسل اليدين لمدة 20 ثانية هو الحل للوقاية التي تتبعها دول العالم جميعها، بيد أنه نوع من الرفاهية في مناطق النزاع ومناطق

اللجوء والنزوح، فسواء كنا نتحدث عن سوريا، فلسطين، اليمن، العراق أو ليبيا، فالمعاناة واحدة مع وجود فارق لا يقع في صالح تلك البلاد وهو عدم القدرة على تحديد الأعداد والإحصاءات الحقيقية لتفشى الوباء، وهو يعود لعدة أسباب توغلت على مدار السنين في هذه البلاد؛ منها تردى الأوضاع الصحية للشعوب نتيجة للحروب والنزاعات التي أثرت على مؤسسات الدولة وعلى تقديم الرعاية الصحية الجيدة، فأصبح الأفراد يعانون من أمراض مزمنة نتيجة لذلك، ومعاناة النازحين من أمراض مزمنة مما يصعب من اكتشاف حالات الكورونا في ظل معاناتهم على سبيل المثال من الأمراض التنفسية والتي تتشابه أعراضها مع الفيروس، كما أن النازحين يعيشون بكميات كبيرة في تكدس نتيجة لتواجدهم بالمخيمات ولا سبيل لتحقيق ما يطلق عليه التباعد الاجتماعي، بالإضافة إلى عدم توفر المعدات الطبية وأدوات الفحص التي تسمح برصد الوباء والتصدي له، وقلة الموارد من مياه ودواء التي تساعد في الحد من هذه الأزمة، كما أن أزمة الوباء تعمق من تعثر النظام الإقليمي والجهود الإقليمية والدولية في مساعدة دول مناطق النزاع نتيجة للأزمات الاقتصادية التي أصبحت تهدد الدول جميعها تبعاً لانتشار الفيروس.

- ففي الدول التي تجتاحها النزاعات المسلحة والدول المستضيفة للاجئين والنازحين، دُمِرت الهياكل الأساسية للدولة في الأولى، أما البلاد المضيفة فباتت مرهقة وعاجزة عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للمخيمات من قبل ظهور الفيروس، وهو ما سيؤدى إلى مضاعفة التأثير السلبى لانتشار الفيروس، خاصة في المناطق المكتظة التي يعيش فيها عشرات الآلاف من اللاجئين وتفتقر إلى الشروط الصحية المناسبة، ناهيك عن أن توقف حركة الطيران يعيق ويطيل من المدة الزمنية أمام الأسر اللاجئة لاستقبالها في دولة ما، مما يطيل من أمد تكدس اللاجئين والنازحين في المخيمات.
- بالإضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة والتكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية والفقر والاعتماد على المساعدات ونقص الحماية القانونية التي يعانى منها اللاجئون والنازحون، يعزز انتشار فيروس كورونا من أزمة أخرى وهى صعوبة الوصول أمام الفئات الضعيفة إلى خدمات وأدوات النظافة الأساسية والخدمات العلاجية، ومنها المرأة اللاجئة والنازحة. حيث تعانى النساء من السكن غير الصحى ونقص المستلزمات الصحية من علاج وألبان ومستلزمات تتعلق بالتعقيم والمطهرات، وعدم توفر الدعم الكافى لتوفير علاج الأمراض المزمنة والطارئة والولادة.
- فالخوف من انتشار فيروس كورونا في جميع الدول وخاصة انتشاره في المخيمات قد زاد من صعوبة الوضع حيث أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة والخدمات للمخيمات قد أغلقت أو قللت مما تقدمه، مما انعكس بشكل أكثر حدة على النساء وعمق من

أزمة الحصول على الغذاء والعلاج والأدوات الصحية لهن ولأطفالهن، وهو ما يؤثر على سبيل المثال على الرضاعة الطبيعية نتيجة لقلة الطعام، كما أن خطر وفاة المرأة الحامل في هذه المناطق كبير نتيجة لتعقد الحمل والولادة أو التأثر بالأمراض والفيروسات الخطيرة المنتشرة غير الكورونا، دون الحصول على العلاج أو الرعاية المناسبة. كما أن غلق هذه المنظمات يؤثر بشكل سلبي على تحديد احتياجات النساء، لأن هذه المنظمات تساهم في جمع المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس، وهو ما يساعد على وضع خطط تستجيب للفرق في الاحتياجات بين النساء والرجال وإيصال صوتهن.

- تتأثر النساء أيضاً لمعاناتها من صعوبة الوصول إلى الخدمات والاشتراك في التعبير عن احتياجاتهن نتيجة للأنظمة المتحيزة. ففي مناطق النزوح تعاني النساء، واللاتي تشكلن الأغلبية في كثير من الأحيان، أكثر من الرجال نتيجة للوصمة سواء كانت الحقيقية أو المعتقدة التي تنسب إليهن لعلاقاتهن بالجماعات المسلحة، وهو ما يعيق وصولهن للاحتياجات الأساسية، بالإضافة إلى كون الأطفال والنساء النازحين أو النساء المستغلة والمعنفة جنسياً يعانون من عدم كون إعادة إدماجهم في المجتمعات من أولويات الحكومات وهو ما يلق بظلاله عليهم في تأثرهم بانتشار الفيروس.
- وفى سياق أعم، وفي ظل الخوف من انتشار فيروس الكورونا في مناطق النزاع العربية وعدم القدرة على احتواء هذه الجائحة، للأسباب التي ذكرناها ومنها تردى الأوضاع المعيشية والصحية والنظافة وضعف المؤسسات، تصاعدت المطالبات الدولية بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش بوقف إطلاق النار وبإحداث سلام شامل وسريع على نطاق الدول العربية وفي العالم أجمع لاحتواء الموقف قبل تفاقمه، حيث صرح الأخير أن الأزمة الصحية التي يواجهها العالم لا تشابه أيا من الأزمات التي شاهدتها الأمم المتحدة في 75 عام منذ إنشائها، وقد نوه بأهمية الاعتراف بأن الدول الفقيرة والفئات الأكثر ضعفاً وخاصةً النساء والأطفال والأشخاص ذوى الإعاقة، هم المتضررين بأكبر قدر، ولهذا تجب حمايتهم وتوفير الملاذ الآمن لهم[13].
- كما حذر الأمين العام للأمم المتحدة من تأثير فيروس كورونا على المناطق التي تشهد نزاعات، مؤكداً بأن "الأسوأ لم يأت بعد"، وأشار إلى المبادرة التي تقوم بها الأمم المتحدة من حشد للجهود لوقف النزاعات في العالم للتصدي للوباء، والتي قوبلت بالموافقة من قبل عدد من الدول يواجه بعضها النزاعات المسلحة ومنها الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وليبيا وميانمار والفلبين وجنوب السودان والسودان وسوريا وأوكرانيا واليمن.

13) https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2020/03/news-un-secretary-general-appeal-for-global-ceasefire

- وتعد النساء الفئة الأكثر تضرراً بالأزمات الإنسانية الناتجة عن الصراعات في الوطن العربي لأنها تعمق من صعوبة حماية النساء والفتيات من آثار تفشى هذا الوباء، والذى سيؤدى إلى حرمانهن من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وخدمات الدعم عند تعرضهن للعنف، كما أنه سيزيد من حرمان النساء المشاركة بأصواتهن في تحديد احتياجاتهن عند وضع خطط مجابهة واحتواء هذا الفيروس.
- تجدر الإشارة إلى أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق النزاع تحتوى على نساء أيضاً بجانب الرجال[14]، ولا شك أن هذه القوات تواجه ظروف أصعب في ظل انتشار الوباء، وقد يصابون به بسهولة، وهو تحدى آخر يواجه نساء من فئة أخرى في مناطق النزاع غير تلك التحديات التي تواجه النازحات واللاجئات.

14) https://news.un.org/en/story/2020/04/1061092

البند السابع
الآثار النفسية والاجتماعية
على الأسرة العربية في ظل تفشي وباء "كورونا" وفترات الحظر

مع بدء تفشي فيروس كورونا في العالم، كان المرض مصدر قلق بشكل رئيسي لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 70 عاما أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، لذلك كانت هذه هي المجموعات التي تم حثها في البداية على "التباعد الاجتماعي". غير أنه لوحظ أيضاً أن الفيروس يمكن أن يصيب الشباب والأطفال، ونظراً للخطورة التي يمثلها الفيروس المستجد على حياة الأفراد والشعوب اتخذت الحكومات حزم من القرارات لمواجهة هذا التحدي والحد من تأثيراته الخطيرة، ومن تلك القرارات كان فرض حظر/حجر جزئي أو كلي على قطاعات مختلفة بتلك الدول وما تبعه أيضا من توقف العديد من الأعمال بشكل كلي أو جزئي، حيث وجدت العديد من الأسر نفسها أسيرة المنزل (في وضع غير معتاد ومجبرين على التواجد جميعا لفترات كبيرة معا ولأول مرة بهذا الشكل، الأمر الذي قد يشكل فرص لتلاقي ولم شمل الأسرة أو قد ينقلب ليكون تهديد لكيان الأسرة (زيادة معدلات انتشار الأعراض السلوكية والانفعالية والفسيولوجية) وذلك بالطبع قد يكون نتيجة للضغوط النفسية والاجتماعية لهذا الوضع ناهيك عن الضغوط الاقتصادية التي يفرضها الفيروس نتيجة لتوقف الأعمال، وسلطت العديد من الصحف ووسائل الإعلام الضوء على ما وصفته بتصاعدٍ عالمي للعنف المنزلي وسط تفشي وباء كورونا، كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، الحكومات إلى العمل على وقف الارتفاع العالمي المخيف للعنف الأسري، في الأسابيع الأخيرة، بسبب سياسات الإغلاق التي طبقتها معظم دول العالم لوقف انتشار فيروس كورونا.

وفي هذا التقرير نسلط الضوء على الآثار السلبية التي انعكست على وضع الأسرة في المنطقة العربية بسبب تفشي فيروس كورنا وفترات الحظر، وذلك على النحو التالي:

<u>تأثير فيروس كورونا على وضع الأسرة العربية:</u>

1. **التأثيرات النفسية:**
   - الخوف من الإصابة بعدوى الفيروس والموت.
   - الخوف من الابتعاد الاجتماعي والعزل وما يتعلق بها من الوصمة.
   - القلق من عدم القدرة على حماية أفراد الأسرة أو فقدانهم.

- زيادة القلق والخوف حال كون أحد أفراد الأسرة من ذوي الاحتياجات الخاصة (إعاقات بدنية أو ذهنية) أو كبار السن وما يتطلبه ذلك من جهد ومشقة أكبر في التعامل معه في مثل تلك الظروف.
- الخوف من عدم كفاية الموارد والمستلزمات الطبية لمواجهة الأزمة في ظل ضبابية الموقف.
- الخوف من تفاقم كارثي (للفيروس) مما قد يؤدي إلى عنف مجتمعي.
- الشعور بالملل والعجز وتأثيره على حالة الاكتئاب.

2. **التأثيرات الاجتماعية:**

- الحماية الزائدة على أفراد الأسرة وما يتسبب فيه ذلك من ضغوط نفسية على الأطفال وتقليل مساحة التعبير عن الرأي والمساحة الشخصية.
- المشاحنات بين أفراد الأسرة وزيادة وتيرة العنف الأسري مما قد يؤدي لاحقا للتفكك الأسري
- فقدان الثقة في المعلومات الرسمية حول تطور الفيروس (سجين الإشاعات ووسائل التواصل الاجتماعي).
- احتمالية تفاقم حدة المشكلات داخل إطار الأسرة (للتواجد اليومي لساعات طويلة داخل المنزل معا) كنتيجة طبيعية لافتقار الأبوين أو إحداهما لقواعد التنشئة الاجتماعية والتهذيب الإيجابي.
- زيادة احتمالية إدمان الانترنت والأجهزة الإلكترونية وما قد ينتج عنها من عزلة اجتماعية بين أفراد الأسرة أو مشاحنات حول الأجهزة وسعة الانترنت "المراهقين الذين يقضون الكثير من الوقت على أجهزتهم الإلكترونية يعانون من اضطراب كبير في حياتهم الاجتماعية".

3. **التأثيرات التعليمية:**

- انقطاع الأطفال عن المدارس.
- عدم وضوح الرؤية حول مسار العملية التعليمية والمستقبل التعليمي.
- ممارسات تعليمية غير اعتيادية مثل التعلم عن بعد والامتحانات الإلكترونية.

4. **تأثيرات اقتصادية:**

- نقص / انقطاع الموارد المالية نتيجة تقليل العمالة أو توقف الأعمال.
- أعباء مالية (غير متوقعة) مثل تكلفة وسائل الحماية الشخصية الصحية والتعقيم.
- تفاقم الأزم الاقتصادية (محليا وعالميا) مما يؤدى إلى نقص في الموارد والأغذية وارتفاع الأسعار مما يزيد من الأعباء المالية على الأسرة.

البند الثامن
آثار وباء فيروس كورونا على الأطفال في الوطن العربي

في الوقت الذي ينشغل فيه الآباء سواء بالذهاب إلى العمل أو بالعمل من المنزل، وتنشغل الأمهات بمزيد من الأعباء المنزلية الإضافية، يعد الأطفال الذين توقفت مدارسهم وحرموا من لقاء أصدقائهم ومن ممارسة الرياضة المحببة لهم أو من قضاء بعض الفترات في الحدائق هم المتأثر الأكبر من الحجر الصحي الذي فرضه انتشار وباء فيروس كورونا على أغلب دول العالم.

فهذا الاضطراب في الحياة اليومية عادة ما يكون مرهقاً للأطفال وعامل ضغط سيكولوجى هائل، وهم يعتمدون بشكل كبير على العلاقات الاجتماعية لمساعدتهم على الشعور بالأمان. وقد يكون الأطفال الصغار مرتبكين بشكلٍ خاص بسبب التغيير ويتسائلون عما إذا كان أصدقاؤهم ما زالوا أصدقائهم مثلًا. بل وحتى المراهقين الذين يقضون الكثير من الوقت على أجهزتهم، يعانون من اضطراب كبير في حياتهم الاجتماعية مع إغلاق المدارس.

ومن أهم الأشياء التي يجب أخذها في الاعتبار أن الأطفال يعتمدون على البالغين لفهم العالم من حولهم. لذا، سيشعر الأطفال بالقلق بشكل أكبر أو أقل بناءً على كيفية تواصل الكبار الموجودين حولهم معهم، ويجب على البالغين قبل التحدث إلى الأطفال فهم الحقائق ومتابعة التحديثات المستمرة من مصادر موثوق منها والاستعداد لمشاركة المعلومات الدقيقة بطريقةٍ يمكن للأطفال فهمها دون قلق، وحتى نساعد الطفل في الحفاظ على نفسه من الإصابة. ويمكن تزويد الطفل بمعلومات واضحة عن كيفية الحد من خطر هذا الوباء بعبارات يسهل عليه فهمها وتتناسب مع مرحلته العمرية ومستوى تطوره، وهنا لا ينبغي أن نغفل الفروقات الفردية بين الأطفال، فهناك أطفال لديهم اضطرابات نفسية وسلوكية تتطلب الحديث بأساليب مناسبة والتقليل من الحديث عن الأخبار السلبية أمامهم على سبيل المثال.

إن من أكبر التحديات التي تواجه الآباء حاليا هي كيفية التغلب على القلق والخوف الذي يمكن أن يعاني منه الأطفال في مثل هذه الأوضاع، فمن المحتمل أن يكون البقاء في المنزل وعدم الاتصال الاجتماعي أمرًا صعباً للأطفال من جميع الأعمار، ويمكن أن يعاني بعض الاطفال من صعوبة في النوم، أو أحلام مخيفة وكوابيس، أو ضعف التركيز. وغالباً ما يبحث الأطفال في أوقات التوتر والأزمات عن المزيد من المودة ويطلبون المزيد من والديهم، وقد يتشبثون بهم أكثر من اللازم لعدم قدرتهم على التعبير عن التوتر، ولإزالة مخاوفهم. لذلك يحتاج البالغون إلى قضاء وقت أطول مع أطفالهم، الأمر الذي

يعد فرصة ذهبية لتوطيد العلاقات الأسرية، والتي كان يعاني أفراد الأسرة من عدم وجود وقت كاف لمثل هذه اللقاءات الأسرية من قبل لانشغالهم في العمل.

كما يجب على الآباء والأمهات كذلك إعطاء الأطفال بعض الأدوات للتعامل مع الوضع الراهن، فلابد من تشجيع الأطفال على التعبير عن آرائهم ومشاركة مشاعرهم حول الانفصال عن أصدقائهم، ومساعدتهم على وضع خطط للبقاء على اتصال من خلال الزيارات الافتراضية أو المكالمات الهاتفية أو حتى كتابة الرسائل.

ويمكن للوالدين أيضًا توضيح أنه رغم صعوبة هذا الاضطراب، إلا أنه مؤقت، وأن كل هذه التغييرات، مثل إغلاق المدارس، يتم إجراؤها للمساعدة في تجنب انتشار الفيروس ومنع أكبر عدد ممكن من الأشخاص من الإصابة بالمرض.

ومن أجل الاستمرار في تقليل قلق الأطفال، يُنصح بالحد من تعرض الأطفال للأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي. وحتى المراهقين، الذين قد يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للبقاء على اتصال مع الأصدقاء، يحتاجون إلى أخذ استراحة من أجهزتهم مع ملاحظة أهمية السماح لهم بالتواصل مع الأقران، وتبادل الأحاديث معهم، وهو الأمر الذي يعد نوعاً من التعويض عن فقدان التواصل الفعلي. كما يحتاج الآباء والأمهات إلى متابعة مراقبة استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي لضمان عدم تعرضهم للتنمر أو الاستغلال أو الانغماس في المعلومات الخاطئة أو الذعر من خلال الوسائط عبر الإنترنت مع ازدياد فترات استخدام الأطفال لهذه الوسائل حالياً، وقد يحتاج الأطفال إلى المساعدة لاكتشاف مصادر معلومات جديرة بالثقة وتعلّم كيفية إدارة استخدام الشاشات. والبحث عن الألعاب الالكترونية المفيدة التي تنمى مهارات حسابية أو معرفية لدى الأطفال فضلا عن مشاهدة العروض العلمية التي توضح كيفية استخدام التكنولوجيا في حل المشكلات اليومية، أو حل الألغاز، لما لذلك من دور كبير في إعمال تفكيرهم وتطويره. وكذلك العروض التي تنمى مداركهم حول فروع علمية محددة مثل علوم الفضاء مثلا أو الكائنات الحية أو علوم البيئة والجغرافيا، ويكون من الشيق والمفيد لدى الأطفال إذا ما قام الآباء والأمهات بمشاركتهم البحث والمشاهدة لمثل هذه الألعاب والعروض.

ومن المفيد كذلك مشاركة الأطفال في عمل بعض التمارين الرياضية، وتنمية المواهب لديهم مثل الرسم والقراءة، وكتابة الشعر، والموسيقى وما إلى ذلك من أنشطة يستمتعون بها للتغلب على أجواء الخوف والقلق المحيطة بهم. فعلى سبيل المثال هناك عدد من المواقع الإلكترونية التي توفر كتباً رقمية وصوتية في إطار مبادرة لمساعدة الأهالي والمدرسين والقائمين على الرعاية للترفيه عن الأطفال المحبوسين في منازلهم. كما يمكن تشجيع الآباء والأمهات على ممارسة الألعاب الجماعية المنزلية التي تعتمد على التفكير (مثل الشطرنج، وبعض الألعاب الورقية). ويمكن كذلك تشجيع الأطفال على تدوين

الأحداث والإنجازات التي تمت خلال هذه الازمة، وأي شيء جديد، قد تم تعلمه، في المذكرات اليومية، للاستفادة منها بعد انتهاء الأزمة. وأوضح الخبراء أنه من الضروري أن يتشارك الآباء والأبناء في نشاطات رياضية بسيطة، مثل المشي لمسافات قصيرة في أماكن مفتوحة بعيدة عن الزحام لحفظ الجسم نشيطاً.

وعلى صعيد آخر، ووفقا لتقديرات البنك الدولي فحتى 28 مارس 2020، تسببت جائحة فيروس كورونا في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقرب من 80% من الطلاب الملتحقين بالمدارس على مستوى العالم. وجاء ذلك في وقت نعاني فيه بالفعل من أزمة تعليمية عالمية، فهناك الكثير من الطلاب في المدارس، لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. ويظهر مؤشر البنك الدولي عن "فقر التعلُّم" – أو نسبة الطلاب الذين لا يستطيعون القراءة أو الفهم في سن العاشرة – أن نسبة هؤلاء الأطفال قد بلغت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قبيل تفشي الفيروس 53%. وإذا لم نبادر إلى التصرف، فقد تفضي هذه الجائحة إلى ازدياد تلك النتيجة سوءاً[15].

ومن الآثار المباشرة التي تعود على الأطفال والشباب، والتي تثير القلق في هذه المرحلة من الأزمة: خسائر التعلّم، زيادة معدلات التسرب من الدراسة، عدم حصول الأطفال على أهم وجبة غذائية في اليوم في عدد من الدول. والأكثر من ذلك، انعدام المساواة في النظم التعليمية، الذي يعاني منه معظم البلدان، ولا شك أن تلك الآثار السلبية ستصيب الأطفال الفقراء أكثر من غيرهم.

وهناك الكثير مما يمكن عمله للحد من هذه الآثار على الأقل، وذلك من خلال استراتيجيات التعلُّم عن بعد. وتعد البلدان الأكثر ثراء أفضل استعداداً للانتقال إلى استراتيجيات التعلُّم عبر الإنترنت، وإن اكتنف الأمر قدر كبير من الجهد والتحديات التي تواجه المعلمين وأولياء الأمور، ولكن الأوضاع في كل من البلدان متوسطة الدخل والأفقر ليست على شاكلة واحدة. فالعديد من الأطفال لا يملكون مكتباً للدراسة، ولا كتباً، فضلاً عن صعوبة اتصالهم بالإنترنت أو عدم امتلاكهم للحواسيب المحمولة في المنزل، بل هناك منهم من لا يجد أي مساندة من آبائهم على النحو المأمول، في حين يحظى آخرون بكل ما سبق. لذا يتعين علينا تفادي اتساع هذه الفوارق في الفرص – أو تقليلها ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً – وتجنب ازدياد الآثار السلبية على تعلُّم الأطفال الفقراء.

15) https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic

مقترحات لتعزيز وحماية الأسرة العربية بمكوناتها (المرأة والطفل) من التأثيرات السلبية لتفشي وباء كورونا

بهدف تعزيز حماية الأسرة (المرأة والطفل) ومناهضة التأثيرات السلبية التي تهدد كيانها، ولتفادي تعرضها للانهيار تحت وطأة تلك الضغوط، نقدم حزمة من تدخلات الدعم الإسعافي النفسي والاجتماعي بغرض تعزيز الحماية والوقاية والعلاج للأطفال وأسرهم.

أولاً: تعزيز الدعم المجتمعي والأسري (للمرأة والطفل) من خلال:

- تطوير قدرات الوالدين من خلال بناء القدرات والتدريب لمواجهة هذا الوضع غير الاعتيادي وتلافي تأثيرات انتشار الفيروس وتداعياته على الأسرة ويمكن مراعاة العناصر الآتية من ضمن المتطلبات الأساسية لتطوير القدرات في الصحة النفسية والدعم النفسي– الاجتماعي للوالدين:
  - مهارات أساسية ومتقدمة في التعرف على الحالات واكتشافها وتقيميها.
  - مهارات تثقيف المجتمع والآباء والأمهات للتعامل مع التوتر والخوف والقلق ومساعدة الأطفال على التكيف معها.
  - الإسعافات الأولية النفسية.
  - حماية النساء والأطفال وعدم تعريضهم الإيذاء.
  - أساليب التهذيب الإيجابي والتنشئة الاجتماعية السليمة.
- الآباء والأمهات غالباً ما يقضون وقتهم في الاهتمام بأحد الأشخاص الآخرين في الأسرة ويمكن أن ينسوا الاعتناء بأنفسهم. في حالة عدم الاعتناء بالنفس جيداً كل فترة سوف يؤدي في النهاية إلى الشعور بالبؤس والاستياء.
- تحقيق توازن بين العمل والأسرة والقدرة على تحقيق الالتزامات العائلية يعزز من مستوى الثقة بالنفس.
- عدم الانسياق وراء إدمان متابعة أخبار انتشار الفيروس (بوسائل الإعلام والبرامج الحوارية والإخبارية) حيث أن ذلك يعزز من التوتر والقلق لدى الوالدين وينتقل بالتبعية للأطفال مما يؤدي للكثير من التأثيرات سابقة الذكر سواء النفسية أو الاجتماعية.
- وضع ضوابط مخففة بدلاً من التفكير في الانضباط باعتباره عقاب يجب عليك استخدامه كوسيلة لتعليم الأطفال كيفية تلبية احتياجاتهم بدون الإساءة أو الإضرار بأي شخص.
- إعادة التوافق الأسري والوقت العائلي.

- استثمار فترة الحظر بالمنزل لتعويض فترات التباعد الأسري وإعادة التوافق الأسري والوقت العائلي ومحاولة تنظيم الوقت لقضاء وقت معاً كأسرة والحديث عن القضايا الهامة والمواضيع الأكثر أهمية.
- القرارات المشتركة: الاستقرار الأسري يأتي من خلال المشاركة، ومحاولة إشراك جميع أفراد الأسرة في (صناعة) قرارات العائلة من الأمور التي تساعد في الحفاظ على سلامة الأسرة لأن كل شخص يشعر بالمسئولية حتى الأطفال والمراهقين (حيث أن مفهوم المشاركة كمساهمة كافة الأطراف في صناعة القرارات المتعلقة بمصيرهم يؤدي لزيادة ترابط الأسرة ويعزز الانتماء).
- تنمية قدرات ومهارات النساء والأطفال ومتابعة مهارات التعلم النشط والألعاب التربوية.

ثانياً: إيلاء الاعتبارات النفسية والاجتماعية الأهمية القصوى من خلال:

- للوالدين دور هام في تقديم حقائق دقيقة ومناسبة لعمر الطفل حول فيروس كورونا لذلك قبل التحدث إلى الأطفال يجب على البالغين فهم الحقائق والاستعداد لمشاركة المعلومات الدقيقة بطريقةٍ يمكن للأطفال فهمها.
- مساعدة الأطفال على التعامل مع القلق الناجم عن إغلاق المدارس ولذلك يحتاج البالغون إلى إعطاء الأطفال بعض الأدوات للتعامل مع الموقف مثل:
  - الالتزام بالجدول الزمني (بديل العمل المدرسي في الصباح) يمكن أن يساعد الأطفال والبالغين على الشعور بأن الموقف أكثر قابلية للتنبؤ به.
  - يمكن للوالدين أيضًا توضيح أنه رغم صعوبة هذا الوضع الحالي المتغير، إلا أنه مؤقت وإبلاغهم بأنهم سيعودون إلى المدرسة، وسيعود الكبار إلى عملهم، وسيتمكن الناس من التجمع في مجموعات كبيرة مرة أخرى.
- متابعة ومراقبة استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي.
- التحدث مع الأطفال للمساعدة في تخفيف القلق من فيروس كورونا وهذه فرصة لمساعدة الأطفال على تعلم أنه عندما يشعرون بالقلق من الأشياء، من المهم التحدث إلى الناس. فيمكن أن تقول للطفل، "عندما تشعر بالقلق، تحدث إلى الكبار حول هذا الموضوع لأنهم في الغالب يمكنهم مساعدتك". ويمكن فتح قنوات تواصل مع الأطفال من خلال:
  - التعامل مع مخاوف الطفل بطريقة إيجابية، فيمكنك أن تقول لهم، "ماذا لو قلتُ لكم إن معظم الأطفال لا يمرضون بسبب هذا الفيروس؟" وسيمكنك حينها إعطائهم معلومات.
  - مساعدة الأطفال لفهم مشاعرهم والتعبير عنها بطرق صحية. لا يعرف الأطفال دائما أن سلوكهم قد تغير أو السبب في تغيره.

- إخبار الأطفال أن الكبار يعملون للحفاظ على سلامتهم "يمكن للبالغين طمأنة الأطفال بأنه حتى لو تغيرت الأشياء – مثل اتخاذ بعض احتياطات السلامة – فإن ذلك يتم من أجل الحفاظ على سلامة الجميع".
- التدريب على العادات الصحية السليمة والنظافة الشخصية الجيدة.
- لتفادي الملل والفراغ والاضطراب والقلق يجب مساعدة الأطفال للقيام بالأدوار المختلفة داخل المنزل وتعزيز الهوية والإنتاجية، ومن الطرق التي يمكن بواسطتها لأولياء الأمور مساعدة الأطفال على الشعور بالإنتاجية أثناء وجودهم في المنزل تمكينهم من المساعدة في الأعمال والمهام المنزلية كالطهي على سبيل المثال.
- ويتوجب على أولياء الأمور أيضا خلال فترة بقاء الأطفال في المنزل تعزيز القراءة لدى أفراد الأسرة، بغض النظر عن الأعمار. فالطفل عموما يتعلم عن طريق التقليد، والتعلم عندما يقترن بالحب فهو يصوغ العادة: فإن كان الأب أو الأم يواظبان على القراءة فإن الطفل سيلتزم ذات النهج، وإن كان الطفل لا يتمكن من القراءة فيتعين على الآباء أن يقرؤوا له.

ثالثاً: دور المراكز المتخصصة والمتخصصين في حماية وتعزيز التماسك الأسري:

وتتمثل في حزمة مجمعة وموجهة يقدمها أشخاص مدربون ومراكز متخصصة من خلال:

- إعادة صياغة حزم التدخلات في شكل أدلة إرشادية عملية تفصيلية.
- تطوير الأدلة الإرشادية إلى مناهج تعلم عن بعد يتم بثها على قنوات YouTube أو على أسطوانات مدمجة.
- تدخلات سيكولوجية أو اقتصادية مركبة وتتطلب هذه الحالات إلى تدخلات متخصصة من المتخصصين في المجالات المختلفة تتم من خلال التالي:
  - إحالة المشكلات النفسية والسلوكية المركبة (الاضطرابات) إلى العيادات والمستشفيات المتخصصة لتقدم الدعم النفسي والعلاجي المتخصص حسب كل حالة.
  - إحالة المشكلات الاقتصادية لجهات تقديم الدعم والتمكين الاقتصادي المختلفة (الإغاثية / التنموية) بغرض دراسة الحالات والتعرف على نوع المشكلة وتنفيذ التدخلات التي قد تتمثل في خدمات التدريب والتمكين، خدمات الإغاثة والمساعدات، خدمات التوظيف، خدمات الشمول المالي، الخدمات النقدية والخدمات غير النقدية.

البند التاسع
تأثير فيروس كورونا على الشباب العربي

لم تستثنى فئة الشباب من الإصابة بفيروس كورونا المستجد، فقد حذر تيدروس أدهانوم جيبريسوس "مدير منظمة الصحة العالمية" الشباب من خطر الإصابة بالفيروس قائلا "رغم أن الأشخاص الأكبر سناً هم الأكثر عرضة للخطر، فإن الشبان ليسوا بمأمن". ولم تقتصر التداعيات والتأثيرات السلبية لفيروس كورونا على الشباب بخطر إصابتهم به، بل جلب فيروس كورونا تأثيرات سلبية واسعة لتشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك النفسية. ولأن المنطقة العربية تعاني بالفعل من أزمات اقتصادية وارتفاع في نسبة البطالة والفقر، يأتي الشباب العربي في مقدمة شباب العالم المتضرر تضررا كبيرا إيزاء انتشار فيروس كورونا. واضطرت أعداد كبيرة من الشباب العاملين في العواصم العربية نظرا لتمركز الخدمات والفرص بها إلى الانتقال إلى مسقط رأسهم في المدن الأخرى والمناطق الريفية والحدودية التي تحرم من نفس الفرص والخدمات التي لم يتمكن مناصري العدالة المجالية والمساوة في وصول تلك الخدمات إليها.

كما تسبب انتشار فيروس كورونا في تعليق وتجميد كافة الفعاليات والبرامج الشبابية والرياضية وتوقف عمل المنظمات والحركات الشبابية في المنطقة العربية مما تسبب في حدوث فراغ كامل للأنشطة التي يمكن للشباب الترفيه عن أنفسهم من خلالها. وقد يؤدي غياب هذه الفعاليات إلى زيادة إقبال الشباب على إساءة استعمال المخدرات وارتكاب الجرائم وانتشار السرقة تزامنا مع الركود الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة في المنطقة.

فعلي المستوي الاقتصادي، تنبأ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن بركود اقتصادي عالمي، وأوضح تحليلا صادر عن شركة "ماكنزي" عن السيناريوهات المتوقعة للنمو الاقتصادي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا المستجد، إلى انخفاض الناتج المحلي بنسبة 45% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وتنبأ أيضا الاتحاد من أجل المتوسط بتسبب فيروس كورونا بركود اقتصادي عالمي أسوأ مما حدث في عام 2008 حيث يتوقع خبراء الاقتصاد بخسارة تصل إلى 1 ترليون دولار. ومع توقف حركة التجارة العالمية وقطاع السياحة الذي يعتبر أكثر القطاعات تأثرا بسبب انتشار فيروس كورونا طبقا لمنظمة السياحة العالمية التي صرحت بوجود خسارة تقدر بين 30–50 مليار دولار أمريكي في إيرادات السياحة الدولية ولا شك ان للمنطقة العربية نصيبا كبيرا في هذه الخسارة.

ففي معظم الدول العربية، يعتمد قطاع كبير من العمالة على السياحة وأغلب العامليين فيها هم من الشباب. بينما تتصدر العمالة الحرة من الشباب الفئات الأكثر تضررا جراء انتشار فيروس كورونا المستجد والذي أسفر عن حرمانهم من لقمة العيش التي يحصلون عليها يوما بيوم.

وعلى المستوي الاجتماعي، فقد ترتفع نسب الطلاق بسبب تواجد الأزواج في المنازل فترات أطول ممن كانت عليه قبل فيروس كورونا نتيجة فرض حظر التجوال في أغلب المناطق، او بسبب تعثر الأزواج في توفير احتياجات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن نظرا للركود الاقتصادي وتسريح العاملة وزيادة معدلات البطالة نتيجة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها أغلب الدول العربية من غلق المطارات وحظر السفر والتنقل الداخلي والخارجي وتوقف السياحة للحد من انتشار الفيروس.

وعلى المستوى النفسي، يزداد تأثر الشباب السلبي تزامنا مع الارتفاع المستمر في الأعداد المصابة بالفيروس وارتفاع نسب معدلات الوفاة في ظل غياب علاج للفيروس وكذلك انهيار بعض الأنظمة الصحية في بعض الدول الكبرى والتي ينظر إليها الشباب العربي بنظرة مقلقة متسائلا كيف ستحتوي المنظومات الصحية في دولنا العربية حالات الإصابة في حالة انتشار الفيروس، بينما لم تتمكن دول عظمي من ذلك. وينعكس ذلك بشكل سلبي على الجانب النفسي لدي الشباب العربي خاصة أنه يعاني من مشاكل وصعوبات حياتية ويومية أخري.

<u>دور الشباب العربي في مواجهة فيروس كورونا:</u>

تعول المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية على الشباب في لعب دور رئيسي وفعال في مواجهة والحد من انتشار فيروس كورونا، وابتكار حلول وأفكار إبداعية للقضاء عليه، فكيف يمكن للشباب العربي خوض هذا النهج ومساعدة الدول والحكومات العربية في تعزيز جهودهم في مواجهة والحد من انتشار فيروس كورونا في ظل غياب المراكز البحثية العلمية، وتأخر الدول العربية في البحث العلمي بسبب قلة الموارد وانخفاض الميزانيات المخصصة لها وهجرة العقول إلى الغرب. وبالرغم من ذلك يمكن للشباب العربي لعب دور رئيسي وفعال في مواجهة والحد من انتشار فيروس كورونا في المنطقة العربية من خلال سبع طرق مختلفة.

<u>الطريقة الأولي:</u> إطلاق وقيادة الحملات التوعوية حول فيروس كورونا وطرق الوقاية منه من خلال استخدام أساليب غير تقليدية واستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي وذلك لتمتع الشباب بالمهارات التكنولوجية اللازمة وقدرتهم الفائقة على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وإمكاناتهم في توصيل المعلومات ونشرها خاصة بين قرنائهم (من الشباب للشباب).

الطريقة الثانية: ويمكن للشباب العربي المساهمة في الحد من انتشار الإشاعات حول فيروس كورونا المستجد من خلال تشجيعهم على تناول الاخبار من المصادر الموثوقة وتشجيع أسرهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم المحلية على الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية سواء كانت من منظمة الصحة العالمية أو وزارة الصحة في بلدانهم أو التصريحات الرسمية من حكوماتهم.

الطريقة الثالثة: ويستطيع الشباب العربي مساعدة الحكومات العربية في الوصول إلى حالات المصابة او المشتبه في إصابتها بفيروس كورونا المستجد من خلال تكوين فرق العمل في القري والمدن والإبلاغ عن الحالات المصابة والتي ستساعد الحكومات العربية في تحديد وتشخيص المصابين والوصول إليهم في وقت مبكر مما يسهم في ارتفاع نسب الشفاء.

الطريقة الرابعة: كما يمكن أن يقوم الشباب العربي في شن حملات التعقيم للمنشآت والمراكز والمنازل ويمكنهم التطوع في مساعدة كبار السن في الحصول على احتياجاتهم دون الخروج من المنزل باعتبارهم أكثر الفئات عرضة للإصابة بفيروس كورونا، كما يمكن للشباب العربي إطلاق حملات التبرعات وإعادة توجيهها إلى الأسر الأكثر احتياجا وذلك على المستوي المحلي كلا في محيطه.

الطريقة الخامسة: وبإمكان رواد الأعمال الشباب ورواد الاعمال الاجتماعيين والشركات الناشئة المساهمة والمساعدة في مواجهة والحد من انتشار فيروس كورونا من خلال تطوير وسائل تكنولوجية تساهم في الكشف المبكر عن فيروس كورونا وابتكار وانتاج خامات ومعدات طبية يمكن استخدامها في المراحل العلاجية من فيروس كورونا إذا أطلقت الحكومات العربية النداء لهم ووفرت لهم الاحتياجات اللازمة لهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى حلول ومنتجات جديدة.

الطريقة السادسة: وتسطيع المنظمات والحركات الشبابية مساعدة وزارات الشباب والرياضة في الدول العربية على تقديم البرامج الشبابية والرياضية من خلال الأنترنت وابتكار أفكار جديدة يمكن تنفيذها عن بعد. وستساهم جهود تلك المنظمات في الخروج بحزمة كبيرة من الأفكار والمشاريع الغير تقليدية التي نستطيع تنفيذها وستساعد على إشراك فئات شبابية أكثر وعلى نطاق أوسع نظرا لامتلاك المنظمات والحركات الشبابية قواعد بيانات ضخمة ووجود عدد كبير من والأعضاء المتطوعين الشباب فيها.

<u>الطريقة السابعة:</u> كما يمكن للباحثين الشباب عمل الأبحاث والاستفادة من الخبرات الدولية وتبادل الممارسات الجيدة في العمل عن بعد وتنظيم البرامج الشبابية عن بعد وأيضا التعرف على الحلول والوسائل التكنولوجية والغير تكنولوجية التي تستخدمها وتنفذها الدول صاحبة التجارب الناجحة في هذا الأمر حيث يمكن للدول العربية تنفيذها والاستفادة منها وتطويرها البناء عليها.

ماذا بعد انتهاء فيروس كورونا.. الحكومات العربية والشباب العربي؟

يتساءل البعض هل ستتغير الحياة بعد انتهاء فيروس كورونا سواء باختفائه أو اكتشاف علاج فعال للقضاء عليه وهل يجب على الحكومات العربية تحديث أولويتها وإجراء تغييرات في سياستها بعد الأزمة وهل يتعين على الشباب امتهان مهن جديدة أو توجيه اهتماماتهم في منحنى مختلف عما كان عليه في السابق وهل على المجتمع والعالم الاستعداد لتحديات وأمراض أخري من شاكلة كورونا أو من غيرها.

<u>فيما يتعلق بالحكومات</u>، فهناك ضرورة ملحة تفرض على الحكومات في المنطقة العربية بإنشاء مراكز بحثية ودعم الشباب العربي المبتكر وتشريع سياسات من شأنها تشجيع وتحفيز وزيادة المخصصات المالية للبحث العلمي العربي، نعم البحث العلمي العربي، حتى تستطيع الدول العربية خوض السباق في ركب الاكتشافات والاختراعات العلمية بدلا من المكوث منتظرين الغرب أن يأتي لنا بهذا العقار الذي تأمله الإنسانية جمعاء ليخلصها من وباء كورونا. ولا شك أن كورونا ليست المرض الأخير الذي يأتي إلى العالم ويصيب الإنسانية لأنه ببساطة لم يكن الأول في التاريخ القديم والحديث، فعلي المجتمع الدولي بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص الاستعداد لتحديات قادمة سواء كانت من فصيل فيروس كورونا المستجد او من غيرها. ويمكن للحكومات أن تبدأ استعداداتها من خلال ستة اتجاهات:

1- توجيه استثمارات أكبر في القطاع الصحي والطبي والاجتماعي وزيادة الاهتمام بالكوادر الطبية الشابة وزيادة البعثات الخارجية في هذا المجال وزيادة الرواتب.
2- على الحكومات العربية المضي قدما نحو اجراءات الإصلاح الإداري والقضاء على البيروقراطية التي تتسم بها المنظومات الحكومية في المنطقة العربية من خلال دمج وتمكين الشباب في هذه المنظومات والاعتماد عليهم بشكل أكبر في إدارتها وإعطائهم مساحة لاتخاذ القرار فيها بعيدا عن التمكين الظاهري المفرغ من صلاحيات اتخاذ القرار من قبل الشباب، حتى تستطيع تلك المنظومات التعامل بفعالية وسرعة ومرونة مع التحديات سواء كانت صحية أو غير صحية. ولقد شهد العالم كيف لجمهورية الصين الشعبية أن تشيد مستشفى كاملة في عشرة أيام فقط، بينما يتساءل الشارع

العربي عدة أسئلة، كيف تمت الإجراءات الإدارية بسرعة فائقة ومتي حصلت المستشفى على الموافقات والمخصصات المالية من الجهات المعنية وغيرها من الأسئلة.

3- يعتبر الإنتاج والتصنيع السياسة الأفضل التي يجب أن توليها الحكومات العربية أهمية قصوى باعتبارها عنصر مؤثر في حفظ الامن القومي العربي، فبعد أن بينت لنا كورونا حاجة كل دولة في انتاج ما تحتاجه من مواد استهلاكية وغذائية تستطيع أن تصمد عليها أطول فترة ممكنة خاصة بعد انهيار قطاع السياحة والتجارة ومع اعتماد الاقتصاد العربي علي الاقتصاد الخدمي وليس الإنتاجي، يجعل الدول العربية في مقدمة دول العالم الأكثر تأثرا في حالة ظهور تحديات قادمة او حدوث ركود اقتصادي عالمي. وبما أن الدول العربية تتسم بأنها دول شابة حيث يشكل الشباب النسبة الأكبر فيها، فيمكن من خلال سياسة الإنتاج والتصنيع الاستفادة من هذه الطاقات الشبابية وهذا الكنز الديموغرافي.

4- سرعة التوجه نحول التحول الرقمي الشامل ليتضمن كافة الخدمات، ففي مثل هذا التوقيت يعمل أغلب الناس من منازلهم وهذا يستلزم تطور تكنولوجي واسع يعتمد علي الشباب سواء بالقضاء على الأمية التكنولوجية التي تناطح معدلتها السماء في المنطقة العربية أو بزيادة الاستثمارات في القطاع التكنولوجي جنبا إلى جنب مع القطاع الصحي وتشجيع ريادة الأعمال القائمة علي تقديم الحلول التكنولوجية وقد شاهدنا جميعا كيف استفادة الصين من التكنولوجيا في السيطرة علي الانتشار السريع لفيروس كورونا. ولابد أيضا للحكومات العربية تصميم وإطلاق برامج مليونيه في مجال بناء القدرات التكنولوجية على أن تكون الفئة الرئيسية المستهدفة من هذه البرامج هم الشباب.

5- يجب أن تقوم الحكومات العربية بإصلاح وتطوير خدمات الإنترنت وضمان وصولها لكافة المناطق في جميع أنحاء المنطقة العربية والعمل على إتاحتها بشكل مجاني أو بأسعار رمزية خاصة للشباب. وهنا أود الإشارة إلى دولة استونيا، أحد الدول المطلة علي بحر البلطيق، التي اعتبرت الإنترنت حق من حقوق الإنسان عام 2002، وباعتبارها أكثر دول العالم في التطور التكنولوجي، يمكن القول إنها أقل الدول تأثرا بالتداعيات التي تسبب فيها فيروس كورونا.

6- هناك ضرورة ملحة لقيام الدول العربية بتعزيز المحتوي العلمي العربي وإتاحته باللغة العربية للجميع، ففي السنوات الأخيرة أصبح هناك علوم عديدة خاصة العلوم الحديثة وهذه العلوم متاحة باللغة الأجنبية مما يجعل المحتوي العربي في خطر والذي يترتب عليه وصول هذا النوع من العلوم إلى فئات قليلة جدا اضطرت واستطاعت تعلم اللغات الأجنبية. ولعل هجرة العقول العربية الشابة إلى الغرب هي أحد العوامل التي تسببت في تفريغ وضعف المحتوي العملي العربي والتي يجب على الحكومات العربية الحد منها عن طريق توفير البيئة اللازمة والمحفزة التي تساعد العقول العربية الشابة على إطلاق إبداعاتها بكل حرية في مساحات امنة لأصحابها الذين دائما ما يخشون سرقة أفكارهم في ظل عدم احترام وحماية الملكية الفكرية.

أما الشباب العربي، فعليه تسليط اهتماماته إلى مهن المستقبل وتعلم المهارات الحديثة التي تعتمد بشكل كامل علي التكنولوجيا وعدم الاكتفاء بالأنشطة الصفية الرسمية. وهناك عدة واجبات والتزامات على الشباب العربي تتمثل في الحفاظ على حالته الصحية التي تعتبر مسئولية شخصية وتجنب التدخين وإساءة استعمال مخدرات. وعلى الشباب العربي الاستثمار في وقت الفراغ من خلال تعلم أشياء جديدة من خلال الإنترنت أو القراءة والاستفادة من التكنولوجيا فيما يخدم بلدة ومجتمعه وعدم الاعتماد على الوظائف الحكومية.

ويتعين على الشباب العربي دعم ومساعدة وطنه في تخطي الأزمات والتحديات من خلال عدم الانسياق وراء الأفكار الهدامة والمتطرفة ومنع انتشار الشائعات باعتبار الشباب هم الفئات الأكثر استخداما لمواقع التواصل الاجتماعي التي تتبر قناة مفتوحة تساعد على ترويج الإشاعات والمعلومات المغلوطة التي تتسبب في زعزعة الاستقرار في المجتمع. وأخيرا وليس أخرا يجب على الشباب العربي التحلي بالثقة والصبر والأمل في مستقبل أفضل له ولقرنائه وبلده.

البند العاشر
أثار انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)
على أوضاع المهاجرين واللاجئين

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "عدد الحالات المبلغ عنها والمؤكدة للعدوى من فيروس الكورونا بين اللاجئين لا يزال منخفضاً"، إلا أن أكثر من 80% من اللاجئين حول العالم وكافة النازحين داخلياً تقريباً يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي تعاني الكثير منها من ضعف في انظمة الصحة والمياه والصرف الصحي وتحتاج إلى دعم عاجل. أما المنطقة العربية فهي تستضيف وحدها ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالمي (بما في ذلك 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في مناطق عمل الاونروا).

أوضاع اللاجئين والنازحين في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا:

يعيش اللاجئون بشكلٍ عام ظروف معيشية صعبة، ودائماً مجتمعاتهم أكثر عرضه للأمراض والاوبئة، حيث تنتشر الامراض والأوبئة بشكلٍ سريع ويجد هؤلاء الافراد صعوبة في الحصول على الخدمات الطبية اللازمة. وفي ظل انتشار ازمة فيروس الكورونا، سيهدد ذلك حصول اللاجئين والنازحين على احتياجاتهم المتعلقة بالغذاء والماء والامدادات والخدمات الطبية كما ستزداد هشاشة أوضاعهم أكثر من أي فئة اجتماعية أخرى، وذلك يرجع إلى عوامل متعددة، من بينها ان اعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين يعيشون داخل مخيمات مكتظة شديدة الازدحام، تفتقر وسائل الصرف الصحي الملائمة، من الصعوبة أو شبه المستحيل اتباع الافراد اللذين يعيشون بداخلها تدابير الصحة الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمة لمنع انتشار الفيروس كالحجر الذاتي والتباعد الاجتماعي. فأوضاع هؤلاء اللاجئين داخل المخيمات وكثافتهم السكانية العالية دائماً تجعلهم أكثر عرضه للأمراض والاوبئة.

ايضاً نقص المياه في المخيمات يُعد تحدى كبير أمام هؤلاء اللاجئين للوقاية من الفيروس، فإن غسل اليد والحفاظ على النظافة هي اهم تدابير يجب اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، لذلك فإن محدودية الوصول إلى المياه أو عدم كفايتها **يؤكد وجود مشكلة أكثر تعقيداً في مخيمات اللاجئين.**

كما أوضح المركز النرويجي للاجئين أيضاً أن اللاجئين والنازحين يواجهون بصفة عامة صعوبة في الحصول على الخدمات وخاصة خدمات الرعاية الصحية وإذ تمكنوا من الحصول عليها يحصلون على خدمات الصحة الاولية، أما نوع الرعاية التي يحتاجها المصابون بفيروس الكورونا عندما يصابون

بمتلازمة الضائقة التنفسية الحادة فانه يصعب الوصول اليها وخاصة في مناطق المخيمات. إضافة إلى ذلك، دائماً تفرض ظروف النزوح نتيجة للنزاعات او الكوارث الطبيعية تعرض هؤلاء الافراد إلى سوء التغذية والامراض المعدية ما يجعلهم أكثر عرضه للإصابة بالفيروس. وجدير بالذكر ان اللاجئين غير المسجلين واللذين لديهم بعض الاشكاليات في وضعهم القانوني يخشون دائماً خطر الترحيل مما سيجعلهم مترددين عن الافصاح إذا اصيبوا بفيروس الكورونا.

التداعيات المحتملة من فيروس كورونا على اوضاع المهاجرين واللاجئين:

لن تقتصر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا على مواطني الدول فقط، ولكن سيكون لها تأثير بشكل كبير على المهاجرين في تلك الدول، وعلى الدول النامية بشكل أخص التي تعتمد مصادر دخلها بشكل كبير على تحويلات العاملين في الخارج، كما انه من المحتمل كما نشر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في مقال بعنوان "خمسة طرق سيغير بها فيروس كوفيد -19 الهجرة العالمية"، أن تكون الاضطرابات المرتبطة بفيروس كورونا تأثيرات طويلة المدى على ملامح الهجرة العالمية وذلك من خلال:

- **توقف اليد العاملة المهاجرة:** توقع الكاتب إيرول ييبوك – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أنه استجابةً للحجر الصحي الحالي والمستقبلي أو أوامر "البقاء في المنزل"، ستقوم الشركات بإنهاء بعض الوظائف التي غالباً ما يشغلها المهاجرون بسرعة أكبر. وأن في معظم الصناعات، ستتركز عمليات تسريح بعض الموظفين نتيجة انتشار فيروس كورونا على العمال المهاجرين، لأن كثيراً منهم من حاملي التأشيرات المؤقتة وأن وهؤلاء سيواجهون خيارات صعبة عند الاستغناء عنهم؛ فإما العثور على وظيفة أخرى، أو الحصول على نوع مختلف من التأشيرات، أو محاولة العودة إلى بلدانهم الأصلية التي تواجه صعوبات اقتصادية أكبر.

- **زيادة التفاوت العالمي:** ايضاً رجح الكاتب إيرول ييبوك ازدياد التفاوت العالمي على المدى المتوسط والطويل وسيرجع ذلك جزئياً إلى تأثير الوباء على الهجرة. موضحاً أن تعتمد بعض الدول بشكل كبير على تحويلات مواطنيها من الخارج. فإذا تعطلت العمالة المهاجرة في الخارج بشكل كبير بسبب الصدمات الاقتصادية الناتجة عن الفيروس، فسوف تتأثر مصادر دخل هذه الأسر في جميع أنحاء العالم النامي، مما يخلق تأثيرات مضاعفة في جميع الاقتصادات العالمية، وبالتالي يوسع الفجوة بين الدول الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا. كما أن العديد من العمال المهاجرين –وخاصة من ذوي المهارات المتدنية– ليس لديهم خيار العمل من المنزل، فيجب عليهم الذهاب إلى العمل جسديًّا، مما

يعرضهم لخطر فيروس كورونا ونشره، فضلًا عن تعرضهم لمزيد من الأخطار لأن العديد منهم لا يحصلون على رعاية صحية مناسبة يمكن الوصول إليها ماليًّا.

- **إغلاق الباب أمام المهاجرين واللاجئين:** تشديد قيود السفر والاختبارات الطبية للمهاجرين واللاجئين بسبب فيروس كورونا من الممكن ان تستمر لإبقاء الحدود مغلقة فعلياً بشكل دائم أمامهم خاصة من الدول المعادية للمهاجرين والاجانب بداعي الخوف من موجة ثانية أو ثالثة من انتشار الفيروس أو غيره.

- **تزايد انتشار الهجرة غير النظامية:** ومع انتشار فيروس كورونا أصبحت وسائل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة أقل مما كانت عليه قبل انتشار الفيروس، مما قد يجعل اللجوء إلى المهربين والمتاجرين وغيرهم من الجماعات غير المشروعة يزداد بشكل مطرد.

- **زيادة هشاشة أوضاع اللاجئين النازحين:** سيهدد انشار فيروس كورونا على حصول اللاجئين والنازحين على احتياجاتهم المتعلقة بالغذاء والماء والامدادات والخدمات الطبية ومما لا شك فيه سيزيد من هشاشة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

- **تعليق مؤقت لسفر اللاجئين في إطار إعادة التوطين:** فقد أوقفت بعض الدول وصول الوافدين المُعاد توطينهم نظراً لوضعهم الصحي العام. وتأثرت العائلات اللاجئة بشكل مباشر بهذه الإجراءات السريعة التطور أثناء سفرهم، وعانى البعض من تأخير كبير فيما تقطعت السبل بالبعض الآخر أو انفصلوا عن أفراد أسرهم. وفي حين أن توفر آلية إعادة التوطين طوق نجاة حيوي للاجئين الأكثر ضعفاً بشكل خاص، فقد اعلنت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين في بيان مشترك للمنظمتين في 2020/3/17 **تعليق مؤقت لسفر اللاجئين في إطار إعادة التوطين بسبب الأزمة الصحية العالمية لفيروس كورونا** والقيود المفروضة على السفر الدولي جواً، معتبرين هذا الإجراء مؤقتاً. مؤكدين في بيانهم ان الجهتين ستبقى على اتصال وثيق مع اللاجئين أنفسهم وجميع الوكالات التي تعمل على دعم استخدام إعادة التوطين كإجراء هام من إجراءات الحماية.

- **التأثير على حجم الاستجابات الإنسانية للاجئين والنازحين:** في ظل ما تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من إعادة توجيه لمواردها المالية من أجل مكافحة فيروس كورونا، من الممكن ان يؤثر ذلك على الاستجابات الإنسانية لازمات النزوح واحتياجات النازحين.

استجابات لحماية اللاجئين من فيروس الكورونا:

أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية حقوق الانسان، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمة بيان مشترك بتاريخ 2020/3/31، اكدت هذه الجهات من خلاله على حق اللاجئين والمهاجرين في الحصول على الخدمات الصحية، ودعوا إلى إشراك اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً في خطط الاستجابة الوطنية لفيروس الكورونا، بما في ذلك الوقاية والفحص والعلاج مؤكدين أن ذلك سيعمل على حماية الصحة العامة وتقليل انتشار الفيروس على المستوى العالمي. أما فيما يتعلق بغلق البلدان حدودها والحد من التحركات عبر الحدود، فقد دعت هذه الجهات إلى ايجاد طرق لإدارة القيود المفروضة على الحدود بطريقة تحترم حقوق الانسان الدولية والمعايير الدولية لحماية اللاجئين بما في ذلك مبدأ "**عدم الإعادة القسرية**" وذلك من خلال الفحوصات الطبية والحجر الصحي. وتجدر الاشارة انه تم الاشارة في هذا البيان ان العديد من اللاجئين والنازحين يمتلكون موارد ومهارات من شأنها ان تكون ايضاً جزء من الحل.

ومن جانبها، أكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن هناك حاجة مُلحة إلى سياسات شاملة وغير تمييزية لمكافحة فيروس كورونا، وأن العوائق التي تحول دون الرعاية الصحية والتمييز سوف تؤدي إلى بيئة لا يتم فيها علاج المرضى، ولا يتم فيها اكتشاف الحالات، الأمر الذي سيساعد الفيروس على الانتشار. فضلاً عن ذلك، ناشدت مفوضية اللاجئين من أجل الحصول على 255 مليون دولار للتصدي لتفشى فيروس كورونا، هذا التمويل جزء من نداء أوسع للأمم المتحدة للحصول على ملياري دولار أمريكي لحماية" ملايين الأشخاص الأقل قدرة على حماية أنفسهم "من فيروس كورونا.

تعمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز تدابير التأهب والوقاية والاستجابة الشاملة لفيروس الكورونا لتلبية الاحتياجات العاجلة للصحة العامة للاجئين والمجتمعات المضيفة والناجمة عن فيروس كورونا، فهي تعتمد في استجابتها لفيروس الكورونا على تجربتها السابقة في مجال تفشى أمراض السارس والإيبولا والانفلونزا. ومن ضمن الجهود التي قامت بها المفوضية لخدمة اللاجئين في المنطقة العربية وسط أزمة فيروس كورونا التالي:

- في لبنان، تعمل مفوضية اللاجئين لتعزيز قدرة الرعاية الصحية والعناية المركزة، حتى تتوفر إمكانية تقديم الخدمة الصحية وفي وقتها المناسب للمصابين بفيروس كورونا المستجد، وعملت المفوضية على نشر الوعي والمعلومات في مجتمعات اللاجئين وعلى مستوى الأفراد، كإجراء لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وذلك وفقاً لما نشرته على موقعها الإلكتروني.

- في الأردن، وفقاً لما نشرته المفوضية على موقعها الإلكتروني، يتم إجراء فحص لدرجة الحرارة عند مدخل مخيمي الزعتري والأزرق للاجئين، فيما تستمر حملات التوعية. كما تم تعزيز فرص توفير الكهرباء وتعمل المتاجر الكبيرة لساعات طويلة من أجل تسهيل التباعد الاجتماعي.
- في ليبيا، نشرت الصفحة الرسمية لأخبار الأمم المتحدة في 3 إبريل / نيسان 2020، توفير مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء مولدات الكهرباء وسيارات الاسعاف والعيادات المتنقلة في الخيم لدعم خدمات الرعاية الصحية، كما انها تسعى إلى رفع مستوى الوعي إزاء فيروس الكورونا، خاصة بين المهاجرين وطالبي اللجوء والمواطنين الليبيين عبر نشرات التوعية ومواقع التواصل الاجتماعي بهدف تقليل مخاطر التعرض للمرض.
- في السودان، وفقاً لما نشرته المفوضية على موقعها الإلكتروني، قامت المفوضية بتوزيع الصابون على أكثر من 260,000 لاجئ ونازح داخلياً وأفراد المجتمعات المضيفة. وتنظم المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ووزارة الصحة حملة توعية شاملة بعدة لغات. وقد تم إرسال حوالي 15,000 رسالة نصية إلى اللاجئين الحضريين الذين يعيشون في الخرطوم تتضمن نصائح حول الوعي الصحي وطرق الوقاية.

وعلى صعيد أخر، **أطلقت المنظمة الدولية للهجرة** في 2020/3/19 خطة للتأهب والاستجابة (فبراير– أغسطس 2020) لدعم الدول التي قد تحتاج إلى موارد إضافية (فنية – تقنية– مالية) لضمان منع انتشار فيروس كورونا، ولمساندة الأنظمة الصحية حتى تتمكن من تلبية المتطلبات الإضافية. تهدف هذه الخطة بالأساس إلى المساهمة في الجهود التي تُبذل على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للتأهب والاستجابة لفيروس الكورونا، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية الخاصة بالفئات الأكثر ضعفاً مثل المهاجرين والنازحين داخلياً.

وقد أعلن **الاتحاد الأوروبي** عن مساعدات مالية إضافية بقيمة 240 مليون يورو لصالح اللاجئين السوريين الذين يعيشون في كل من العراق والأردن ولبنان، مشيرا إلى أن هذه الأموال ستساعد في مواجهة تفشي فيروس كورونا من خلال تمويل مجالات محددة.

كما كان للاجئين أنفسهم استجابة لانتشار الفيروس، وشعوراً بالمسؤولية تجاه الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة وبفضل سنوات من الخبرة في ميادين النجاة من المخاطر وظروف عدم الاستقرار، قام مجموعة من اللاجئين السوريين بإمداد يد العون لمساعدة الاشخاص الاكثر عرضه لوباء الكورونا في سويسرا. فقد أطلقوا حملة لمساعدة المسنين وكبار السن وغيرهم من الاشخاص الاكثر تعرضاً لخطر الوباء لمساعدتهم بالسويق نيابة عنهم. توفر هذه الشبكة من السوريين جسراً حيوياً جسراً للعالم الخارجي للسوريين الاكثر احتياجا، وتضم 26 متطوعاً، منهم 18 سوري وتقدر المجموعة حتى

الآن بأنها تسوقت لما مجموعه 100–200 شخص في جنيف ولوزان، فيما تتوسع شبكة المتطوعين الخاصة بهم يوماً بعد يوم.

الرؤية وتوصيات للاستجابة:

يمثل تفشي فيروس كورونا تحدياً عالمياً يجب التصدي له من خلال التضامن والتعاون الدوليين وقد تتزايد المخاوف من انتشار فيروس كورونا بين المهاجرين والنازحين وبشكل خاص في مخيمات اللاجئين، نظراً لما سيترتب عليه من أثار كارثية إذا انتشر بين الافراد المقيمون في هذه المخيمات. فهؤلاء الأشخاص غالباً ما يجدون أنفسهم في أماكن مكتظة أو تكون فيها الصحة العامة أو غيرها من الخدمات تعاني من ضغوط أو من ضعف في الموارد. لا يتمتع معظمهم برفاهية الاتصال بالطبيب عند المرض، أو غسل أيديهم كلما احتاجوا إلى ذلك، أو ممارسة التباعد الجسدي لوقف انتقال الأمراض، **لذلك هناك عناصر رئيسية خاصة بالمهاجرين والنازحين ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار للاستجابة لهذه الازمة بشكل طارئ:**

- الدعوة إلى حتمية استمرار حملات التوعية لكي يكون اللاجئين والنازحين داخلياً سواء المقيمين داخل او خارج المخيمات على علم ودراية كافية بمخاطر الفيروس، **فالوقاية هي أفضل طريقة لحماية اللاجئين والمجتمعات المضيفة.** فقد تكتسب توعية وتثقيف اللاجئين والنازحين من فيروس كورونا أهمية خاصة؛ لأن الظروف التي اضطروا إلى تحمُّلها وشروط معيشتهم تجعلهم عرضةً بشكل خاص للإصابة بفيروس كورونا ، فالوقاية في المخيمات المكتظة بالسكان ذات أهمية قصوى.
- حث الدول الاعضاء على أهمية ادماج المهاجرين واللاجئين في الخطط الوطنية التي تم وضعها لمواجهة فيروس كورونا.
- توفير المنصات الإقليمية لتبادل الخبرات بين الدول التي تستضيف اعداد كبيرة من اللاجئين حول كيفية احتواء الازمة والاستجابة لاحتياجات اللاجئين والنازحين.
- الطلب من الدول الأعضاء إرسال جهودها مدعمة بأرقام وإحصاءات في مجال الرعاية الطبية اللازمة وأدوات التعقيم والنظافة الشخصية للمهاجرين واللاجئين وبصفة خاصة الدول التي يوجد بها مخيمات لاجئين، على ان تقوم الأمانة العامة بتجميع هذه الجهود واعداد تقرير يتم نشره وتعميمه على الدول الأعضاء للاستفادة من تجارب الدول.
- حث الدول العربية الاسترشاد بالـ "الإستراتيجية العربية بشأن إتاحة خدمات الصحة العامة في سياق اللجوء والنزوح في المنطقة العربية" في تناول ازمة انتشار فيروس كورونا.
- تعزيز سبل التعاون الإقليمي والدولي من أجل تحسين وصول المياه وتوفير مرافق الصرف الصحي للاجئين، وان يتم تزويد هؤلاء الافراد بمواد النظافة الشخصية الأساسية مثل الصابون ومعقم اليدين في مخيمات اللجوء.

- حث الدول على تعزيز سبل التواصل مع مجتمعات اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بتدابير النظافة والصحة العامة.
- التأكيد على أهمية الا يؤثر ما تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية من إعادة توجيه لمواردها المالية من أجل مكافحة وباء الكورونا، على الاستجابات الانسانية لازمات النزوح واحتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

البند الحادي عشر
أثر فيروس كورونا على الحياة الثقافية

واجهت المجتمعات العديد من الأوبئة التي انتشرت على نطاق واسع وأصابت عددا كبير من البشر، فيروس "كورونا" ليس الأول في تاريخ البشرية، وقد أثرت هذه الأوبئة تأثيراً شديداً على كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وغيرها، فالأوبئة مثلها مثل الحروب، حيث تشهد تغيرات جذرية في نمط الحياة، وقد ظهر فيروس "كورونا" ليجبر بعض المجتمعات لتغيير بعض عاداتهم وسلوكياتهم التي تعتبر جزء من هويتهم ومنها التزاور الأسري وطرق وأساليب المصافحة وغيرها،

فيروس "كورونا" أثر تأثيراً بالغ الصعوبة على الحياة الثقافية وذلك في ظل الاجراءات الاحترازية الوقائية التي اتخذتها الدول لمنع انتشار العدوى وتفشي المرض، وهي منع التجمعات وإغلاق الحدود، ومع هذه الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي اتخذتها الدول قد أدت إلى توقف الحياة الثقافية في العالم بأسره، فقد أغلقت المكتبات والمسارح ودور السينما وإلغيت كافة المهرجانات والمعارض المحلية والدولية.

وفي ظل هذه الاجراءات وبقاء الناس في منازلهم الكثير من الوقت والجلوس أمام وسائل التواصل الاجتماعي، فقد اصبحت وسائل التكنولوجيا الحديثة عصب الحياة اليومية، ولهذا فقد استثمرت عدد من المؤسسات في الدول العربية شبكة الانترنت والقنوات الفضائية في تجاوز الحظر والقضاء على الوقت وتحقيق قدر من الاستفادة لتخطي هذه الفترة العصيبة، مثل قيام وزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

<u>الثقافة ما بعد الكورونا:</u>

بعد احتواء هذا الفيروس لا يتوقع ان تعود ممارسة الحياة الثقافية كما كان، فلابد وان تتطور بشكل يأخذ في الاعتبار الثقافة الجديدة في التباعد الاجتماعي، فقد يتطلب الأمر إعادة تهيئة الأماكن الثقافية كالمسارح والسينمات وغيرها، بشكل يحافظ على الحد الأدنى من المساحة الاجتماعية التي تقى الناس من انتقال الأمراض والأوبئة، ومن جانب أخر نشر هذه الثقافة على مستوى الأفراد والاعتماد بشكل أكبر على وسائل الثقافة الالكترونية، وفي هذا الإطار يقترح:

- التعاون مع وزارات الثقافة بالدول العربية والمؤسسات الثقافية المتخصصة على إنشاء منصة إلكترونية تضم المتاحف الوطنية العامة أو المتخصصة في الدول العربية، مع توفير شرح كافي لمعروضات هذه المتاحف باللغات المعتمدة، وكذلك بث دورات تدريبية للمختصين في مجال التراث.

- إنشاء المتاحف الافتراضية والتي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية السمعية والمرئية، مثل متحف "أكتشف الفن الإسلامي" أكبر متحف افتراضي في العالم.
- إنشاء المكتبات الرقمية.
- المعارض الإلكترونية.
- توفير دروس لتعلم الحرف اليدوية العربية (اونلاين)، بالتعاون مع الاتحادات والتعاونيات العربية، لإتاحة الفرصة لاحتراف هذه الحرف والابتكار فيها، وتفعيل دور التكنولوجيا لتسويق هذه المنتجات الحرفية باعتبارها مصدر للدخل وتحقيق التنمية.
- توفير منصات إلكترونية لتعليم ونشر اللغة العربية لغير الناطقين بها في حال نجاح فكرة التعلم عن بعد والدليل على انه أعطى نتائج إيجابية في ظل هذه الأزمة واعتماده في العديد من الدول.
- قيام الجهات المعنية بالثقافة في الدول العربية من خلالها مواقعها الإلكترونية ببث انشطتها الفنية والابداعية والفكرية وربط هذه المواقع ببعضها لسهولة الاطلاع عليها.
- العمل على إصدار مجلة ثقافية عربية إلكترونية.

البند الثاني عشر
المجتمع المدني وفيروس كورونا المستجد

في ظل سرعة تداعيات فيروس كورونا المستجد، امام العالم بأسره فأصبح مسئولية جماعية لا فردية لتحقيق الأمن والسلام والاجتماعي، وهنا يبزغ دور منظمات المجتمع المدني، والتي يعول عليها العالم في الكثير إلى جانب جهود الدولة المضنية، وذلك نظراً للمرونة التي تتمتع بها تلك المنظمات، حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني ببعض الأنشطة والمهام في مجال إدارة جائحة كورونا من خلال تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية، وكذا تقديم التجهيزات الخاصة بالتطهير وإمكانات الإسعافات الأولية، مع توفير المتطوعين المدربين للمساعدة في أعمال الرعاية في مناطق الحجر الصحي، والمشاركة في جمع التبرعات المادية والعينية، والإشراف على إقامة الدورات التدريبية، كما تشارك منظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين بمخاطر الفيروس، ووسائل مواجهته، وطرق الوقاية منه، وحمايتهم من خطره.

ومن المعلوم للجميع أن هذه الجائحة تتداخل فيها المراحل بشكل غير مألوف، فهناك مناطق في المرحلة الوقائية، وأخرى ترتفع فيها معدلات الإصابة تدريجيًا، وهناك مناطق آمنة، ومن هنا تركز منظمات المجتمع المدني على بعض المهام الرئيسة إلى جانب جهود الدولة، ويمكن إضافة مهام أخرى وفق حاجة كل منطقة.

ومن هذا المنطلق، وجب التّحرك وفتح أبواب التّضامن والتآزر الذي تدعَمُه مُنظمات ومؤسسات المجتمع المدني من خلال انخراط العديد من المنظمات التَّنموية والتَّضامُنية في هذه البادرة، فالمجتمعات لا تبحث عن مؤسسات ومنظمات تتواجد فقط عند الرخاء والسِّلم الاجتماعي بل هي في حاجة ماسَّة لها لتتدخَّل سريعاً عند الأزمات والمصائب، وهنا يكمن الدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني من خلال ثلاثة أدوار رئيسية:

- **دور توعوي**، يقوم على توعية المواطنين وتحسيسهم بضرورة الالتزام بقواعد الصحة الأساسية وطرق الوقاية من هذا الوباء الخطير.
- **دور ميداني**، يقوم على توفير الرّصيد البشري المؤهل لحسن سير ونجاعة التدخل الميداني.
- **دور رقابي**، وذلك بالمتابعة اللصيقة واليوميّة لتطورات الأزمة وكيفية الحدّ من النقائص الموجودة.

مراحل إدارة الأزمة ودور منظمات المجتمع المدني:

مرحلة ما قبل الأزمة:

وهي المرحلة الوقائية للمناطق غير المصابة حتى الآن، وتقوم خلالها مؤسسات المجتمع المدني بعرض برامج توعية للجماهير حول الأزمة وكيفية الاستعداد لها، ونشر الوعي بمخاطر الفيروس، وبأهمية العمل التطوعي بالمجتمع، والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني بين المناطق المصابة، والتعاون مع الجهات التنفيذية في نطاق عملها في تلك المناطق، وتوفير التمويل الذاتي لتنفيذ مبادرتها في المرحلة الوقائية، وتوزيع المعونات على مدار الساعة، ووضع خطة متكاملة لإقامة معسكرات مؤقتة (حجر صحي) للمشتبه فيهم، وفق مطالب مديريات الصحة في المحافظات.

مواجهة الجائحة "تفشي محدود للفيروس:

ويتم خلال تلك المرحلة انتقال أطقم متطوعي الجمعيات الأهلية لمناطق الإصابة وإرسال الفرق التطوعية وتقديم المعونة المباشرة في مناطق الحجر الصحي، والتواصل مع أطقم ووحدات التطهير في المناطق المصابة، والمعاونة في تحديد أولويات الإجراءات العاجلة لمواجهة الجائحة، وتقدير الاحتياجات بالتعاون مع الجهات التنفيذية في كل محافظة، وفق توجيهاتها دعمًا لخطة الدولة، وكذا التخفيف على الأسر المضارة نفسيًا وماديًا بتقديم معونات عينية، تزامنا مع الخدمات الأخرى.

دور منظمات المجتمع المدني ما بعد الكورونا:

خلال تلك المرحلة تسهم منظمات المجتمع المدني في إعادة تأهيل المناطق التي تم تطهيرها (أسر/قرى/ أحياء) وفق الأولويات، أولها تقديم خدمات الرعاية العاجلة للمتعافين من خلال زيارة المتعافين وتقديم الرعاية العاجلة لهم ولأسرهم، ودعم احتياجات المستشفيات وزيارة المصابين وتقديم الرعاية العاجلة لهم ولأسرهم، من خلال تنفيذ مشروع متكامل لرعاية المتضررين.

توصيات لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الأزمات مستقبلًا:

- إنشاء صناديق لمواجهة ظاهرة تفشي الفيروسات.
- إنشاء اتحاد نوعي للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إدارة الطوارئ.
- حصر وتصنيف إمكانيات منظمات المجتمع المدني، لتسهيل المناورة بالإمكانيات في الحالات الطارئة.
- تفعيل دور ممثلين منظمات المجتمع المدني في عضوية اللجان القومية لإدارة الأزمات.

- وضع دليل عمل لتنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني في إدارة الطوارئ (قبل وأثناء وبعد).
- ضرورة إشراك ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في برامج التدريب والدورات التي تنظمها المراكز المتخصصة في إدارة الازمات.
- تدشين موقع إلكتروني خاص بمنظمات المجتمع المدني لتوثيق التجارب والخبرات لتسجيل الدروس المستفادة.
- وضع بروتوكولات ومذكرات تفاهم في مجال التخطيط لمواجهة الأزمات وإدارة الطوارئ بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية.

البند الثالث عشر
مبادئ حقوق الإنسان على المحك
في مواجهة جائحة كورونا كوفيد – 19

أدى الانتشار السريع والواسع لفيروس كورونا في جميع أنحاء العالم إلى حالة من الاجراءات الوقائية الطارئة من أجل محاصرة الوباء والتخفيف من آثاره المدمرة، وقد تجسدت هذه الإجراءات في "إعلان حالة الطوارئ" و"الحظر الصحي" و"توقيف الدراسة والأعمال والأنشطة الرياضية والثقافية" و"منع التنقل والتجمع"، ما أدى إلى حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدول، علاوة على الارتباك الواضح في المنظومة الصحية.

وأمام هذا الخلل والارتباك، ظهرت حالات خاصة لقضايا حقوق الانسان قد يكون أفرادها أكثر عرضة للانتهاك عن قصد أو دونه، نتيجة للأزمة الصحية من جهة، وللإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة من جهة أخرى.

إن احترام مبادئ حقوق الانسان المتعارف عليها إقليميا ودوليا أساس لاستجابة ناجعة للتحديات التي تطرحها الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا–كوفيد 19. ويبقى المرجع الأساس المواثيق الدولية، لا سيما "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، والإقليمية (الميثاق العربي لحقوق الإنسان).

هذا، وقد نجم عن الإجراءات الاحترازية آثار اجتماعية وضعت عددا من الحقوق على المحك، ما يتطلب اتخاذ تدابير لا محيد عنها.

أولا: حقوق على المحك:

1–المساواة وعدم التمييز:

يجب مراعاة:

- أن يكون العلاج متاحا للجميع، دون أي تمييز قائم على أساس الفئة العمرية أو الحالة المرضية أو الوضع الاجتماعي أو غيره؛
- أن تكون التدابير الطارئة التي يسمح بها القانون الدولي ضرورية ومتناسبة مع المخاطر التي تم تقييمها، وغير تمييزية.

- أن يتم استخدام سلطات الطوارئ لتحقيق أهداف الصحة العامة المشروعة فقط لا غير، مع إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص المهمشين والمشردين والذين هم أكثر عرضة لخطر الضياع أو الاستبعاد.
- أن يتم رصد وسرعة الاستجابة لحوادث التنمر وكره الأجانب.
- أن يتم اتخاذ تدابير محددة لإدراج المهاجرين واللاجئين في إجراءات الوقاية الوطنية؛

2-الحق في السكن اللائق:

يجب النظر في:

- أن يتم اتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة من ليس لهم سكن لائق أو من يعيشون في ظروف اكتظاظ ويفتقرون إلى المياه النظيفة والصرف الصحي.
- أن يتم وقف عمليات الإخلاء وتأجيل مدفوعات الرهن والقروض.

3-حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- مراعاة أن يتم، أثناء تطبيق إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي، أخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة عين الاعتبار، علاوة على أهمية دعمهم ماديا ومدهم بالخدمات المنزلية والمجتمعية الضرورية.

4-الحقوق الصحية للسجناء:

- النظر في اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لحماية ورعاية المحجوزين، وتوفير العلاج اللازم لهم، مع الإفراج عن الحالات الصحية الحرجة، أو الحالات التي لا تمثل خطرا على المجتمع.

5-الحق في الوصول إلى المعلومة:

- يجب أن تكون هنالك سلاسة في الوصول إلى المعلومات الصحية، مع الانفتاح والشفافية في صنع القرار، خاصة مع العلماء والأطباء والخبراء المهنيين.

6-الحق في التعليم

- يجب أن يتم توفير تقنيات التعليم عن بعد مع مراعاة حاجيات المناطق النائية.

ثانيا: تدابير لا محيد عنها:

- تعزيز الاهتمام بالحق في التنمية، كشريك أساسي ومحوري تتعزز به باقي الحقوق، لا سيما تلك التي تشكل نواة صلبة لحقوق الإنسان (الحق في الحياة، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في السكن اللائق).
- تعزيز الاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان وبثقافة حقوق الإنسان، لا سيما لفائدة أجهزة إنفاذ القانون، والإعلاميين وكافة الأطر التعليمية والتربوية.

- تقاسم الممارسات الجيدة من قبل الحكومات والمنظمات لتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأزمة الصحية.
- إشراك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة للسلطات، سعيا نحو تخفيف ما قد يكون للتدابير المتخذة من تأثير على المجتمعات.

البند الرابع عشر
جهود الحكومات العربية
للتخفيف من الأثار الاجتماعية والاقتصادية
الناجمة عن تفشي فيروس كورونا

لقد أعلنت عدة دول في المنطقة عن عدد من المبادرات لدعم المواطنين، لتعزيز قدرة الشركات لمواجهة التراجع الحاد في نشاطها نتيجة للوباء .وإجراءات اخرى ترمي إلى تعزيز الاقتصاد، وتتضمن دعم المياه والكهرباء من أجل المواطنين ومن أجل حفز النشاط التجاري والصناعي. وزيادة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فضلاً عن الإعانات النقدية السريعة للفئات الفقيرة والعمالة غير المنتظمة، وغيرها من الإجراءات الهامة، والتي شكلت أعباء كبيرة على الموازنات الحكومية.

في ضوء ما تقدم تشكل هذه الورقة نواة لمبادرة عربية تنبع من الاحتياجات الأساسية الجديدة للمجتمع، بناء على هذا التغير الهام، والذي شهد بشكل عام تلاحماً في النسيج المجتمعي مقارنة ببعض حالات العنف الأسري أو العنف ضد الأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن، حيث بات الحفاظ على الأسرة والرجوع إليها، هو الهم الشاغل لغالبية المجتمعات العربية، والدولية اذا جاز التعبير ذلك بالإضافة إلى تغير العلاقات الاجتماعية، والتغير الهام الذي سيطرأ في طبيعة الكثير من الأعمال وتلقى العلم، والتي سوف تم مباشرتها من عن بعد، وربما الاكتفاء بالمناسبات الاجتماعية الرئيسية، والجنوح بشكل أكثر إلى العلاقات الاجتماعية الالكترونية، وتقبلها كواقع وبديل رئيسي عن العلاقات الاجتماعية الطبيعية التي عرفها الانسان منذ قديم الأزل، **وترمي الورقة من خلال ما تقدم إلى الإجابة على الأسئلة التالية :**

- ماهية الأولويات الاجتماعية الجديدة.
- ماهو شكل العلاقات الاجتماعية الجديد بعد كورونا.
- ماهي فرص العمل الجديدة.
- سبل تعزيز الأنظمة الصحية، ودعم العلم والعلماء والتدريب الجيد.
- ماهو التصور لضمان الحياة الكريمة للفئات الضعيفة في المجتمع وفي مقدمتها الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وكبار السن.
- ماهي السياسات الاجتماعية التي تتماشى مع مرحلة ما بعد الكورونا، والاعتماد بشكل أكبر على الخدمات الاجتماعية الالكترونية.

- ماهي البدائل للأعمال النمطية التي من المفترض أن تنتهي، أو تتم بشكل يحافظ على المسافات الاجتماعية المطلوبة، ويقي المجتمع من الأمراض والأوبئة.
- ماهي الثقافات التي يتطلب الترويج لها وغرسها في الأجيال القادمة.
- كيفية تحديث آليات عمل جامعة الدول العربية، في المجالات الاجتماعية والتنموية.
- ماهو الشكل الجديد للحوار بين الحضارات والثقافات.
- الشعائر الدينية وممارستها ما بعد كورونا.
- حتمية انهاء الأمية بكافة اشكالها.
- إعادة النظر في الموقف العربي من تنفيذ خطة2030 ، في ضوء تغير الأولويات، ولاسيما فيما يتعلق بالأهداف ذات الأبعاد الاجتماعية.

بناء على ما تقدم يستلزم الأمر وضع تصور لعقد اجتماعي عربي جديد، وسياسات وبرامج اجتماعية صحية تنموية قادرة على مواجهة التحديات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية، وتعزيز دور 1جامعة الدول العربية كآلية تنسيقية وأمانة فنية للدول العربية، بما يعزز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق الحياة الكريمة المستقرة الهادئة للمواطن العربي في إطار من العدالة الاجتماعية والأمن والوئام المجتمعي، ويأتي هنا دور المجالس الوزارية العربية المتخصصة على النحو التالي:

- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لوضع تصور لسياسات اجتماعية جديدة، وخاصة فيما يتصل بالفقر بمختلف أبعاده، ومواصلة جهود تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، ودعم الفئات الهشة في المجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في هذا المجال يمكن البناء على مبادرة المجلس التي اعتمدتها القمة العربية، حول مهننة العمل الاجتماعي بما يعظم ويقدر العاملين في هذا المجال، ويعطيهم المكانة التي يستحقونها، ويمكنهم من أداء دورهم الجديد بالشكل المطلوب والذي يتطلب تعزيز قدراتهم، مع دعم كافة الأجهزة العاملة في المجالات الاجتماعية، ووضع تصور للتعاون مع كافة الشركاء، بداية من الآليات الأخرى القائمة في منظومة جامعة الدول العربية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- كما يمكن الاستفادة أيضا من مبادرة القمة العربية باعتماد الاستراتيجية العربية لكبار السن، التي تم إعدادها من قبل مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب، والتي تركز على الجوانب الاجتماعية والصحية والقانونية، التي من شأنها ضمان الحياة الكريمة لكبار السن، والاستفادة من القدرات الهائلة للقادرين منهم.
- مجلس وزراء الصحة العرب بالإضافة إلى دور المجلس فيما يتعلق بالاستراتيجية العربية لكبار السن، فسيضع المجلس تصور فني للنموذج الصحي الأمثل المطلوب والخطط الناجعة للاستجابة

للطوارئ، مع تحديد الأجهزة والتجهيزات المطلوبة والقيام بعمليات التدريب اللازمة لكافة العاملين في المجال الصحي.

- مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب سوف يقوم بوضع السياسات الشبابية التي ترسخ لدى الشباب تصور العقد الاجتماعي الجديد، وكيفية التعامل بشكل يعزز من الجهود الرامية إلى ضمان الحياة الاجتماعية الهادئة المستقرة ويزيد، من تمكينهم لإيجاد العمل اللائق، وفق أحدث التكنولوجيات الحديثة وبما يؤكد على دور الشباب كأحد العناصر الرئيسية المكونة للأسرة والمجتمع.